واقع العدالة الانتقالية في سورية

بعد سقوط الأسد وتحدياتها مقاربة مجتمعية

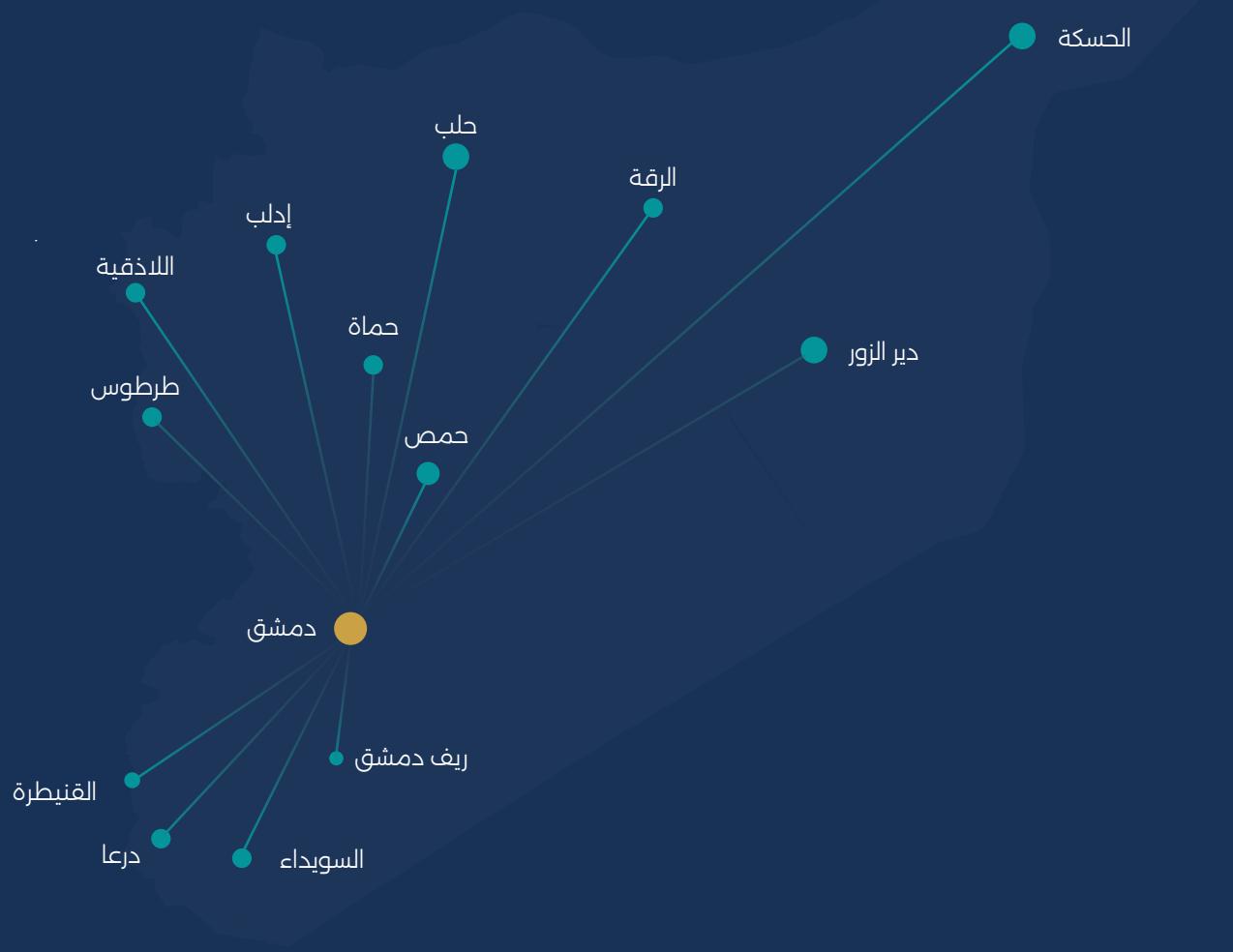

الجهة الصادرة والمشرفة
مؤسسة اليوم التالي (TDA)

2026

اليـــوم التالـــي
لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا

THE DAY AFTER
Supporting Democratic Transition In Syria

الباحثون

الباحث الرئيسي:

د. معن طلاع

فريق اليوم التالي

مدير البرنامج:

محمد كلثوم

مدير البرامج:

عبدالجليل الشقفي

مشرف البرامج:

أنور مجني

المدير التنفيذي:

معتصم الســـيوفي

tda-sy.org

2026

© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي

جدول المحتويات

- المقدمة 6
- العدالة الانتقالية: قراءة في تجارب الدول 10
- أبرز النتائج في الاستبيان 16
- تحليل خصائص عينة الاستبيان 18
- المنظور المجتمعي لمكونات العدالة الانتقالية في سورية 37
  - **المحور الأول: المساءلة الجنائية والمحاكمات** 37
  - **المحور الثاني: كشف الحقيقة والذاكرة والتعويضات** 52
  - **المحور الثالث: هيئة العدالة الانتقالية** 70
  - **المحور الرابع: الإصلاح المؤسسي والحوكمة** 87
  - **المحور الخامس: المصالحة المجتمعية ومنع التكرار** 102
- تحليل العلاقات بين المؤشرات 127
- سيناريوهات العدالة الانتقالية في سورية 139
- توصيات سياسياتية لدعم العدالة الانتقالية في سورية 150
- الخاتمة 156

المقدمة

تشكل العدالة الانتقالية في البيئات الخارجة من النزاعات المسلحة إحدى أكثر القضايا تعقيداً وحساسية، نظراً لارتباطها المباشر بإعادة بناء الدولة وإعادة إنتاج الشرعية السياسية والاجتماعية والأمنية. فالمجتمعات التي شهدت مستويات مرتفعة من العنف والانتهاكات لا تواجه فقط تحدي معالجة الجرائم والانتهاكات الماضية، وإنما تواجه أيضاً تحدي إعادة بناء الثقة بين المجتمع والمؤسسات، وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن، وصياغة عقد اجتماعي جديد يمنع العودة إلى أنماط العنف والاستبداد السابقة. وفي هذا السياق، لم تعد العدالة الانتقالية تُفهم بوصفها مجرد آلية قانونية للمحاسبة، بل بوصفها إطاراً سياسياً واجتماعياً شاملاً يتداخل مع ملفات الإصلاح المؤسسي، والسلم الأهلي، وإعادة الإعمار، والهوية الوطنية، والتنمية، وإدارة الذاكرة الجماعية.

تكتسب الحالة السورية خصوصيتها ضمن هذا الإطار، بسبب الطبيعة المركبة للصراع الذي شهدته البلاد منذ عام 2011، وما رافقه من انتهاكات واسعة النطاق، وعمليات قتل واعتقال واختفاء قسري وتهجير وتدمير ممنهج للبنى الاجتماعية والعمرانية والاقتصادية. كما تعززت خصوصية الحالة السورية نتيجة تشظي الجغرافيا السياسية والعسكرية، وتعدد القوى المحلية والإقليمية والدولية المتدخلة، وتداخل المسارات الأمنية والعسكرية مع البنى الطائفية والمناطقية والاقتصادية. ومع سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024، دخلت سوريا مرحلة انتقالية جديدة لم يعد فيها سؤال العدالة مرتبطاً فقط بمحاسبة الماضي، بل أصبح مرتبطاً بكيفية إدارة التحول السياسي ذاته، وبقدرة الدولة الجديدة على بناء شرعية مختلفة، وإعادة إنتاج مؤسسات أكثر قبولاً وفعالية، ومنع إعادة تشكل العنف ضمن صيغ جديدة.

وفي ضوء هذا السياق، برزت العدالة الانتقالية كواحدة من أكثر الملفات حضوراً في النقاشات المجتمعية والسياسية السورية، لا سيما مع تصاعد النقاشات المتعلقة بالمحاسبة، وكشف الحقيقة، وإصلاح المؤسسات الأمنية، وحقوق الضحايا، وملفات الملكية والعودة، وضمانات عدم التكرار، والعلاقة بين العدالة والاستقرار. إلا أن جزءاً مهماً من النقاش السوري ظل محكوماً بمقاربات نخبوية أو حقوقية أو سياسية، مع محدودية الدراسات الميدانية التي تستكشف اتجاهات المجتمع السوري نفسه تجاه العدالة الانتقالية، وخاصة بعد التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها البلاد منذ أواخر عام 2024.

من هنا تنبع أهمية هذه الدراسة، إذ تسعى إلى تقديم قراءة تحليلية معمقة للاتجاهات المجتمعية السورية تجاه العدالة الانتقالية، انطلاقاً من تحليل نتائج استبيان واسع شمل أكثر من 2400 مشارك من خلفيات جغرافية واجتماعية واقتصادية وإثنية وطائفية متنوعة. وتكتسب الدراسة أهميتها من عدة مستويات مترابطة؛ فهي أولاً تسلط الضوء على التصورات المجتمعية الحقيقية تجاه ملفات المحاسبة والإصلاح المؤسسي والمصالحة وكشف الحقيقة، وثانياً تساعد في فهم طبيعة العلاقة بين العدالة والاستقرار في الوعي السوري، وثالثاً تقدم مؤشرات مهمة لصناع القرار والهيئات الانتقالية والفاعلين المحليين والدوليين حول طبيعة الأولويات المجتمعية والفجوات القائمة داخل البيئة السورية الانتقالية.

كما تتعزز أهمية الدراسة في ضوء كون المجتمع السوري بعد سقوط الأسد لم يعد يتعامل مع العدالة الانتقالية بوصفها قضية رمزية أو حقوقية مجردة، بل بوصفها مدخلاً لإعادة بناء الدولة والمجتمع معاً. إذ تشير النتائج الأولية للاستبيان إلى وجود ترابط واضح في الوعي المجتمعي بين العدالة والأمن، وبين الإصلاح المؤسسي والسلم الأهلي، وبين كشف الحقيقة والاستقرار الاقتصادي، وهو ما يجعل فهم هذه الاتجاهات ضرورة أساسية لأي مسار انتقالي مستدام.

وانطلاقاً من ذلك، تتمثل الإشكالية المركزية للدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

كيف ينظر المجتمع السوري إلى العدالة الانتقالية بعد سقوط نظام الأسد، وما طبيعة العلاقة التي يقيمها السوريون بين المحاسبة والإصلاح المؤسسي والمصالحة والسلم الأهلي والاستقرار خلال المرحلة الانتقالية؟

ويتفرع عن هذا السؤال المركزي مجموعة من الأسئلة الفرعية، أبرزها:

01 ما طبيعة التصورات المجتمعية السورية تجاه المحاسبة والمحاكمات الجنائية؟

02 كيف ينظر السوريون إلى العلاقة بين العدالة الانتقالية والاستقرار الأمني والسياسي؟

03 ما مستوى الثقة المجتمعية بالمؤسسات الانتقالية، وخاصة هيئة العدالة الانتقالية والقضاء؟

04 ما أولويات السوريين في ملفات جبر الضرر والتعويضات وكشف الحقيقة؟

05 كيف يؤثر التعرض المباشر أو غير المباشر للانتهاكات في مواقف الأفراد تجاه العدالة؟

06 ما العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمشاركين وبين مواقفهم من العدالة الانتقالية؟

07 ما أبرز العوائق التي يعتقد السوريون أنها قد تعرقل مسار العدالة الانتقالية؟

08 إلى أي مدى يرى السوريون إمكانية تحقيق المصالحة المجتمعية بعد سنوات الحرب؟

09 كيف ينظر السوريون إلى الإصلاح الأمني وإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية؟

10 ما طبيعة العلاقة بين العدالة الانتقالية وإعادة الإعمار والاستقرار الاقتصادي في الوعي المجتمعي السوري؟

أما على مستوى الأدبيات والدراسات السابقة، فقد استفادت الدراسة من عدد من المقاربات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالعدالة الانتقالية في البيئات الخارجة من النزاع، سواء على المستوى العالمي أو السوري. فمن الناحية النظرية، تستند الدراسة إلى الأدبيات الكلاسيكية للعدالة الانتقالية التي تناولت تجارب جنوب أفريقيا ورواندا والبوسنة وكولومبيا والعراق، وخاصة الدراسات التي ربطت العدالة الانتقالية بإعادة بناء الشرعية والمؤسسات والسلم الأهلي، مثل أعمال "رُوتي تايتل" و"برسيلا هاينر" وتقارير المركز الدولي للعدالة الانتقالية ICTJ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

كما تستفيد الدراسة من الأدبيات المرتبطة بالبيئات الهشة والدول الخارجة من النزاعات، والتي تؤكد أن العدالة الانتقالية لا تنجح بمعزل عن الإصلاح المؤسسي والتنمية الاقتصادية وإعادة بناء الثقة المجتمعية. وفي السياق السوري تحديداً، تستند الدراسة إلى تقارير ومخرجات منظمات سورية ودولية عملت على ملفات العدالة الانتقالية والمفقودين والذاكرة والمحاسبة، إضافة إلى دراسات تناولت التحولات الاجتماعية والسياسية السورية بعد 2011، خاصة تلك التي ركزت على قضايا النزوح والعنف المجتمعي والتفكك المؤسساتي وإعادة بناء الدولة.

إلا أن الدراسة الحالية تتميز عن كثير من الدراسات السابقة في أنها لا تقتصر على المقاربة القانونية أو السياسية للعدالة الانتقالية، بل تحاول استكشاف البعد المجتمعي المباشر للعدالة من خلال تحليل اتجاهات الرأي العام السوري، وربطها بالسياق الانتقالي الجديد بعد سقوط النظام.

أما من الناحية المنهجية، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توظيف أدوات التحليل الكمي والنوعي معاً. وتمثلت الأداة الرئيسة للدراسة في استبيان واسع النطاق، استهدف شرائح متنوعة من السوريين والسوريات، وشمل أسئلة متعددة المحاور تتعلق بالمحاسبة، والإصلاح المؤسسي، وكشف الحقيقة، والمصالحة، والهوية الوطنية، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وضمانات عدم التكرار.واعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الإحصائية الوصفية لاستخلاص الاتجاهات العامة، إضافة إلى تحليل العلاقات بين المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة لفهم طبيعة التأثيرات المتبادلة بينها. كما جرى توظيف التحليل التفسيري لفهم الدلالات السياسية والاجتماعية للنتائج في ضوء البيئة السورية الانتقالية، وربط النتائج بالسياق الأوسع للتحولات التي تشهدها سورية بعد سقوط الأسد.

كذلك، استفادت الدراسة من أدوات التحليل المقارن، من خلال مقارنة بعض نتائج الحالة السورية بخبرات دول أخرى شهدت مسارات عدالة انتقالية مختلفة، بهدف فهم خصوصية الحالة السورية وحدود الاستفادة من التجارب الدولية. كما تم توظيف المقاربة السياقية تربط بين نتائج الاستبيان والتحولات السياسية والأمنية والاجتماعية الراهنة في سورية، بما يسمح بقراءة أكثر عمقاً وتعقيداً للاتجاهات المجتمعية السورية تجاه العدالة الانتقالية.

العدالة الانتقالية:
قراءة في تجارب الدول

تعد العدالة الانتقالية واحدة من أكثر المفاهيم السياسية والقانونية تعقيداً في البيئات الخارجة من النزاعات، إذ لم تعد تُفهم بوصفها مجرد آليات قانونية لمعاقبة مرتكبي الانتهاكات، بل باعتبارها إطاراً شاملاً لإدارة التحول السياسي والاجتماعي وإعادة بناء الدولة والشرعية والثقة العامة. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن نجاح العدالة الانتقالية يرتبط بقدرتها على تحقيق توازن بين المحاسبة والاستقرار، وبين العدالة والمصالحة، وبين الإصلاح المؤسسي والحفاظ على تماسك الدولة. وفي هذا السياق، تؤكد الباحثة Ruti Teitel في كتابها Transitional Justice أن العدالة الانتقالية تمثل "عدالة مرتبطة بلحظة التحول السياسي"، أي أنها تختلف عن العدالة التقليدية لأنها تعمل ضمن بيئات هشة ومضطربة تتداخل فيها الاعتبارات السياسية والأمنية والاجتماعية (Teitel, 2000).

وانطلاقاً من ذلك، تم اختيار أربع تجارب رئيسية للدراسة المقارنة ويعود اختيار هذه الحالات إلى أنها تمثل أنماطاً مختلفة من إدارة العدالة الانتقالية؛ فجنوب أفريقيا تمثل نموذج الانتقال التفاوضي والمصالحة، بينما تعكس رواندا نموذج العدالة بعد الإبادة الجماعية وإعادة بناء الدولة المركزية، وتُظهر البوسنة حدود العدالة الدولية في المجتمعات المنقسمة إثنياً، في حين يقدم العراق نموذجاً قريباً من الحالة السورية من حيث انهيار الدولة والأجهزة الأمنية والتدخلات الخارجية وتعقيدات إعادة بناء المؤسسات.

01

أولاً: جنوب أفريقيا

الحقيقة بوصفها مدخلاً لإعادة بناء الشرعية

تعد تجربة South Africa من أكثر تجارب العدالة الانتقالية حضوراً في الأدبيات المعاصرة، نظراً لارتباطها بنهاية نظام الفصل العنصري عام 1994 ومحاولة بناء دولة متعددة الأعراق دون الانزلاق إلى حرب أهلية أو موجة انتقام جماعي. وقد تأسست "لجنة الحقيقة والمصالحة" عام 1995 برئاسة الأسقف Desmond Tutu، واعتمدت على مبدأ "الحقيقة مقابل العفو المشروط"، حيث جرى منح العفو لبعض المتورطين مقابل الاعتراف العلني والكامل بالانتهاكات التي ارتُكبت خلال حقبة الفصل العنصري.

وتوضح الباحثة Priscilla Hayner في كتابها Unspeakable Truths: Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions أن هذه التجربة هدفت إلى إعادة بناء الشرعية الوطنية ومنع الانهيار المجتمعي أكثر من تركيزها على العقاب الواسع (Hayner, 2011). وقد نجحت اللجنة في كشف آلاف الانتهاكات وإعادة إنتاج سردية وطنية جامعة نسبياً، كما ساهمت في تخفيف احتمالات العنف الانتقامي.

إلا أن التجربة الجنوب أفريقية تعرضت أيضاً لانتقادات واسعة، خاصة فيما يتعلق بضعف المحاسبة الجنائية واستمرار البنية الاقتصادية غير المتوازنة الموروثة عن نظام الفصل العنصري. ويشير الباحث Mahmood Mamdani في كتابه When Victims Become Killers إلى أن التركيز على المصالحة الرمزية دون إصلاح اقتصادي واجتماعي عميق حدّ من قدرة العدالة الانتقالية على تحقيق مساواة فعلية داخل المجتمع (Mamdani, 2002). وتكتسب هذه النقطة أهمية خاصة بالنسبة للحالة السورية، حيث تُظهر نتائج الاستبيان الحالي أن السوريين لا يربطون العدالة بالمحاسبة فقط، بل أيضاً بإعادة الحقوق وتحقيق الإنصاف الاقتصادي والاجتماعي.

02

ثانياً: رواندا

العدالة بين إعادة بناء الدولة وضبط الذاكرة الجماعية

تمثل تجربة Rwanda نموذجاً مختلفاً وأكثر تعقيداً، إذ جاءت العدالة الانتقالية بعد واحدة من أعنف الإبادات الجماعية في التاريخ الحديث عام 1994، والتي قُتل خلالها نحو 800 ألف شخص خلال أقل من مئة يوم. وبعد انتهاء الإبادة، واجهت الدولة الرواندية تحدياً يتمثل في العدد الهائل للضحايا والمتورطين، إضافة إلى انهيار شبه كامل للمؤسسات والبنية الاجتماعية.

اعتمدت رواندا مقاربة متعددة المستويات شملت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، والمحاكم الوطنية، إضافة إلى محاكم "الغاتشاتشا" التقليدية التي استندت إلى العدالة المجتمعية المحلية. ويوضح الباحث Phil Clark في كتابه The Gacaca Courts, Post-Genocide Justice and Reconciliation in Rwanda أن هذه المحاكم هدفت إلى تسريع المحاكمات وتعزيز الاعتراف المجتمعي بالحقيقة والمشاركة المحلية في العدالة (Clark, 2010).

لكن رغم نجاح رواندا في تحقيق استقرار أمني وإعادة بناء مؤسسات الدولة بسرعة نسبية، فإن التجربة أثارت جدلاً واسعاً حول العلاقة بين العدالة والسلطة السياسية. فقد أشار الباحث Filip Reyntjens في كتابه Political Governance in Post-Genocide Rwanda إلى أن الدولة الرواندية نجحت في إعادة فرض الاستقرار، لكنها في المقابل أحكمت سيطرتها على المجال السياسي والذاكرة الجماعية، ما جعل العدالة الانتقالية مرتبطة أحياناً بإدارة الرواية الوطنية الرسمية (Reyntjens, 2013).

وتبرز أهمية هذه التجربة بالنسبة لسورية في ضوء التحديات المرتبطة بإدارة الذاكرة الجماعية وتعدد الروايات حول الحرب والانتهاكات، إضافة إلى أهمية الموازنة بين الحاجة للاستقرار السياسي وبين الحفاظ على التعددية والانفتاح المجتمعي.

03

ثالثاً: البوسنة والهرسك

حدود العدالة الدولية في المجتمعات المنقسمة

تقدم تجربة Bosnia and Herzegovina نموذجاً مهماً لفهم حدود العدالة الانتقالية في البيئات المنقسمة إثنياً وطائفياً. فبعد حرب البوسنة (1992–1995) وما شهدته من جرائم إبادة جماعية وتطهير عرقي، جرى تأسيس المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة لمحاكمة المتورطين في جرائم الحرب.

وقد أسهمت المحكمة في ترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب، وشكلت سابقة مهمة في القانون الجنائي الدولي. إلا أن الباحثة Jelena Subotić توضح في كتابها Hijacked Justice: Dealing with the Past in the Balkans أن العدالة القضائية في البوسنة بقيت منفصلة إلى حد كبير عن إعادة بناء الهوية الوطنية المشتركة، حيث استمرت الانقسامات الإثنية والسياسية حتى بعد انتهاء الحرب (Subotić, 2009).

كما يشير الباحث Sumantra Bose في كتابه Bosnia after Dayton إلى أن اتفاق دايتون أوقف الحرب لكنه رسخ بنية سياسية قائمة على المحاصصة الإثنية، ما جعل الانقسام جزءاً من النظام السياسي نفسه (Bose, 2002).

وتكشف هذه التجربة أن المحاكمات وحدها لا تكفي لتحقيق المصالحة أو إعادة بناء الثقة، خاصة عندما تبقى البنية السياسية والاجتماعية قائمة على الانقسام الهوياتي. وهذه القضية تحمل أهمية مباشرة للحالة السورية، في ظل استمرار التوترات الطائفية والمناطقية وخطر تحولها إلى بنية دائمة داخل النظام السياسي الجديد.

04

رابعاً: العراق

العدالة الانتقالية بين التفكيك والفوضى

تمثل تجربة Iraq واحدة من أكثر التجارب قرباً للحالة السورية، نظراً لتشابه بعض عناصر الانتقال المرتبطة بسقوط نظام سلطوي مركزي، وتدخلات خارجية واسعة، وتفكك المؤسسات الأمنية والعسكرية.

فبعد عام 2003، اعتمدت السلطات العراقية الجديدة، بدعم من الولايات المتحدة، سياسات مثل "اجتثاث البعث" وحل الجيش والأجهزة الأمنية، إلى جانب إنشاء المحكمة الجنائية العراقية العليا لمحاكمة رموز النظام السابق. إلا أن هذه السياسات أدت إلى نتائج معقدة، تمثلت في فراغ أمني واسع، وتهميش قطاعات اجتماعية كبيرة، وتصاعد العنف الطائفي والجماعات المسلحة.

وفي هذا السياق، يوضح تقرير A Bitter Legacy: Lessons of De-Baathification in Iraq الصادر عن International Center for Transitional Justice أن سياسات الإقصاء الواسعة وغير المتدرجة ساهمت في إضعاف مؤسسات الدولة وإعادة إنتاج الانقسام بدلاً من تحقيق الاستقرار (Sissons & Al-Saiedi, 2013).

وتحمل هذه التجربة دلالات شديدة الأهمية بالنسبة لسورية، خاصة في ظل النقاشات الحالية حول إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية، والتعامل مع الكوادر المرتبطة بالنظام السابق، وإدارة ملفات الدمج والمحاسبة. إذ تُظهر التجربة العراقية أن العدالة الانتقالية إذا أُديرت بمنطق الإقصاء الكامل أو التفكيك غير المنظم قد تتحول إلى عامل لإعادة إنتاج العنف وعدم الاستقرار.

تكشف التجارب الأربع أن العدالة الانتقالية ليست نموذجاً موحداً يمكن نقله من دولة إلى أخرى، بل هي عملية معقدة تتأثر بطبيعة الصراع وبنية الدولة والتوازنات المجتمعية والسياسية. كما تُظهر هذه التجارب أن نجاح العدالة الانتقالية يرتبط بقدرتها على تحقيق توازن دقيق بين المحاسبة والاستقرار، وبين العدالة والمصالحة، وبين الإصلاح المؤسسي والحفاظ على الحد الأدنى من تماسك الدولة.

وتؤكد هذه الخبرات المقارنة أن تجاهل البعد المجتمعي للعدالة أو اختزالها في المحاكمات وحدها قد يؤدي إلى فشل الانتقال أو إعادة إنتاج العنف بأشكال جديدة. ومن هنا، تكتسب الدراسة الحالية أهميتها، لأنها لا تقتصر على المقاربة القانونية أو السياسية، بل تحاول استكشاف التصورات المجتمعية السورية تجاه العدالة الانتقالية وربطها بالسياق الانتقالي الجديد في سورية ما بعد الأسد.

أبرز النتائج في الاستبيان

90.26%

من المشاركين أيدوا إجراء المحاكمات الكبرى خلال المرحلة الانتقالية، بما يشمل المحاكمات الغيابية لكبار المسؤولين الهاربين، ما يعكس إجماعاً مجتمعياً واسعاً وغير مسبوق على مطلب المحاسبة القضائية.

81.68%

طالبوا بأن تشمل المحاسبة "جميع الأطراف" وليس فقط نظام الأسد، وهو مؤشر مهم على وجود توجه مجتمعي نحو عدالة شاملة وغير انتقائية.

81.06%

رغم أهمية المصالحة، فإن 81.06% أكدوا أنه لا يمكن تحقيق السلم الأهلي أو المصالحات قبل إحراز تقدم حقيقي في العدالة الانتقالية، ما يبيّن أن المجتمع لا يرى العدالة عائقاً للاستقرار بل شرطاً له.

69.93%

أظهر الاستبيان أن 69.93% يعتبرون "ضعف الوعي السياسي الشعبي" أكبر عائق أمام العدالة الانتقالية، متقدماً حتى على غياب الإرادة السياسية والتدخلات الخارجية، وهي نتيجة لافتة تعكس إدراكاً مجتمعياً لأزمة الثقافة السياسية والمشاركة المدنية.

الأولويات

كشفت النتائج أن السوريين لا يضعون "التعويض المالي" كأولوية أولى لجبر الضرر، بل أعطوا الأولوية لـ "استرداد الحقوق والممتلكات" ثم "إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي"، ما يعكس فهماً متقدماً للعدالة الانتقالية يتجاوز البعد المالي فقط.

97%

تقريباً أيدوا منح النساء اللواتي فقدن المعيل أولوية في برامج التعويض والدعم الاقتصادي، وهي من أعلى نسب الإجماع في الدراسة، ما يعكس وعياً مرتفعاً بالآثار الجندرية للنزاع.

90.55%

اعتبروا خطاب الكراهية أحد أخطر عوائق المصالحة والسلم الأهلي، وهو مؤشر مهم على إدراك السوريين لخطورة الانقسام المجتمعي والتحريض الطائفي والإعلامي.

65.33%

رغم الانقسامات والحرب الطويلة، رأى ٦٥,٣٣٪ أن المصالحة المجتمعية ما تزال ممكنة حالياً، ما يعكس وجود استعداد اجتماعي نسبي لتجاوز الصراع إذا توفرت العدالة والضمانات.

73.91%

أيدوا منح منظمات المجتمع المدني حق مراقبة المؤسسات الأمنية الجديدة، ما يشير إلى وجود رغبة واضحة في كسر النموذج الأمني المغلق وتعزيز الرقابة المجتمعية.

العلاقات الإحصائية

كشفت العلاقات الإحصائية أن الفئات الأكثر تعرضاً للانتهاكات تميل بشكل أكبر إلى إعطاء أولوية للملف الأمني والمحاسبة، بينما تميل الفئات ذات الدخل الضعيف إلى قبول إعادة الإعمار حتى قبل استكمال التوثيق، ما يوضح تأثير التجربة الشخصية والاقتصادية في تشكيل المواقف تجاه العدالة الانتقالية.

تقرير استطلاع الرأي - مؤسسة اليوم التالي

تحليل خصائص عينة الاستبيان

تمثل خصائص العينة المدخل الأساسي لفهم الاتجاهات المجتمعية تجاه العدالة الانتقالية في سوريا بعد سقوط نظام الأسد، إذ لا يمكن قراءة المواقف من المحاسبة أو المصالحة أو الإصلاح المؤسسي بمعزل عن البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمشاركين. وتكتسب هذه العينة أهمية مضاعفة لكونها تعكس إلى حد كبير البنية المتحولة للمجتمع السوري بعد أكثر من عقد من الحرب والنزوح والانقسام والتفكك المؤسساتي.

تكشف البيانات أن العينة لا تعبر فقط عن خصائص ديموغرافية تقليدية، بل تقدم مؤشرات عميقة حول طبيعة المجتمع السوري بعد الحرب؛ مجتمع شاب نسبياً، متأثر بالنزوح والانتهاكات، يعاني هشاشة اقتصادية، لكنه في الوقت نفسه يمتلك درجة مرتفعة من الاهتمام بالشأن العام والرغبة بالمشاركة في رسم مستقبل المرحلة الانتقالية.

كما تظهر النتائج أن العدالة الانتقالية في الوعي السوري لم تعد ملفاً قانونياً مجرداً، بل أصبحت مرتبطة بالتجربة اليومية للسوريين: بالنزوح، وفقدان الممتلكات، والانتهاكات، والذاكرة الجماعية، والأمن الاقتصادي، وإعادة بناء الثقة بالمؤسسات.

أولاً: التوزيع حسب الجنس

بلغت نسبة الإناث 52.47% مقابل 47.53% للذكور، وهو ما يشير إلى وجود توازن نسبي داخل العينة، ويمنح الدراسة بعداً مهماً في فهم التمثيل الجندري للاتجاهات المرتبطة بالعدالة الانتقالية.

ويكتسب هذا التوازن أهمية خاصة في السياق السوري، حيث لعبت النساء خلال سنوات الحرب أدواراً مركبة تجاوزت الأدوار الاجتماعية التقليدية، سواء عبر تحمل مسؤوليات اقتصادية واجتماعية جديدة، أو من خلال الانخراط في العمل المدني والحقوقي والإغاثي، أو عبر معايشة أنماط متعددة من الانتهاكات والنزوح والفقد.

كما تشير أدبيات العدالة الانتقالية إلى أن النساء غالباً ما يمتلكن مقاربات مختلفة تجاه العدالة والمصالحة مقارنة بالرجال، حيث ترتبط أولوياتهن بدرجات أكبر بالأمن المجتمعي والاستقرار والخدمات وجبر الضرر الاجتماعي والنفسي، وليس فقط بالمحاسبة الجنائية.

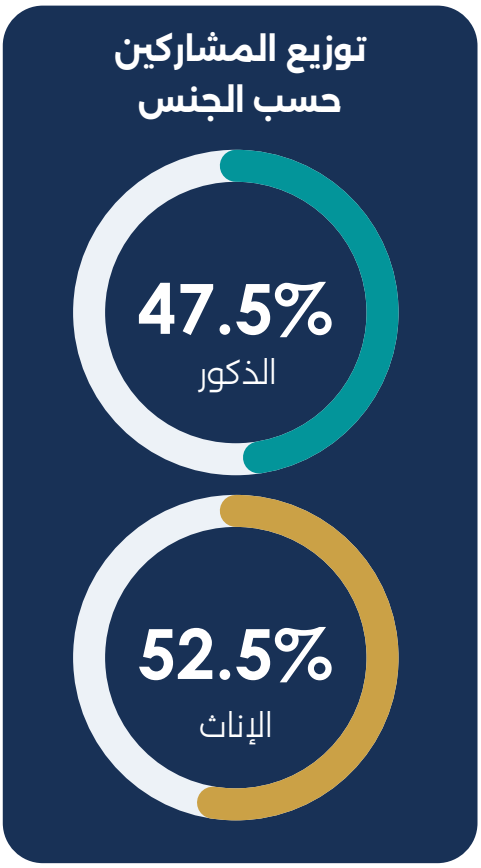

توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	عدد المشاركين	النسبة المئوية
الإناث	1,277	52.5%
الذكور	1,157	47.5%
الإجمالي	**2,434**	**100.0%**

ثانياً: التوزيع حسب الفئة العمرية :

تركزت غالبية المشاركين ضمن الفئات العمرية الشابة والمتوسطة، حيث بلغت نسبة الفئة 25–34 عاماً 36.57%، تلتها الفئة 35–44 عاماً بنسبة 28.84%.. وتعكس هذه النتائج أن الفئات الأكثر مشاركة هي الفئات التي عاشت القسم الأكبر من سنوات النزاع بشكل مباشر، سواء كطلبة أو ناشطين أو عاملين أو نازحين أو معيلين للأسر. وبالتالي فإن مواقفهم تجاه العدالة الانتقالية لا تنطلق فقط من تصورات نظرية، بل من تجارب معيشة مرتبطة بالعنف والنزوح والانهيار الاقتصادي والتحولات السياسية.

كما تكشف النتائج أن الجيل السوري الأكثر حضوراً داخل العينة هو الجيل الذي تشكل وعيه السياسي والاجتماعي خلال سنوات الثورة والحرب، وهو ما يمنح الدراسة بعداً تفسيرياً مهماً لفهم ارتفاع الاهتمام بالمحاسبة والإصلاح المؤسسي وضمانات عدم التكرار.

ومن منظور سوسيولوجي، فإن الفئات الشابة والمتوسطة عمرياً غالباً ما تكون أكثر حساسية تجاه قضايا المشاركة السياسية والعدالة وإعادة بناء المؤسسات، لأنها الأكثر ارتباطاً بمستقبل الدولة وفرص العمل والاستقرار.

توزيع العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	النسبة المئوية	الوصف الدلالي
34-25 عاماً	36.6%	الفئة الأكثر تمثيلاً
44-35 عاماً	28.8%	جيل الخبرة والمسؤولية
54-45 عاماً	18.8%	خبرة متراكمة ودور داعم
55 عاماً فأكثر	11.7%	ذاكرة البلاد وشهود المرحلة
24-18 عاماً	4.1%	بناء المستقبل وبداية الطريق
الإجمالي	100.0%	—

التوزيع حسب الفئة العمرية

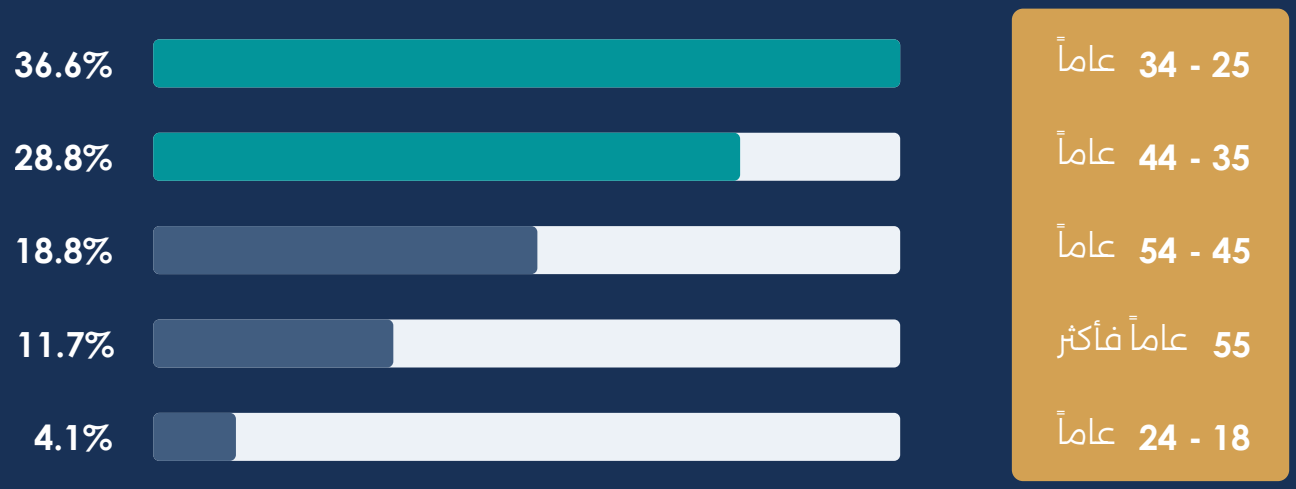

ثالثاً: التوزيع الجغرافي ومكان الإقامة:

أظهرت النتائج تركز المشاركين في محافظات إدلب (17.3%) وحلب (17.17%) وريف دمشق (14.09%). ويعكس ذلك حضوراً كبيراً للمناطق التي شهدت موجات نزوح وصراعات وتحولات عسكرية وسياسية واسعة خلال سنوات النزاع.

كما تكشف البيانات أن المقيمين في إدلب وحلب يشكلون معاً نحو 34% من العينة الكلية، وهو مؤشر مهم على حضور البيئات التي خضعت لتحولات سلطوية وعسكرية واجتماعية متسارعة خلال السنوات الماضية.

وتعكس هذه البنية الجغرافية أن جزءاً مهماً من العينة يمتلك خبرة مباشرة مع: النزوح الداخلي، الانتهاكات الأمنية، التحولات العسكرية، التغيرات الإدارية والمؤسساتية، انهيار الخدمات والبنية التحتية.

كما يُظهر توزيع محافظة الأصل أن إدلب وحلب بقيتا من أكبر الكتل داخل العينة، إلى جانب محافظات مركزية مثل حمص وحماة ودمشق وطرطوس، وهو ما يعكس استمرار آثار إعادة التشكل الديموغرافي الذي عرفته سورية خلال سنوات الحرب.

توزيع المشاركين حسب محافظة الإقامة الحالية

المحافظة	نسبة المشاركة
إدلب	17.30%
حلب	17.17%
ريف دمشق	14.09%
دمشق	11.20%
حمص	8.73%
حماه	7.88%
اللاذقية	6.19%
درعا	5.42%
دير الزور	4.20%
طرطوس	3.70%
الحسكة	2.15%
القنيطرة	1.17%
الرقة	0.80%
الإجمالي	100%

نسبة المشاركة حسب محافظة الإقامة الحالية

رابعاً: حالة السكن الحالية:

تشير النتائج إلى أن تجربة النزوح ما تزال حاضرة بقوة ضمن المجتمع السوري، حتى مع وجود نسبة مرتفعة نسبياً من المستقرين في أماكن إقامتهم الحالية.

وتكشف هذه المعطيات أن الحرب السورية لم تنتج فقط حركة نزوح مؤقتة، بل أعادت تشكيل الخريطة السكانية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد. كما أن استمرار النزوح أو عدم الاستقرار السكني يعكس استمرار المخاوف الأمنية وضعف الثقة بالاستقرار طويل الأمد.

كما تُظهر محدودية تمثيل اللاجئين في الخارج مقارنة بالنازحين داخل سورية أن مركز الثقل المجتمعي في المرحلة الانتقالية ما يزال داخل البلاد، وأن قضايا الخدمات والملكية وإعادة الإعمار ترتبط مباشرة بواقع السكان المقيمين داخلياً.

حالة السكن الحالية للعينة (توزيع العينة حسب حالة السكن)

وضعية السكن	النسبة المئوية	الوصف والتفاصيل
مستقرون	**64.0%**	أفراد يعيشون في منازلهم بشكل مستقر نسبياً
نازحون	**28.0%**	أفراد نزحوا داخل سوريا ويعيشون في أماكن مؤقتة
عائدون	**7.9%**	عادوا إلى البلاد سواء بشكل جزئي أو كلي
الإجمالي	**100.0%**	—

توزيع العينة حسب حالة السكن

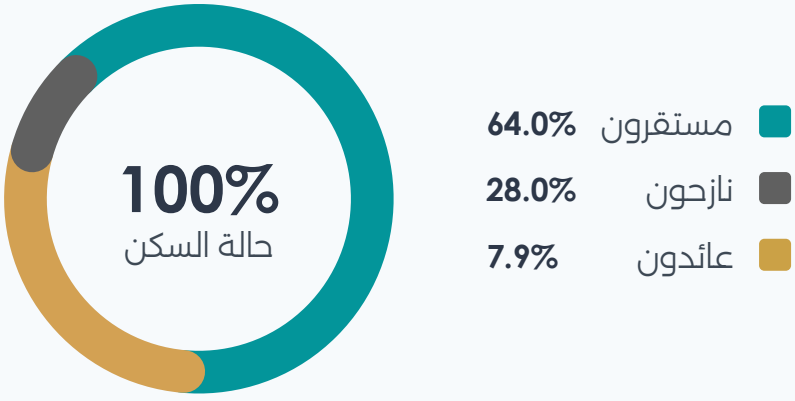

خامساً: الخلفية الإثنية والقومية:

أظهرت النتائج أن العرب شكلوا الغالبية بنسبة 88.7%، يليهم الكرد بنسبة 7.27%، ثم الآشور/السريان والتركمان بنسب أقل.

تعكس هذه النتائج البنية الديموغرافية العامة للمجتمع السوري، لكنها تشير أيضاً إلى وجود تمثيل لمكونات قومية متعددة، وهو أمر بالغ الأهمية في دراسة العدالة الانتقالية ضمن مجتمع شهد خلال سنوات النزاع تصاعداً في الهويات الفرعية والانقسامات المناطقية والإثنية.

كما توضح النتائج أن العدالة الانتقالية في سورية لا يمكن أن تنجح ضمن مقاربة أحادية أو مركزية ضيقة، بل تحتاج إلى الاعتراف بالتعددية الاجتماعية والثقافية، وإعادة بناء مفهوم المواطنة على أساس الشراكة المتساوية والحقوق الجامعة.

الخلفية الإثنية / القومية للمشاركين

المكون الإثني	عدد المشاركين	النسبة المئوية
العرب	**2,159**	**88.7%**
الكرد	**177**	**7.3%**
الآشوريون / السريان	**49**	**2.0%**
التركمان	**27**	**1.1%**
مكونات أخرى	**19**	**0.9%**
الإجمالي	**2,431**	**100.0%**

التوزيع الإثني والقومي

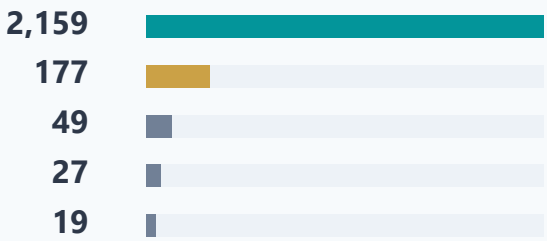

سادساً: الخلفية الدينية والطائفية:

شكّل السنّة النسبة الأكبر من المشاركين بواقع 75.43%، بينما توزعت بقية المشاركات بين علويين ومسيحيين ودروز ومجموعات أخرى.

تكشف هذه النتائج عن حضور تنوع طائفي داخل العينة، وهو أمر أساسي لفهم تصورات السوريين تجاه العدالة الانتقالية في مجتمع شهد مستويات مرتفعة من الاستقطاب الطائفي والسياسي خلال سنوات الحرب.

كما تعكس النتائج أن العدالة الانتقالية في سورية لا يمكن فصلها عن ملف السلم الأهلي وإعادة بناء الثقة بين المكونات المجتمعية، خاصة أن جزءاً كبيراً من السوريين بات ينظر إلى العدالة باعتبارها أداة لمنع إعادة إنتاج العنف والانقسام.

التوزيع الديني في العينة

المكون الديني	النسبة المئوية
سنة	75.0%
علويون	6.0%
لا أفضل التحديد	6.0%
مسيحيون	5.0%
دروز	5.0%
أخرى	3.0%
الإجمالي	100.0%

توزيع المكونات الدينية

سابعاً: الوضع التعليمي:

أظهرت النتائج ارتفاع المستوى التعليمي للعينة، حيث بلغت نسبة الجامعيين 42.44%، إضافة إلى 8.79% من حملة الدراسات العليا.

ويمنح هذا المستوى التعليمي المرتفع الدراسة بعداً تفسيرياً مهماً، إذ ترتبط المستويات التعليمية الأعلى غالباً بارتفاع الاهتمام بالشأن العام والحقوق والعدالة والمشاركة السياسية.

كما تشير هذه النتائج إلى أن شريحة واسعة من المشاركين تمتلك قدرة أكبر على فهم المفاهيم المرتبطة بالعدالة الانتقالية، مثل المحاسبة والإصلاح المؤسسي وضمانات عدم التكرار.

المستوى التعليمي للمشاركين

المستوى التعليمي	النسبة المئوية
جامعي	42.0%
ثانوي	18.0%
متوسط	14.0%
ابتدائي	11.0%
دراسات عليا	9.0%
غير متعلم/ة	6.0%
الإجمالي	100.0%

توزيع المستويات التعليمية

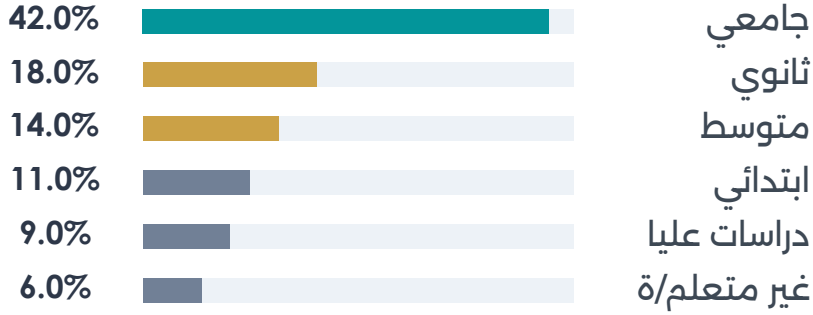

ثامناً: الوضع الاقتصادي ومستوى الدخل:

أفاد 38.25% بأن دخلهم بالكاد يكفي، بينما ذكر 19.35% أنهم بلا دخل أو أن دخلهم غير كافٍ، مقابل 11.26% فقط لديهم دخل جيد.

تعكس هذه النتائج عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها السوريون بعد سنوات الحرب، كما تكشف أن البيئة الانتقالية الحالية ما تزال تعاني من مستويات مرتفعة من الهشاشة الاقتصادية.

ومن منظور العدالة الانتقالية، فإن استمرار التدهور الاقتصادي قد يضعف الثقة بالمؤسسات الانتقالية ويزيد من هشاشة السلم الأهلي، خاصة إذا شعر الأفراد أن العدالة لا تنعكس على حياتهم اليومية أو على فرصهم الاقتصادية.

توزيع مستوى الدخل للعينة

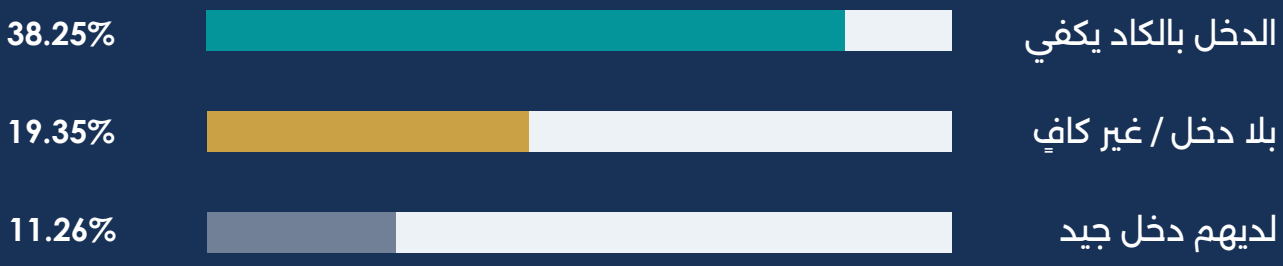

تاسعاً: العمل ومصدر الدخل الأساسي:

جاء "العمل الخاص" في المرتبة الأولى بنسبة 29.95%، يليه العمل الحكومي 16.6% والعمل اليومي 14.95%، بينما بلغت نسبة غير العاملين 12.57%.

تعكس هذه النتائج اعتماد شريحة واسعة من السوريين على الاقتصاد غير المستقر والعمل الحر واليومي، وهو ما يكشف هشاشة سوق العمل وضعف الاستقرار الوظيفي بعد سنوات الحرب.

كما تشير النتائج إلى تراجع قدرة القطاع العام على لعب دوره التقليدي كمصدر رئيسي للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، مقابل تصاعد الاعتماد على الاقتصاد الفردي والمرن وغير المستقر.

المؤشر الاقتصادي وهشاشة العينة

حالة الدخل	النسبة المئوية	مستوى الهشاشة والدلالة
دخل غير كافٍ	45.0%	هشاشة عالية: لا يغطي الاحتياجات الأساسية
دخل بالكاد يكفي	35.0%	هشاشة متوسطة: يغطي الاحتياجات بصعوبة
دخل جيد	20.0%	هشاشة منخفضة: يغطي الاحتياجات براحة مع ادخار
الإجمالي	100.0%	—

المؤشر الاقتصادي لرب الأسرة / العينة (تحليل منفصل)

عاشراً: التجربة الشخصية مع الانتهاكات:

تكشف نتائج هذا المحور أن الحرب السورية تحولت إلى تجربة جمعية شاملة، وليس مجرد خبرة فردية تخص الضحايا المباشرين فقط. إذ أفاد:

%50.94
بأنهم "شاهدوا الانتهاكات".

%33.2
بأن أحد أفراد العائلة ضحية.

%18.57
بأنهم ضحايا مباشرين.

وتشير هذه النتائج إلى أن الانتهاكات في سورية لم تعد تُفهم بوصفها أحداثاً فردية معزولة، بل تحولت إلى جزء من الذاكرة المجتمعية الجماعية. كما تكشف التناقضات داخل الإجابات عن تعقيد مفهوم "الضحية" في السياق السوري، حيث قد لا يعتبر الفرد نفسه ضحية مباشرة رغم أنه عاش آثار الحرب أو شهد العنف أو فقد أفراداً من عائلته.

وتحمل هذه النتيجة أهمية كبيرة بالنسبة للعدالة الانتقالية، لأنها تعزز الحاجة إلى مقاربة تعتمد مفهوم "الضرر المجتمعي" وليس فقط الضرر الفردي.

أهم أشكال العمل لدى العينة

شكل العمل الحالي داخل العينة	النسبة المئوية المرصودة
عمل خاص	30%
عمل حكومي	17%
عمل يومي	15%
لا أعمل	12%
عمل حر	11%
طالب/ة	6%
تحويلات خارجية	5%
مساعدات إنسانية	2%
متقاعد/ة	2%
إجمالي نسبة العينة الممثلة	100%

توزيع أشكال العمل لدى العينة

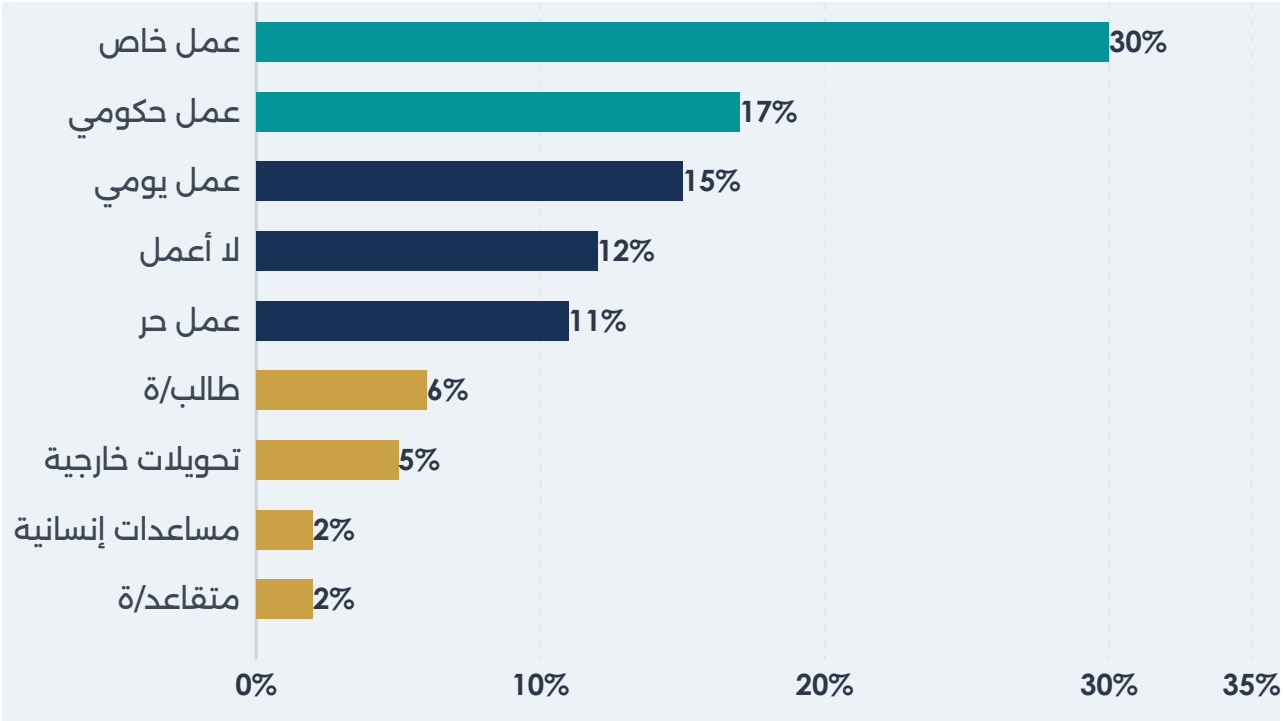

حادي عشر: المشاركة السياسية والمدنية:

أظهرت النتائج أن 61.42% من المشاركين مهتمون أو يتابعون أو يشاركون في الشأن العام، مقابل 24.4% غير مهتمين.

كما بلغت نسبة الناشطين المدنيين 19.88%، مقابل 2.83% فقط للناشطين السياسيين.

تعكس هذه النتائج استمرار ضعف الثقة بالعمل الحزبي والسياسي التقليدي في سورية، وهو أمر يرتبط بالإرث الطويل للقمع الأمني والسياسي خلال العقود السابقة.

وفي المقابل، تكشف النتائج عن تصاعد أهمية العمل المدني والمجتمعي بوصفه مساحة أكثر قبولاً وأقل استقطاباً بالنسبة للسوريين.

تجارب العينة مع الانتهاكات

الأرقام تمثل عدد الأفراد في كل فئة أو في مناطق التداخل بين الفئات (مستويات التأثير).

الفئة المعيارية / مستوى تأثير الانتهاك التداخلي	عدد الأفراد الفعلي
ضحية مباشرة فقط	504
شاهد فقط	312
ضحية غير مباشرة فقط	245
غير متأثر فقط	238
ضحية مباشرة + شاهد	198
ضحية مباشرة + شاهد + ضحية غير مباشرة + غير متأثر	168
غير متأثر + ضحية غير مباشرة	103
شاهد + غير متأثر	84
ضحية مباشرة + شاهد + غير متأثر	84
ضحية مباشرة + ضحية غير مباشرة	76

توزيع أعداد الأفراد حسب مستويات التداخل والانتهاكات

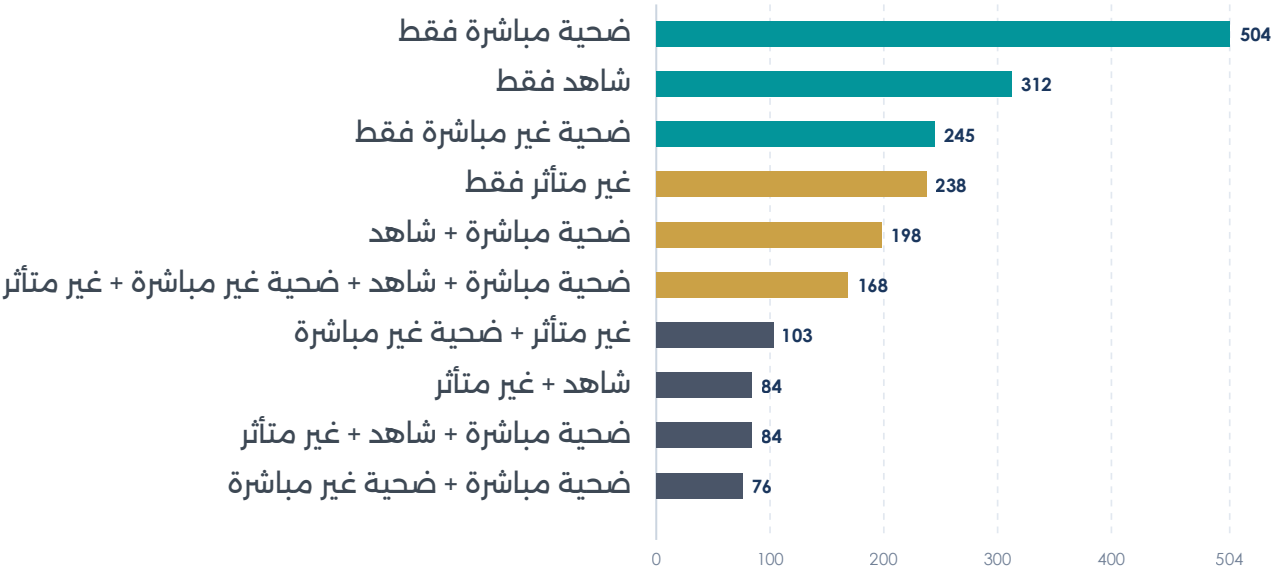

جدول توثيق توزيع عينة الدراسة حسب شكل المشاركة

شكل المشاركة وآلية التفاعل التفصيلية	عدد المشاركين الفعلي
أهتم/أتابع/أشارك (متابعة أو اهتمام أو مشاركة في قضايا أو أحداث عامة)	**1,298**
غير مهتم/ة (عدم الاهتمام أو عدم المتابعة أو المشاركة المطلقة في الشأن العام)	**566**
أهتم/أتابع/أشارك بنشاط مدني (الانخراط الفاعل ضمن الجمعيات والأندية والمنظمات)	**159**
أهتم/أتابع/أشارك بنشاط سياسي (الانخراط التنظيمي في الأحزاب والهيئات السياسية التقليدية)	**8**
أهتم/أتابع/أشارك بنشاط مدني + سياسي (التداخل المشترك بين النشاطين)	**4**

أعداد ونسب المشاركين حسب أشكال المشاركة

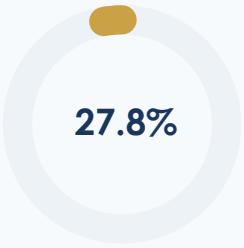

غير مهتم/ة
(عدم الاهتمام أو عدم المتابعة أو المشاركة)

العدد: **566**

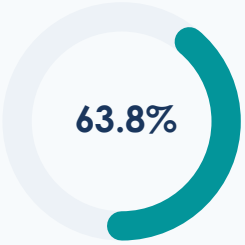

أهتم/أتابع/أشارك
(متابعة أو اهتمام أو مشاركة في قضايا أو أحداث عامة)

العدد: **1,298**

أهتم/أتابع/أشارك بنشاط سياسي
(أحزاب/هيئات)

العدد: **8**

أهتم/أتابع/أشارك بنشاط مدني
(جمعيات/منظمات)

العدد: **159**

أهتم/أتابع/أشارك بنشاط
مدني + سياسي

العدد: **4**

ثاني عشر: منطقة النزوح واللجوء:

بيّنت النتائج أن 45.65% مستقرون في مناطقهم الأصلية، بينما نزح أو لجأ 36.77% من مناطق كانت خاضعة لسيطرة النظام. تكشف هذه النتائج أن النزوح في سورية لم يكن مجرد حركة سكانية، بل أصبح جزءاً مركزياً من التجربة السورية الجماعية.

كما توضح أن المناطق الخاضعة للنظام السابق كانت المصدر الأكبر للنزوح، وهو ما يعكس حجم العنف والضغوط الأمنية والاقتصادية التي دفعت السكان للمغادرة.

وفيما يتعلق بتوقيت العودة أو النزوح فقد أظهرت النتائج أن 34.88% نزحوا منذ سنوات طويلة، بينما عاد 14.95% فقط بعد كانون الأول 2024. و تشير هذه النتائج إلى استمرار حالة الحذر وعدم اليقين رغم التحولات السياسية الأخيرة، إذ ما تزال العودة محدودة نسبياً مقارنة بحجم النزوح الطويل. كما تعكس النتائج أن جزءاً كبيراً من السوريين ما يزال يربط قرارات العودة بعوامل متعددة، تشمل: الأمن، الاستقرار الاقتصادي، الضمانات القانونية، مستقبل المؤسسات ، الثقة بالمرحلة الانتقالية.

أماكن النزوح/العودة حسب السيطرة

الحالة / منطقة السيطرة	النسبة المئوية
مستقر/ة في مكان إقامتي الأصلية	**45%**
نزح/ت من منطقة خاضعة لسيطرة النظام	**37%**
نزح/ت من منطقة خاضعة لسيطرة المعارضة	**12%**
نزح/ت من منطقة خاضعة لسيطرة قوات سورية الديمقراطية	**6%**

توزيع أماكن النزوح والعودة حسب السيطرة

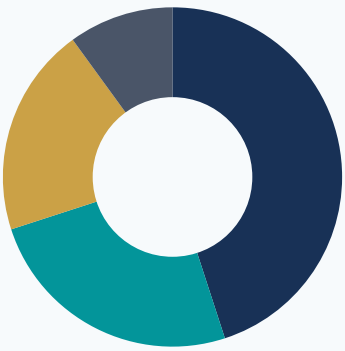

- مستقر/ة في مكان إقامتي الأصلية
- نزح/ت من منطقة خاضعة لسيطرة النظام
- نزح/ت من منطقة خاضعة لسيطرة المعارضة
- نزح/ت من منطقة خاضعة لسيطرة قوات سورية الديمقراطية

إذاً: تكشف خصائص العينة أن المجتمع السوري بعد سقوط الأسد ما يزال يعيش حالة انتقال معقدة تتداخل فيها آثار الحرب مع تطلعات إعادة بناء الدولة. فالعينة تعكس مجتمعاً شاباً ومتأثراً بالحرب متنوعاً جغرافياً وطائفياً وإثنياً، مثقلاً بالنزوح والانتهاكات، هشاً اقتصادياً، لكنه في الوقت نفسه مهتم بالشأن العام وبإعادة تعريف العلاقة مع الدولة.

كما تظهر النتائج أن العدالة الانتقالية في الوعي السوري لم تعد قضية نخبوية أو قانونية فقط، بل أصبحت مرتبطة مباشرة بقضايا الأمن والملكية والعودة والثقة والإصلاح المؤسسي والسلم الأهلي ووالاستقرار الاقتصادي.وبالتالي، فإن أي مقاربة للعدالة الانتقالية في سورية لا تراعي هذه البنية الاجتماعية المركبة ستواجه صعوبات كبيرة في تحقيق الاستقرار المستدام أو إعادة بناء الشرعية والثقة العامة.

المنظور المجتمعي لمكونات العدالة الانتقالية في سورية

المحور الأول: المساءلة الجنائية والمحاكمات

تكشف نتائج هذا المحور أن ملف المساءلة الجنائية ما يزال يحتل موقعاً مركزياً في الوعي الجمعي السوري بعد سقوط نظام الأسد. وتظهر النتائج أيضاً أن السوريين باتوا أكثر حساسية تجاه فكرة "العدالة الانتقائية" أو "التسويات غير المشروطة"، وأنهم يميلون إلى مقاربة ترى العلاقة بين العدالة والاستقرار باعتبارها علاقة تكامل لا تناقض.

في السياق السوري، لا يمكن فصل هذه الاتجاهات عن طبيعة التجربة التاريخية التي عاشها السوريون منذ عام 2011، حيث تراكمت الانتهاكات واسعة النطاق، وتداخلت الأبعاد الأمنية والعسكرية والطائفية والاقتصادية، ما جعل مطلب المحاسبة يتجاوز كونه مطلباً حقوقياً ليصبح مطلباً سياسياً ومجتمعياً وأخلاقياً مرتبطاً بإعادة تعريف الدولة ذاتها. كما أن سقوط النظام في كانون الأول/ديسمبر 2024 فتح المجال أمام انتقال النقاش من سؤال "إمكانية العدالة" إلى سؤال "كيفية تطبيق العدالة"، وهو تحول بالغ الأهمية في البيئات الخارجة من النزاع.

أولاً: العلاقة بين المساءلة القضائية والمصالحة الوطنية

أظهرت النتائج أن غالبية المشاركين يرفضون المقاربة التي تفصل بين العدالة والمصالحة، حيث برز اتجاه واضح نحو ضرورة الجمع بين المساءلة وتحقيق الاستقرار المجتمعي، بما يعكس وعياً متقدماً نسبياً بطبيعة العدالة الانتقالية بوصفها عملية مركبة لا تقوم على الانتقام ولا على التسويات الصامتة.

وتشير هذه النتيجة إلى أن المجتمع السوري بات يدرك أن المصالحة التي لا تستند إلى كشف الحقيقة والمحاسبة تتحول إلى هدنة مؤقتة قابلة للانفجار، بينما تؤدي العدالة العقابية المنفصلة عن الاعتبارات المجتمعية إلى إنتاج دورات جديدة من التوتر والعنف. ولذلك يبدو أن المزاج العام داخل العينة يتجه نحو نموذج "العدالة الترميمية المشروطة بالمحاسبة"، وليس نحو نموذج "العفو الشامل" أو "الانتقام الكامل".

ويكتسب هذا المؤشر أهمية إضافية في الحالة السورية لأن سنوات الحرب الطويلة خلقت مستويات مرتفعة من الذاكرة العنيفة والانقسامات المحلية، ما يعني أن أي عملية مصالحة تتجاوز ملف المحاسبة ستُفسَّر مجتمعياً باعتبارها إعادة إنتاج للإفلات من العقاب، وهو ما يهدد شرعية المرحلة الانتقالية نفسها.

العلاقة بين المساءلة القضائية والمصالحة الوطنية

تشير النتائج إلى وعي مجتمعي بأهمية التوازن بين العدالة والمصالحة لتحقيق الاستقرار وبناء مستقبل عادل ومستدام

الرأي	النسبة المئوية
ينبغي فصل الارتباط بين الملفين والبدء بهما على التوازي	52%
المساءلة القضائية هي الأولوية	38%
المصالحة الوطنية مقدمة على المساءلة القضائية	10%

العلاقة بين المساءلة القضائية والمصالحة الوطنية

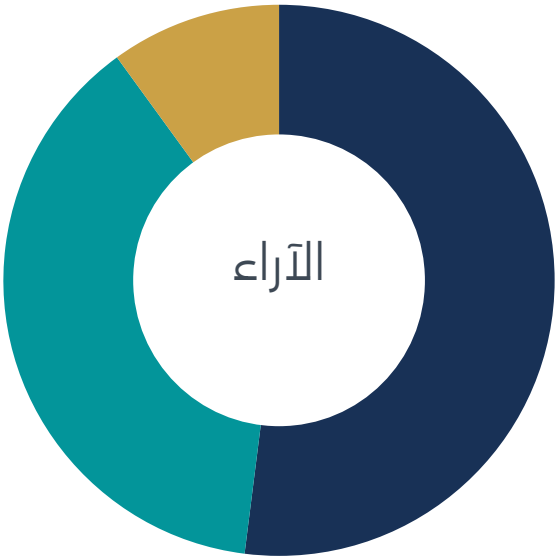

ينبغي فصل الارتباط بين الملفين والبدء بهما على التوازي	**52%**
المساءلة القضائية هي الأولوية	**38%**
المصالحة الوطنية مقدمة على المساءلة القضائية	**10%**

ثانياً: شمول آليات المحاسبة لجميع الأطراف المتورطة

تكشف نتائج السؤال المتعلق بشمول آليات المحاسبة لجميع الأطراف المتورطة في الجرائم الجسيمة عن أحد أهم المؤشرات السياسية والاجتماعية في الدراسة، حيث عبّرت الأغلبية عن تأييد واضح لعدالة غير انتقائية تشمل مختلف الجهات المتورطة في الانتهاكات.

تعكس هذه النتيجة تحوّلاً مهماً في الوعي السوري؛ إذ لم يعد قطاع واسع من المجتمع يقبل بفكرة "عدالة المنتصر"، بل بات يربط شرعية العدالة بقدرتها على التعامل مع الانتهاكات بوصفها أفعالاً مجرّمة بغض النظر عن الجهة المرتكبة. وهذا يعكس أيضاً إرهاقاً مجتمعياً من الانقسامات السياسية والعسكرية التي طبعت سنوات الحرب.

كما تشير النتائج إلى إدراك متزايد بأن العدالة الانتقالية إذا تحولت إلى أداة تصفية سياسية فإنها ستفقد قدرتها على إنتاج الاستقرار، بل قد تسهم في إعادة إنتاج المظلومية والعنف. ولذلك تبدو المطالبة بعدالة شاملة مرتبطة برغبة في إعادة بناء مفهوم الدولة المحايدة والقضاء غير المسيس.

ومن الناحية السياسية، فإن هذا المؤشر يضع تحدياً مباشراً أمام مؤسسات المرحلة الانتقالية، إذ يعني أن أي انحياز واضح في آليات المحاسبة قد يؤدي إلى تراجع الثقة المجتمعية بالعملية الانتقالية برمتها.

رأي العينة بشمول آليات المحاسبة لجميع الأطراف المتورطة

تعكس هذه النتيجة توجهاً مجتمعياً واسعاً نحو عدالة شاملة وغير انتقائية، وإدراكاً بأن العدالة الانتقالية تفقد مشروعيتها إذا كانت منحازة لطرف واحد فقط.

الموقف	النسبة المئوية
أؤيد شمول آليات المحاسبة لجميع الأطراف المتورطة في الجرائم والانتهاكات دون استثناء	82%
أعارض شمول آليات المحاسبة لجميع الأطراف المتورطة	18%

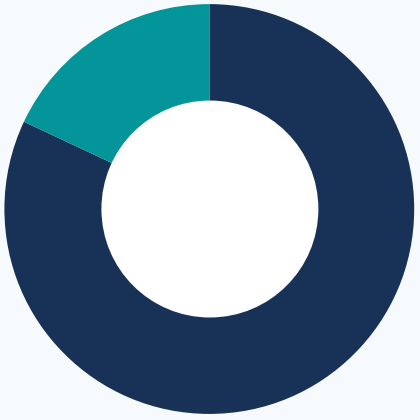

أؤيد شمول آليات المحاسبة لجميع الأطراف المتورطة في الجرائم والانتهاكات **82%**

أعارض شمول آليات المحاسبة لجميع الأطراف المتورطة **18%**

ثالثاً: توسيع اختصاص العدالة الانتقالية ليشمل انتهاكات الساحل والسويداء

أظهرت النتائج أن 75.18% من المشاركين يؤيدون توسيع اختصاص العدالة الانتقالية ليشمل الانتهاكات المرتبطة بأحداث الساحل والسويداء، وهي نتيجة شديدة الأهمية لأنها تكشف أن المجتمع لا يريد اختزال العدالة الانتقالية في جرائم النظام السابق فقط، بل يريد بناء آلية مستمرة قادرة على التعامل مع أي انتهاكات جديدة خلال المرحلة الانتقالية.

يدل ذلك على أن السوريين باتوا أكثر حساسية تجاه فكرة "استمرارية العدالة"، أي أن العدالة ليست حدثاً مرتبطاً بالماضي فقط، بل إطاراً دائماً لحماية المجال العام ومنع تكرار الانتهاكات. كما تعكس النتائج إدراكاً بأن المرحلة الانتقالية نفسها قد تنتج انتهاكات جديدة إذا لم تُبنَ آليات رقابة ومساءلة فعالة.

وتحمل هذه النتيجة بعداً بالغ الحساسية في السياق السوري الحالي، لأن أحداث الساحل والسويداء ارتبطت بتوترات أمنية ومجتمعية وطائفية معقدة، ما يعني أن تجاهلها أو استثنائها من آليات العدالة قد يُفسَّر بوصفه ازدواجية في المعايير.

رأي العينة حول توسيع اختصاص العدالة الانتقالية ليشمل انتهاكات الساحل والسويداء

الرأي وموقف العينة	النسبة المئوية
أتفق بشدة	38%
أتفق	38%
لا أتفق	13%
لا أعلم	6%
لا أتفق بشدة	5%

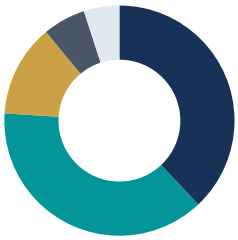

رابعاً:
تأييد المحاكم الدولية أو المختلطة

تُظهر نتائج الدراسة أن 78.55% من المشاركين يؤيدون إنشاء محاكم ذات طابع دولي أو مختلط لمحاكمة مرتكبي الجرائم الجسيمة، وهي نسبة مرتفعة تعكس أزمة ثقة واضحة بالقضاء المحلي منفرداً.

ولا يبدو هذا المؤشر مرتبطاً برفض القضاء الوطني بقدر ما يرتبط بالخوف من استمرار تأثير الشبكات السياسية والأمنية القديمة داخل المؤسسات القضائية، إضافة إلى القلق من الضغوط السياسية المحتملة على مسار المحاكمات.

كما تعكس هذه النتيجة إدراكاً مجتمعياً بأن الجرائم المرتكبة خلال الحرب السورية ذات طابع واسع ومعقد وعابر للحدود، وأن التعامل معها يحتاج إلى معايير نزاهة واستقلالية مرتفعة قد لا تتوافر بالكامل في المؤسسات المحلية خلال المرحلة الحالية.

78%

من المشاركـــين يؤيدون إنشاء محاكـــم دوليـــة أو مختلطة لمحاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات

مجموع أويد وأويد بشدة

حول تأييد إنشاء محاكم دولية أو مختلطة

الموقف	النسبة المئوية
أؤيد بشدة	40%
أؤيد	38%
لا أؤيد	13%
لا أعلم	4%
لا أؤيد بشدة	5%

رأي العينة حول تأييد إنشاء محاكم دولية أو مختلطة

- أؤيد بشدة 40%
- أؤيد 38%
- لا أؤيد 13%
- لا أعلم 4%
- لا أؤيد بشدة 5%

وفي الوقت نفسه، فإن تأييد المحاكم المختلطة لا يعني بالضرورة رغبة في تدويل كامل للعدالة، بل يبدو أقرب إلى البحث عن "ضمانات إضافية" تعزز الثقة بالمحاكمات، خاصة في القضايا الكبرى المرتبطة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

خامساً: عوائق قدرة القضاء السوري على إجراء محاكمات عادلة

أظهرت نتائج "الاختيار الأول" أن المشاركين اعتبروا ضعف استقلالية القضاء العائق الأبرز أمام المحاكمات العادلة بنسبة 32.95%، وهو مؤشر شديد الدلالة لأن المشاركين لم يضعوا نقص القوانين أو الإمكانات التقنية في المرتبة الأولى، بل ركزوا على البنية السياسية والمؤسساتية للقضاء.

تكشف هذه النتيجة أن أزمة القضاء في المخيال السوري ليست أزمة كفاءة فقط، بل أزمة شرعية واستقلال. فخلال عقود طويلة ارتبط القضاء السوري بالأجهزة الأمنية والسلطة التنفيذية، ما أدى إلى تآكل الثقة بوظيفته كضامن للحقوق.

كما تشير النتائج إلى أن السوريين يدركون أن إصلاح القضاء لا يقتصر على تعديل القوانين أو تدريب القضاة، بل يحتاج إلى إعادة بناء العلاقة بين القضاء والسلطة السياسية، وضمان استقلال النيابات العامة والمحاكم، وإعادة تعريف دور الأجهزة الأمنية داخل المنظومة العدلية.

32.95%

العائق الأبرز أمام تحقيق محاكمات عادلة في سورية وفقاً لنتائج "الاختيار الأول" للمشاركين.

ضعف استقلالية القضاء

ترتيب عوائق القضاء السوري

الترتيب	العائق الأساسي	النسبة (٪)
1	ضعف الاستقلالية	32.1%
2	عدم وجود تأهيل كافٍ للكوادر	23.3%
3	ضعف الرقابة وتفاوت معايير النزاهة	20.9%
4	غياب التشريعات المتعلقة بمسار العدالة الانتقالية	19.7%

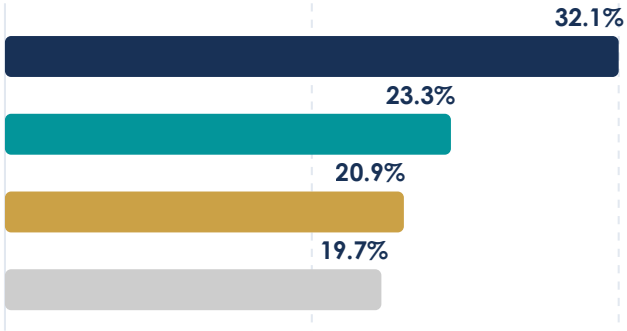

ضعف الاستقلالية

عدم وجود تأهيل كافٍ للكوادر

ضعف الرقابة وتفاوت معايير النزاهة

غياب التشريعات لعدالة انتقالية

وتحمل هذه النتيجة أيضاً دلالة سياسية مهمة، إذ تعني أن نجاح العدالة الانتقالية في سورية مرتبط مباشرة بإصلاح المؤسسة القضائية، وليس فقط بإنشاء هيئات أو لجان مؤقتة.

سادساً:
تقييم خطوات إصلاح القضاء

رغم أن 58.51% وافقوا على وجود خطوات إصلاحية ملموسة داخل القضاء، فإن وجود ما يقارب ثلث المشاركين غير مقتنعين بهذه الإصلاحات يعكس استمرار حالة التردد والحذر المجتمعي.

وتكشف هذه النتيجة أن المجتمع يراقب مسار الإصلاح القضائي لكنه لم يصل بعد إلى مستوى الثقة الكاملة بجدية التحول المؤسسي. كما توحي بأن الإصلاحات الحالية تُقرأ باعتبارها "خطوات أولية" أكثر من كونها تحولاً بنيوياً كاملاً.

ويرتبط ذلك بطبيعة المرحلة الانتقالية نفسها، حيث ما تزال مؤسسات الدولة في طور إعادة التشكل، وما تزال بعض الشبكات القديمة حاضرة داخل البنية الإدارية والقضائية، الأمر الذي يفسر استمرار القلق الشعبي.

تقييم خطوات إصلاح القضاء

الرأي	النسبة المئوية
أوافق (خطوات ملموسة)	**58.51%**
لا أوافق (لا توجد خطوات ملموسة)	**29.74%**
لا أعلم	**11.75%**

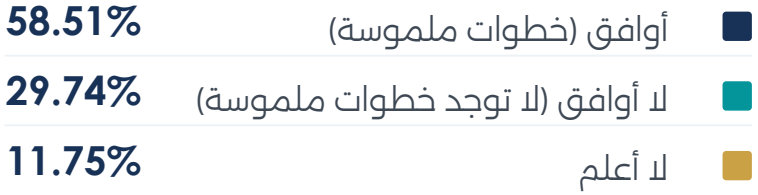

سابعاً:
المخاوف من العفو عن المنتهكين

تكشف نتائج الدراسة أن 63.85% يعتقدون أن الحكومة الحالية تنتهج سياسة عفو أو تسويات مع منتهكين، بما في ذلك شخصيات متورطة بجرائم جسيمة، وهو مؤشر بالغ الحساسية لأنه يعكس فجوة ثقة حقيقية بين المجتمع والسلطة في ملف المحاسبة.

ويبدو أن هذه المخاوف مرتبطة بالسياق السياسي والاقتصادي للمرحلة الانتقالية، حيث برزت تسويات مع بعض الشخصيات الأمنية والاقتصادية المرتبطة بالنظام السابق ضمن مقاربات تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار أو تجنب الانهيار المؤسسي.

لكن النتائج تشير إلى أن قطاعاً واسعاً من السوريين ينظر إلى هذه التسويات بوصفها خطراً على شرعية العدالة، ويخشى أن تتحول إلى بوابة لإعادة إنتاج شبكات النفوذ القديمة داخل الدولة الجديدة.

المخاوف المجتمعية من العفو عن المنتهكين

الموقف من العفو	النسبة (٪)
أتفق (تهديد للعدالة وتكريس للإفلات من العقاب)	**43.0%**
أوافق بشدة (يعرقل المحاسبة ويمنع تحقيق العدالة)	**21.0%**
لا أوافق (غير مقبول قبل تحقيق العدالة والمحاسبة)	**20.0%**
لا أعلم (غير متأكد من الانعكاسات المستقبلية)	**10.0%**
لا أوافق بشدة (قد يساهم في طي صفحة الماضي)	**6.0%**

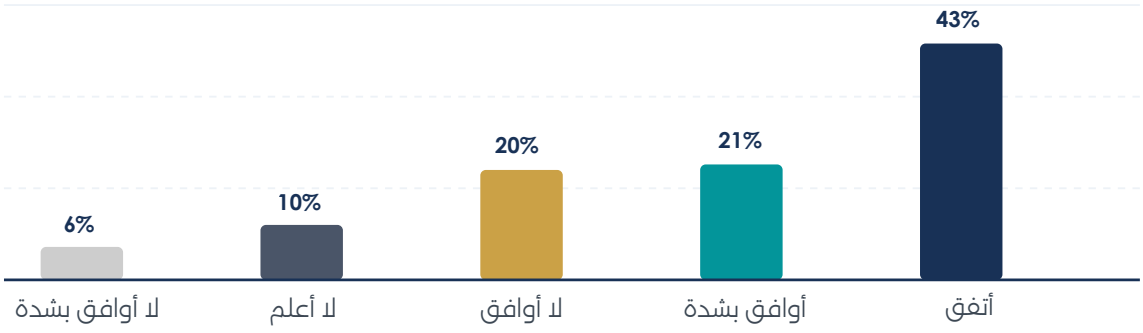

ثامناً: تقييم التسويات مع شخصيات مرتبطة بنظام الأسد

رفض 56.99% اعتبار أن التسويات الأخيرة مع شخصيات اقتصادية أو أمنية مرتبطة بالنظام السابق تهدف فعلاً إلى تحقيق السلم الأهلي، ما يعكس انقساماً مجتمعياً حاداً حول شرعية هذه السياسات.

ويكشف هذا المؤشر أن مفهوم "الاستقرار" نفسه ما يزال محل نزاع داخل المجتمع السوري؛ فبينما ترى بعض النخب أن التسويات ضرورية لتجنب الانهيار أو الحفاظ على الاقتصاد، ينظر قطاع واسع من المجتمع إليها باعتبارها تهديداً لمسار العدالة وإعادة إنتاج للمنظومة القديمة.

كما تعكس النتائج أن السوريين باتوا أكثر حساسية تجاه العلاقة بين المال والسلطة والأمن، وأنهم يربطون الفساد الاقتصادي بالبنية الاستبدادية السابقة، وليس فقط بالمخالفات المالية.

تقييم التسويات مع شخصيات مرتبطة بنظام الأسد

الموقف من التسويات	النسبة (٪)
لا أتفق (النسبة الأكبر ترفض التسويات مع الشخصيات المرتبطة بالنظام السابق)	30.9%
لا أتفق بشدة (يرفضون تماماً وبشكل قاطع أي صيغة تسوية)	25.5%
أتفق (يوافقون على التسويات لتجنب الانهيار الاقتصادي والمؤسسي)	25.5%
أتفق بشدة (تأييد مطلق ومحدود جداً داخل العينة)	9.6%
لا أعلم / غير متأكد من الانعكاسات الحقيقية	9.5%

تقييم التسويات مع شخصيات مرتبطة بالنظام (إجمالي الرفض 56.4%)

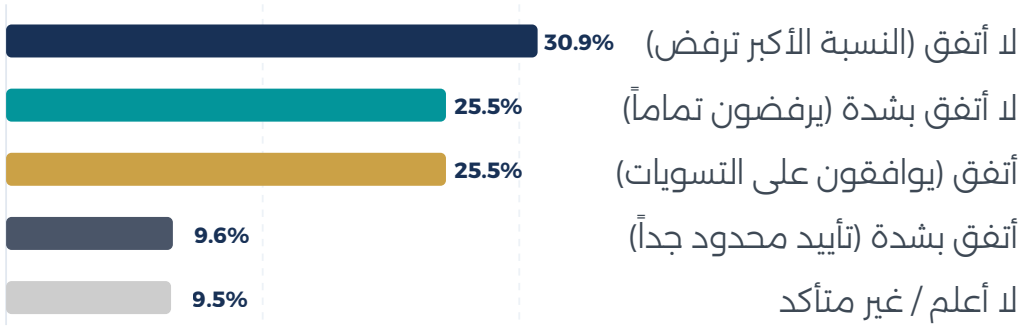

تاسعاً:
التأييد الواسع للمحاكمات الكبرى

يُعد هذا السؤال من أكثر مؤشرات الدراسة حسماً، إذ أيد أكثر من 90% من المشاركين إجراء محاكمات كبرى خلال المرحلة الانتقالية، بما يشمل المحاكمات الغيابية لكبار المسؤولين الهاربين.

تعكس هذه النتيجة أن مطلب المحاسبة ما يزال يمثل "القاسم المشترك الأعلى" داخل المزاج السوري العام، وأن المجتمع يرى في المحاكمات الكبرى خطوة رمزية وسياسية ضرورية لإعلان القطيعة مع مرحلة الإفلات من العقاب.

كما توحي النتائج بأن المجتمع لا يريد الاكتفاء بالإصلاح الإداري أو إعادة الإعمار الاقتصادي، بل يريد أيضاً "عدالة رمزية" تعيد تعريف حدود الشرعية السياسية والأخلاقية للدولة الجديدة.

إجراء المحاكمات الكبرى خلال المرحلة الانتقالية بدءاً من 2026

الموقف	النسبة (٪)
أتفق بشدة	**49.0%**
أتفق	**41.0%**
لا أتفق	**5.0%**
لا أعلم	**4.0%**
لا أتفق بشدة	**1.0%**

تأييد إجراء المحاكمات الكبرى غيابياً وحضورياً (إجمالي التأييد 90%)

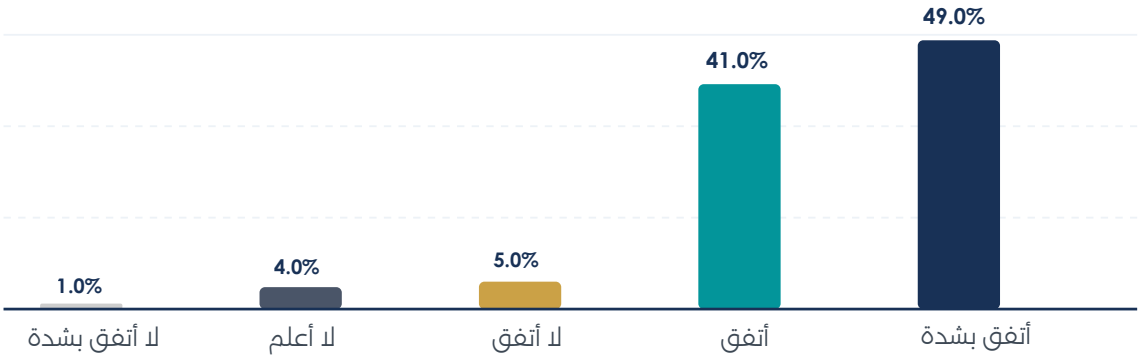

عاشراً:
العلاقة بين الفساد والملف الأمني

أظهرت النتائج أن 65.94% من المشاركين يفضلون معالجة الملفين الأمني والمالي بالتوازي، وهو مؤشر شديد الأهمية لأنه يعكس فهماً مجتمعياً مترابطاً لطبيعة النظام السابق وآليات عمله.

فالسوريون لا يرون الفساد مجرد خلل إداري منفصل عن الاستبداد الأمني، بل يعتبرونه جزءاً من البنية السلطوية نفسها. ولذلك يبدو أن قطاعاً واسعاً من المجتمع بات مقتنعاً بأن الإصلاح الحقيقي يتطلب تفكيك شبكات الفساد بالتوازي مع إصلاح الأجهزة الأمنية.

كما تكشف هذه النتيجة عن ارتفاع الوعي بالعلاقة بين العدالة الاقتصادية والعدالة السياسية، وهي مسألة أساسية في البيئات الخارجة من النزاع، حيث غالباً ما يؤدي تجاهل البعد الاقتصادي للعدالة إلى إعادة إنتاج التوترات وعدم الاستقرار.

العلاقة بين مكافحة الفساد والملف الأمني

الأولوية المحددة للتوجه	عدد المشاركين
يجب العمل على الملفين بالتوازي	1,600
الملف الأمني أولوية على الفساد المالي	660
الفساد المالي أولوية على الملف الأمني	160

العلاقة بين أولوية الفساد والملف الأمني (عدد المشاركين)

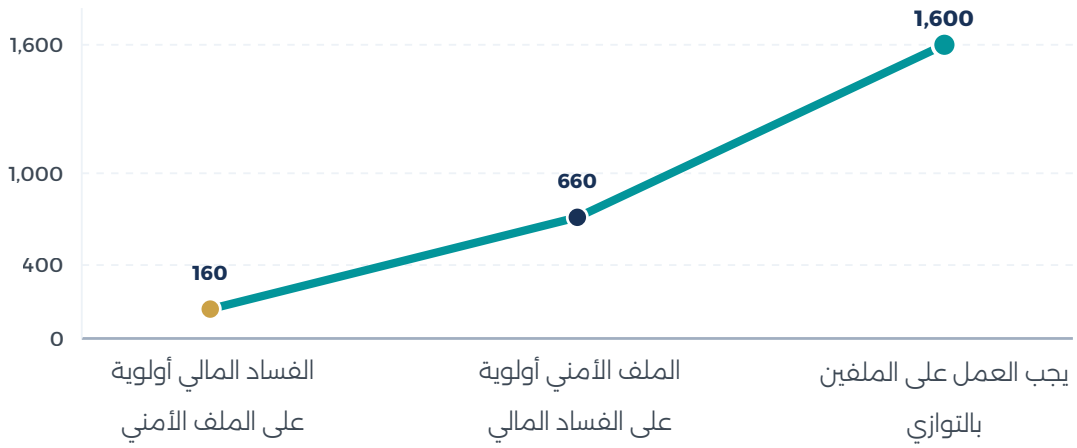

المحور الثاني: كشف الحقيقة والذاكرة والتعويضات

تكشف نتائج هذا المحور أن السوريين لا ينظرون إلى العدالة الانتقالية بوصفها مساراً قضائياً صرفاً، بل باعتبارها عملية اجتماعية وسياسية وأخلاقية شاملة تهدف إلى إعادة بناء الحقيقة العامة، وترميم الذاكرة الجمعية، والاعتراف بالضحايا، واستعادة الحقوق المادية والمعنوية. وتُظهر النتائج أن المجتمع السوري يربط بصورة واضحة بين كشف الحقيقة والمحاسبة، ويرفض تحويل التوثيق والاعتراف إلى إجراءات رمزية منفصلة عن العدالة الفعلية.

كما تشير النتائج إلى أن تجربة الحرب الطويلة وما رافقها من نزوح واسع، ومصادرة ممتلكات، واختفاء قسري، وانهيار في الثقة بالمؤسسات، دفعت السوريين إلى تبني تصور واسع للعدالة الانتقالية يتجاوز العقوبة القانونية، ليشمل استعادة الكرامة والذاكرة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، تبدو قضايا الملكية، والتعويض، والتوثيق، والاعتراف الرمزي، وإدارة الذاكرة العامة، عناصر متداخلة ضمن تصور المجتمع لمعنى "العدالة" بعد سقوط النظام.

أولاً: الهدف الأساسي من لجان كشف الحقيقة

أظهرت النتائج أن 86.85% من المشاركين يرون أن الهدف الأساسي من لجان الحقيقة يجب أن يكون توثيق الانتهاكات ودفع مسار المحاسبة، وهي من أعلى نسب الإجماع في هذا المحور. وتعكس هذه النتيجة رفضاً واضحاً لفصل الحقيقة عن العدالة، أو التعامل مع لجان الحقيقة بوصفها بديلاً عن المحاسبة القضائية.

وتشير هذه المعطيات إلى أن السوريين لا يريدون مجرد "أرشفة الألم"، بل يريدون أن يتحول التوثيق إلى أداة سياسية وقانونية تمنع الإفلات من العقاب وتؤسس لشرعية جديدة قائمة على الاعتراف بالضحايا ومحاسبة المنتهكين. ويبدو أن المجتمع السوري، بعد سنوات طويلة من الإنكار الرسمي والتضليل الإعلامي، بات ينظر إلى الحقيقة باعتبارها حقاً عاماً وجماعياً، وليس مجرد عملية تقنية لجمع المعلومات.

كما تعكس النتائج إدراكاً متزايداً بأن غياب الحقيقة لا يؤدي فقط إلى ضياع حقوق الضحايا، بل يسمح أيضاً بإعادة إنتاج الروايات المتناقضة والانقسامات المجتمعية. ولذلك تبدو لجان الحقيقة، في المخيال السوري، جزءاً من إعادة بناء الذاكرة الوطنية المشتركة، وليس فقط أداة قانونية.

وتحمل هذه النتيجة دلالة إضافية في السياق السوري لأن جزءاً كبيراً من الانتهاكات ارتبط بالإخفاء القسري، والقتل خارج القانون، واستخدام السرديات الرسمية لنفي الجرائم أو تبريرها، ما جعل "كشف الحقيقة" شرطاً ضرورياً لإعادة بناء الثقة بالمجال العام والدولة الجديدة.

الهدف الأساسي من لجان كشف الحقيقة

الهدف	النسبة (٪)
توثيق الانتهاكات والسرديات والدفع باتجاه محاسبة المتورطين	**87.0%**
توثيق الانتهاكات والسرديات دون التركيز على محاسبة المتورطين	**9.0%**
لا أعلم / نسبة قليلة لم تحدد موقفها	**4.0%**

الهدف الأساسي لجان كشف الحقيقة (ربط التوثيق بالمحاسبة)

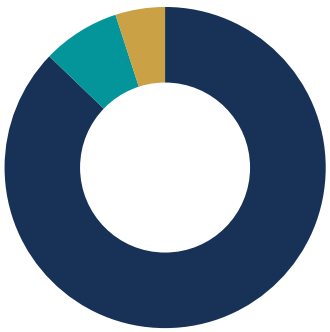

- توثيق الانتهاكات والسرديات والدفع باتجاه محاسبة المتورطين — **87.0%**
- توثيق الانتهاكات والسرديات دون التركيز على محاسبة المتورطين — **9.0%**
- لا أعلم / نسبة قليلة لم تحدد موقفها — **4.0%**

ثانياً: الاعتراف الرسمي بالانتهاكات بعد سقوط النظام

أظهرت النتائج أن 48.03% يرون أن الاعتراف الرسمي بالانتهاكات يمثل مبدأ مهماً لكشف الحقيقة، بينما اعتبر 33.57% أن هذا الاعتراف يحتاج إلى تفعيل قانوني ومؤسساتي، وهو ما يعكس وعياً مجتمعياً بأن الاعتراف الرمزي وحده غير كافٍ.

تكشف هذه النتيجة أن السوريين يميزون بين "الاعتراف السياسي" و"العدالة الفعلية". فبينما يُنظر إلى الاعتراف الرسمي باعتباره خطوة مهمة لكسر الإنكار التاريخي، فإن جزءاً كبيراً من المجتمع لا يرى فيه قيمة حقيقية إذا لم يترافق مع إجراءات ملموسة، مثل المحاكمات، وإصلاح المؤسسات، وتعويض الضحايا، وإعادة الحقوق.

ويكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة في الحالة السورية لأن النظام السابق اعتمد لعقود على نفي الانتهاكات أو تبريرها، ما جعل الاعتراف الرسمي يحمل بعداً رمزياً شديد الحساسية. إلا أن نتائج الدراسة توضح أن المجتمع السوري تجاوز مرحلة الاكتفاء بالرمزية، وأصبح يطالب بترجمة الاعتراف إلى سياسات عامة وإصلاحات قانونية.

كما تشير النتائج إلى أن السوريين يخشون من تحول الاعتراف الرسمي إلى "أداة امتصاص غضب" أو إلى خطاب سياسي لا ينتج تغييراً حقيقياً في بنية السلطة والمؤسسات.

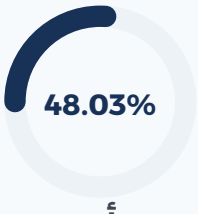

مبدأ مهم

تفعيل مؤسساتي

الاعتراف الرسمي بالانتهاكات بعد سقوط النظام

طبيعة الاعتراف	النسبة (٪)
مبدأ مهم من مبادئ كشف الحقيقة وبناء الثقة	**48.0%**
فعلاً سياسياً بحاجة لتفعيل آثاره القانونية والمؤسساتية	**34.0%**
إجراء شكلياً فقط لا قيمة له إن لم يترافق مع خطوات عملية	**18.0%**

تقييم أثر الاعتراف الرسمي بالانتهاكات بعد سقوط النظام

- مبدأ مهم من مبادئ كشف الحقيقة وبناء الثقة — **48.0%**
- فعلاً سياسياً بحاجة لتفعيل آثاره القانونية والمؤسساتية — **34.0%**
- إجراء شكلياً فقط لا قيمة له إن لم يترافق مع خطوات عملية — **18.0%**

ثالثاً:
أولويات برامج التعويض وجبر الضرر

تكشف نتائج هذا السؤال عن واحدة من أكثر النتائج عمقاً في الدراسة، إذ أظهرت أن الأولوية الأولى لدى السوريين تتمثل التعويض المادي حوالي 55% ثم استرداد الحقوق الأساسية، وخاصة إعادة الممتلكات والحقوق المدنية والسياسية، بنسبة 41.62%.

وتشير هذه النتيجة إلى أن السوريين ينظرون بواقعية إلى الضرر الذي خلفته الحرب باعتباره ضرراً اقتصادياً مقروناً بآثار الاقتلاع والحرمان وفقدان المكانة القانونية والاجتماعية. ولذلك تبدو قضايا الملكية، والعودة، واستعادة الحقوق المدنية، والتعويضات المالية المباشرة قضايا مركزية وملحة كما جاءت خدمات إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي والصحي في مرتبة متقدمة بنسبة 34.51%، وهو مؤشر بالغ الأهمية لأنه يعكس تطوراً في الوعي المجتمعي تجاه الآثار النفسية والاجتماعية للحرب، خاصة بعد سنوات طويلة من العنف والنزوح والتفكك الأسري.

أما التعويض المعنوي، كالاعتذار الرسمي والاعتراف بالضحايا، فقد احتل مراتب وسطية ومتقدمة نسبياً، ما يدل على أن البعد الرمزي مهم بالنسبة للسوريين، لكنه يأتي بعد استعادة الحقوق الأساسية وضمانات الاستقرار.

وتحمل هذه النتائج دلالات مهمة للمرحلة الانتقالية؛ إذ تشير إلى أن برامج جبر الضرر في سورية لا يمكن أن تنجح إلا إذا عملت على مقاربة جمع التعويضات المالية مع سياسات إعادة الممتلكات، وإصلاح السجلات العقارية، وتأهيل الضحايا نفسياً واجتماعياً، وضمان العودة الآمنة.

أولويات برامج التعويض وجبر الضرر

البرنامج / الأولوية	عدد المشاركين	النسبة المئوية
التعويض المالي (النقدي)	1,345	**55.26%**
التعويض المعنوي (الاعتراف، الاعتذار، إحياء الذكرى)	1,020	**41.91%**
استرداد الحقوق (إعادة الممتلكات، الحقوق المدنية والسياسية)	1,013	**41.62%**
تعويضات إعادة التأهيل (خدمات نفسية، اجتماعية، صحة وتعليم)	840	**34.51%**

أولويات برامج التعويض وجبر الضرر (عدد المشاركين)

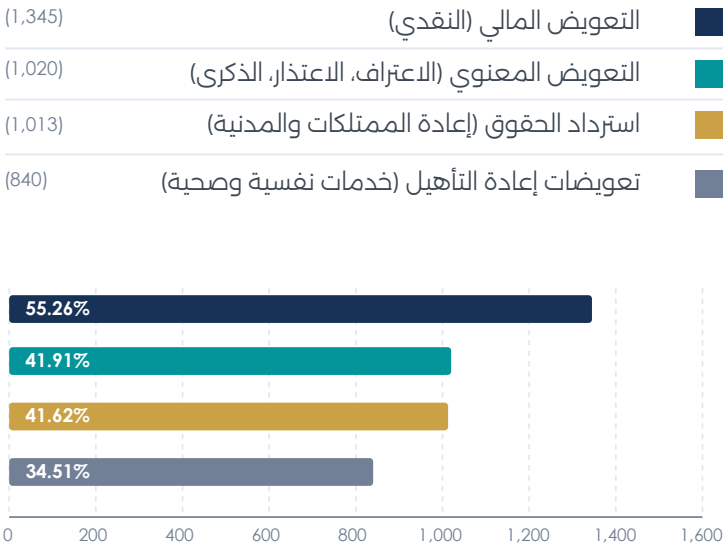

رابعاً: أولوية النساء
فاقدات المعيل في برامج التعويض

أظهرت النتائج شبه إجماع مجتمعي على ضرورة منح النساء اللواتي فقدن معيلهن أولوية في برامج التعويض والدعم الاقتصادي، حيث بلغت نسبة الموافقة نحو 97%.

تعكس هذه النتيجة إدراكاً مجتمعياً واسعاً للآثار الجندرية للحرب السورية، حيث تحولت أعداد كبيرة من النساء إلى معيلات أساسيات للأسر بعد فقدان الأزواج أو الآباء أو الأبناء بسبب القتل أو الاعتقال أو الاختفاء القسري أو النزوح.

كما تكشف النتائج عن اعتراف متزايد بأن النساء فاقدات المعيل يشكلن واحدة من أكثر الفئات هشاشة في المرحلة الانتقالية، ليس فقط من الناحية الاقتصادية، بل أيضاً من حيث الحماية الاجتماعية والوصول إلى الخدمات وفرص العمل والحقوق القانونية.

ويشير هذا المؤشر أيضاً إلى أن المجتمع السوري بات أكثر تقبلاً لفكرة "العدالة الحساسة جندرياً"، أي العدالة التي تراعي الأثر المختلف للنزاع على النساء والفئات الأكثر هشاشة.

أولوية النساء فاقدات المعيل في برامج التعويض والدعم الاقتصادي

رأي المشاركين	عدد المشاركين	النسبة المئوية
أتفق بشدة	1,600	**66.02%**
أتفق	750	**30.98%**
لا أتفق	40	**1.65%**
لا أعلم	20	**0.82%**
لا أتفق بشدة	10	**0.41%**
الإجمالي	2,420	**99.88%**

توزيع آراء المشاركين حول منح الأولوية للنساء فاقدات المعيل

أتفق بشدة	**66.02%**
أتفق	30.98%
لا أتفق	1.65%
لا أعلم	0.82%
لا أتفق بشدة	0.41%

خامساً:
المتحف الوطني والذاكرة الجماعية

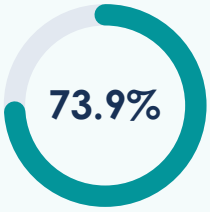

أيد 73.91% من المشاركين إنشاء متحف وطني أو مواقع تذكارية دائمة لتوثيق النزاع والانتهاكات، ما يعكس المكانة المركزية التي تحتلها الذاكرة الجماعية في التصورات السورية للعدالة الانتقالية.

تشير هذه النتيجة إلى أن السوريين لا يريدون فقط معاقبة الجناة، بل يريدون أيضاً الحفاظ على الذاكرة العامة ومنع طمس الجرائم أو إعادة كتابة التاريخ بصورة انتقائية. ويبدو أن الذاكرة بالنسبة لقطاع واسع من السوريين أصبحت جزءاً من عملية التعافي الجماعي وإعادة بناء الهوية الوطنية.

كما تعكس النتائج إدراكاً بأن المجتمعات الخارجة من النزاع تحتاج إلى فضاءات عامة للاعتراف والتذكر، ليس بهدف تأبيد الانقسام، بل بهدف منع التكرار وإعادة الاعتبار للضحايا.

وفي السياق السوري، تكتسب هذه القضية حساسية خاصة لأن سنوات الحرب شهدت محاولات متكررة لطمس الأدلة، وتغيير السرديات، وإخفاء المقابر، وإنكار الجرائم، ما جعل الذاكرة جزءاً من الصراع السياسي والاجتماعي نفسه.

تأييد إنشاء متحف وطني أو مواقع تذكارية دائمة لتوثيق فترة النزاع والانتهاكات

الموقف	عدد المشاركين	النسبة المئوية
نعم	805	38.04%
نعم بشدة	759	35.87%
لا	392	18.54%
لا بشدة	113	5.35%
لا أعلم	109	5.16%

توزيع آراء المشاركين حول إنشاء متحف وطني أو مواقع تذكارية

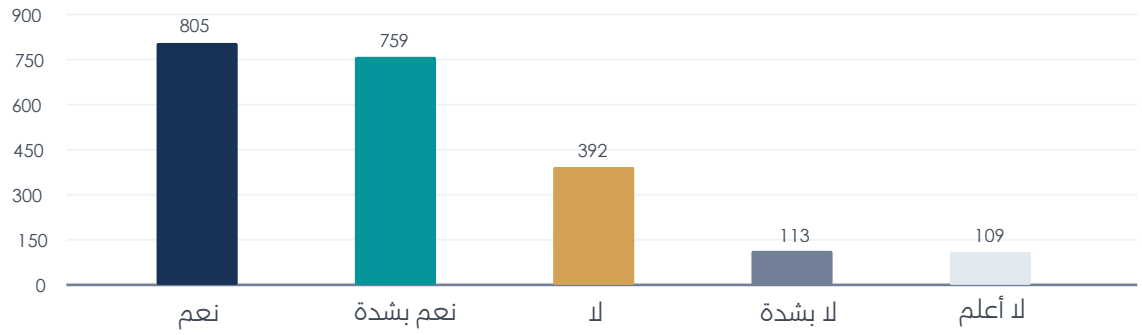

سادساً:
إزالة رموز نظام الأسد والعدالة الرمزية

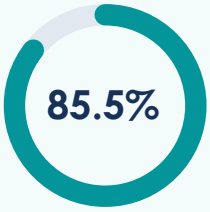

أظهرت النتائج أن 85.5% من المشاركين يؤيدون إزالة رموز النظام السابق، وهي نسبة مرتفعة تعكس أهمية العدالة الرمزية لدى السوريين.

وتشير هذه النتيجة إلى أن التماثيل والشعارات والرموز المرتبطة بالنظام لا تُقرأ مجتمعياً باعتبارها عناصر مادية فقط، بل باعتبارها امتداداً رمزياً لمرحلة القمع والعنف والإفلات من العقاب. ولذلك فإن إزالة هذه الرموز تُفهم بوصفها إعلاناً رمزياً عن نهاية مرحلة سياسية وأخلاقية كاملة.

كما تعكس النتائج إدراكاً بأن المجال العام يحمل وظيفة سياسية ونفسية؛ فاستمرار رموز النظام السابق داخل الفضاء العام قد يُفسَّر لدى الضحايا باعتباره استمراراً للهيمنة الرمزية للنظام القديم.

وفي الوقت نفسه، فإن هذه النتيجة تكشف أن السوريين يعطون أهمية كبيرة لما يسمى "العدالة الرمزية"، أي تلك الإجراءات التي تعيد تعريف المعاني العامة للسلطة والشرعية والذاكرة.

تأييد إزالة رموز نظام الأسد السابق كجزء من العدالة الرمزية

الموقف	النسبة المئوية
نعم	85%
لا	9%
لا أعلم	6%

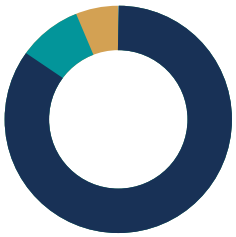

نعم 85%
لا 9%
لا أعلم 6%

سابعاً:
إعادة الممتلكات المصادرة

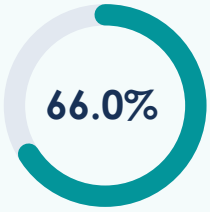

أبدى 66.02% تفاؤلاً بدرجات مختلفة بإمكانية إعادة الممتلكات المصادرة بشكل عادل وسريع، وهي نتيجة تعكس وجود أمل نسبي بإمكانية معالجة أحد أكثر الملفات تعقيداً في المرحلة الانتقالية.

وتُعد قضية الملكيات من أكثر القضايا حساسية في سورية لأنها ترتبط مباشرة بالنزوح والتهجير والتغيير الديموغرافي وفقدان الاستقرار الاجتماعي. ولذلك فإن أي إخفاق في هذا الملف قد ينعكس بصورة مباشرة على فرص العودة والاستقرار والسلم الأهلي.

كما تكشف النتائج أن المجتمع السوري يدرك تعقيد هذا الملف، خاصة مع وجود شبكات فساد، ومشكلات في السجلات العقارية، وعمليات استيلاء غير قانونية حدثت خلال سنوات الحرب.

ويبدو أن التفاؤل النسبي لدى المشاركين مرتبط برغبة قوية في استعادة الاستقرار والمكان والانتماء، لكنه يبقى مشروطاً بقدرة الدولة الجديدة على بناء منظومة قانونية وإدارية موثوقة.

تأييد إعادة الممتلكات المصادرة إلى أصحابها أو ورثتهم

الموقف	عدد المشاركين	النسبة المئوية
جزئياً	973	47.37%
نعم بدرجة كبيرة	630	30.67%
لا	560	27.24%
لا أعلم	267	12.72%

توزيع آراء المشاركين حول إعادة الممتلكات المصادرة

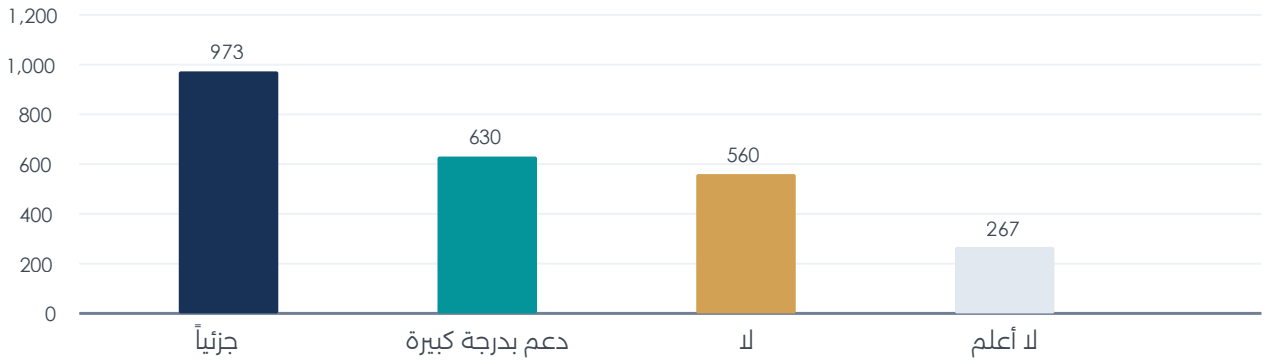

ثامناً:
إعادة الإعمار قبل استكمال التوثيق

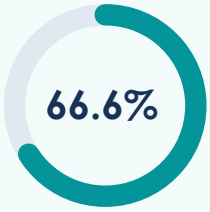

وافق 66.6% من المشاركين على بدء إعادة الإعمار قبل الانتهاء الكامل من توثيق الجرائم والملكيات، وهي نتيجة تعكس حجم الضغوط المعيشية والخدمية التي يعيشها السوريون بعد سنوات الحرب.

وتكشف هذه النتيجة عن توتر واضح بين "منطق العدالة" و"منطق البقاء اليومي". فبينما يدرك السوريون مخاطر ضياع الحقوق أو تهميش الضحايا نتيجة الإعمار غير المنظم، فإن قطاعات واسعة منهم ترى أن استمرار الدمار والانهيار الخدمي بات غير قابل للتحمل.

كما تعكس النتائج أن المجتمع السوري لا يريد تأجيل إعادة الإعمار إلى ما لا نهاية بانتظار اكتمال المسارات القانونية، بل يميل إلى مقاربة براغماتية تحاول الجمع بين إعادة الإعمار وحماية الحقوق في الوقت نفسه.

لكن هذه النتيجة تحمل أيضاً تحذيراً مهماً؛ إذ إن إعادة الإعمار غير المرتبطة بمنظومة توثيق واضحة قد تؤدي إلى تثبيت مظالم جديدة أو شرعنة الاستيلاء على الممتلكات.

هل يجب تأجيل إعادة الإعمار إلى حين استكمال التوثيق الكامل للانتهاكات والأضرار؟

الموقف	النسبة المئوية
أؤيد	38%
أؤيد بشدة	29%
لا أؤيد	20%
لا أؤيد بشدة	9%
لا أعلم	4%

موقف المشاركين من تأجيل إعادة الإعمار حتى استكمال التوثيق

- أؤيد 38%
- أؤيد بشدة 29%
- لا أؤيد 20%
- لا أؤيد بشدة 9%
- لا أعلم 4%

تاسعاً:
تقييم جهود التوثيق السابقة

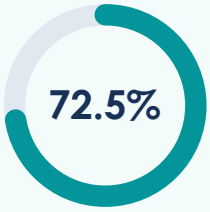

رأى 72.48% من المشاركين أن جهود توثيق الانتهاكات السابقة تحتاج إلى مزيد من التدقيق أو أنها غير كافية، ما يعكس قلقاً مجتمعياً واضحاً من ضياع الأدلة أو ضعف المعايير المهنية والقانونية المستخدمة في بعض عمليات التوثيق.

تكشف هذه النتيجة أن السوريين يدركون أهمية التوثيق، لكنهم في الوقت نفسه يشككون بمدى كفاية أو موثوقية بعض الجهود السابقة، خاصة مع تعدد الجهات العاملة، واختلاف المنهجيات، وضعف التنسيق، والظروف الأمنية المعقدة التي تمت فيها عمليات التوثيق.

كما تعكس النتائج وعياً متزايداً بأن التوثيق ليس مجرد جمع روايات أو صور، بل عملية قانونية وتقنية معقدة يجب أن تستوفي معايير الإثبات القضائي إذا أريد لها أن تدعم المحاكمات مستقبلاً.

وتشير هذه المعطيات إلى الحاجة الملحة لبناء أرشيف وطني موحد وأكثر مهنية، وتعزيز التنسيق بين المنظمات السورية والجهات القضائية والدولية، وتطوير معايير الحفظ والتوثيق والتدقيق.

كيف تُقيّم الجهود السابقة في توثيق الانتهاكات والجرائم؟

التقييم	عدد المشاركين	النسبة المئوية
تحتاج للمزيد من التدقيق	973	47.37%
غير كافية	780	37.93%
كافية جداً	340	16.53%
لا أعلم	259	12.60%

توزيع آراء المشاركين في تقييم جهود التوثيق السابقة

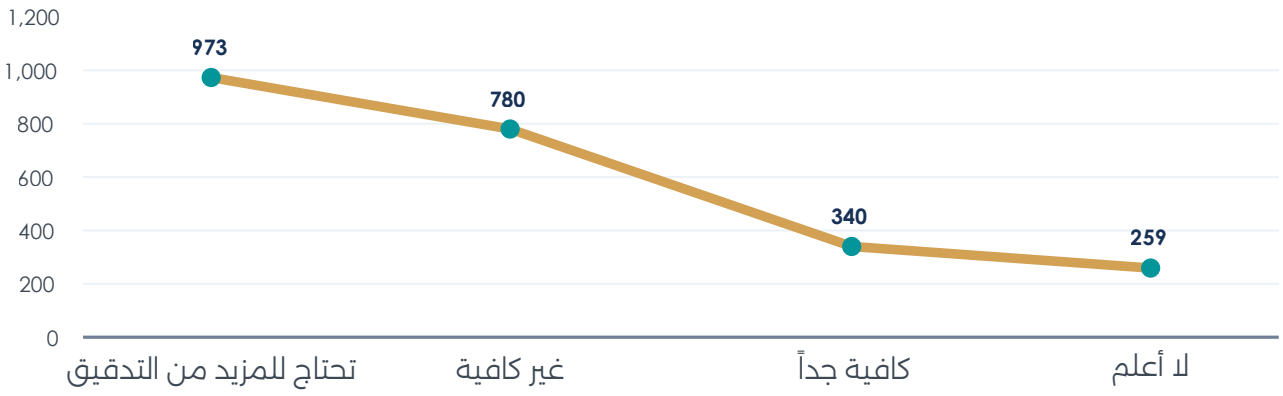

المحور الثالث:
هيئة العدالة الانتقالية

تكشف نتائج هذا المحور أن الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية ما تزال في مرحلة "التشكّل المجتمعي والسياسي"، حيث ينظر إليها السوريون بوصفها مؤسسة ضرورية في المرحلة الانتقالية، لكن دون أن تنجح حتى الآن في بناء شرعية اجتماعية راسخة أو ثقة واسعة وعميقة. وتوضح النتائج أن المواقف تجاه الهيئة تتراوح بين التفاؤل الحذر، والقبول المشروط، والتشكيك المرتبط بضعف الوضوح والتواصل والإنجازات الملموسة.

كما تشير النتائج إلى أن السوريين لا يقيمون الهيئة باعتبارها مجرد مؤسسة قانونية أو إدارية، بل باعتبارها اختباراً فعلياً لقدرة الدولة الجديدة على إنتاج نموذج مختلف في الحوكمة والعدالة والشفافية مقارنة بالمرحلة السابقة. ولذلك، فإن تقييم الهيئة يرتبط بصورة مباشرة بمستوى الثقة بالمسار الانتقالي نفسه، وبقدرة المؤسسات الجديدة على تجاوز الإرث الثقيل المرتبط بالمركزية الأمنية، وضعف الشفافية، وغياب المشاركة المجتمعية.

وتكشف النتائج أيضاً أن جزءاً مهماً من التحديات التي تواجه الهيئة لا يرتبط فقط بالأداء الفني أو القانوني، بل بطبيعة البيئة الانتقالية السورية نفسها؛ وهي بيئة تتسم بارتفاع منسوب الانقسام السياسي والاجتماعي، وضعف الثقة بالمؤسسات العامة، وتعدد السرديات والهويات والانتماءات المحلية والسياسية، إضافة إلى الإرث الطويل من تسييس القضاء والإدارة والإعلام.

وفي هذا السياق، تبدو الهيئة مطالبة بأداء أدوار تتجاوز الجانب الإجرائي أو القضائي، لتشمل بناء الثقة المجتمعية، وإدارة الذاكرة العامة، وتوسيع المشاركة، وتعزيز الشفافية، وخلق فضاء وطني قادر على استيعاب التعدد والانقسامات دون إعادة إنتاجها.

دور الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية في تجاوز الانقسامات السياسية

أظهرت النتائج أن 52.79% من المشاركين يرون أن الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية يمكن أن تساعد بدرجات مختلفة في تجاوز الانقسامات السياسية والاجتماعية، مقابل 30.28% أبدوا تخوفات واضحة أو اعتقاداً بعدم قدرتها على لعب هذا الدور. وتعكس هذه النتيجة وجود "ثقة انتقالية حذرة" بالهيئة، حيث يُنظر إليها بوصفها إطاراً وطنياً يمكن أن يسهم في إدارة التوترات والانقسامات، لكن دون أن تتحول بعد إلى مرجعية جامعة تحظى بإجماع وطني واسع.

وتشير هذه النتيجة إلى أن السوريين يدركون أن العدالة الانتقالية لا تقتصر على المحاكمات أو الإجراءات القانونية، بل ترتبط أيضاً بإعادة بناء المجال الوطني المشترك وترميم العلاقات المجتمعية التي تعرضت لتصدعات عميقة خلال سنوات النزاع. ولذلك، ينظر قطاع من المشاركين إلى الهيئة باعتبارها أداة محتملة لإعادة إنتاج الثقة العامة وتخفيف الاستقطابات السياسية والمناطقية والطائفية.

إلا أن استمرار نسبة التشكيك المرتفعة نسبياً يكشف عن وجود مخاوف حقيقية مرتبطة بمدى استقلالية الهيئة، وآليات تشكيلها، وطبيعة تمثيلها السياسي والمناطقي والاجتماعي. فجزء من السوريين ما يزال يخشى أن تتحول الهيئة إلى مؤسسة خاضعة للتوازنات السياسية أو للتجاذبات السلطوية، ما قد يفقدها قدرتها على لعب دور جامع ومحايد.

كما تعكس النتائج الطبيعة المعقدة للمشهد السوري بعد سقوط النظام، حيث لا تزال الانقسامات السياسية والهوياتية والجغرافية حاضرة بقوة، وهو ما يجعل أي مؤسسة انتقالية مطالبة ليس فقط بإدارة الملفات القانونية، وإنما أيضاً بإنتاج خطاب وطني جامع يتجاوز ثنائيات الغلبة والإقصاء والانتقام.

وتكشف هذه النتيجة أن نجاح الهيئة في لعب دور جامع لن يرتبط فقط بوجودها القانوني، بل بقدرتها على بناء الثقة التدريجية من خلال الأداء المهني، والشفافية، والتوازن، وإشراك الفئات المتضررة والمجتمعات المحلية في صياغة مسارات العدالة الانتقالية.

دور الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية في تجاوز الانقسامات السياسية

مدى القدرة / الموقف	النسبة المئوية
نعم بدرجة متوسطة	**38%**
نعم بدرجة كبيرة	**29%**
لا أعتقد أن دورها مؤثر	**18%**
نعم بدرجة ضعيفة	**9%**
لدي تخوفات كبيرة	**6%**

تقييم دور الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية في تجاوز الانقسامات

- **نعم بدرجة متوسطة** 38%
- نعم بدرجة كبيرة 29%
- لا أعتقد أن دورها مؤثر 18%
- نعم بدرجة ضعيفة 9%
- لدي تخوفات كبيرة 6%

أولاً: كفاءة الكوادر القانونية والإدارية داخل الهيئة

أظهرت النتائج أن 44% من المشاركين يعتبرون أن كفاءة الكوادر القانونية والإدارية داخل الهيئة "مقبولة"، بينما رأى 22.1% أنها ضعيفة أو ضعيفة جداً، في حين أن 25.8% لا يمتلكون معرفة كافية بطبيعة هذه الكوادر أو مستوى كفاءتها.

وتكشف هذه النتائج أن صورة الهيئة من الناحية المهنية ما تزال "ضبابية وغير مستقرة" في الوعي المجتمعي. فالتقييم المقبول لا يعكس بالضرورة وجود ثقة عالية، بل يشير إلى حالة من الترقب والانتظار، حيث لم تتشكل بعد قناعة راسخة لدى قطاعات واسعة من السوريين بقدرة الهيئة على إدارة ملف معقد وحساس كالعدالة الانتقالية بكفاءة عالية.

كما تعكس النتيجة وجود فجوة معلوماتية واضحة بين الهيئة والمجتمع، إذ إن نسبة كبيرة من المشاركين لا تعرف تفاصيل البنية الإدارية والقانونية للهيئة أو طبيعة الخبرات التي تستند إليها. وهذا يشير إلى أن الهيئة لم تنجح بعد في تقديم نفسها بوصفها مؤسسة احترافية ذات كفاءة واضحة ومعايير شفافة في الاختيار والإدارة.

وفي السياق السوري، تكتسب مسألة الكفاءة حساسية مضاعفة بسبب الإرث الطويل المرتبط بضعف المؤسسات العامة وهيمنة الاعتبارات السياسية والأمنية على التعيينات الإدارية والقضائية. ولذلك، فإن جزءاً من التشكك المجتمعي لا يرتبط فقط بالخبرة التقنية، بل بالخوف من إعادة إنتاج أنماط المحاصصة أو الولاءات السياسية داخل المؤسسات الجديدة.

كما تعكس النتائج إدراكاً مجتمعياً بأن نجاح العدالة الانتقالية يتطلب كوادر متخصصة تمتلك خبرات قانونية وحقوقية ونفسية وإدارية معقدة، خاصة في ملفات مثل المحاكمات، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر، وإدارة الذاكرة، والتوثيق، والإصلاح المؤسسي.

وفي هذا السياق، تبدو الحاجة واضحة إلى تعزيز الإفصاح المؤسسي حول طبيعة الكوادر والخبرات، وإبراز المعايير المهنية المعتمدة، وتوسيع حضور الشخصيات الحقوقية والقانونية المستقلة، بما يعزز ثقة المجتمع بقدرة الهيئة على إدارة المرحلة الانتقالية بصورة مهنية ومحايدة.

مدى كفاءة الكوادر القانونية والإدارية داخل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

مدى الكفاءة	عدد المشاركين	النسبة المئوية
مقبولة	1,103	**44.0%**
لا أعرف	624	**24.9%**
ضعيفة	383	**15.3%**
عالية جداً	191	**7.6%**
ضعيفة جداً	154	**6.2%**
الإجمالي	**2,455**	**98.0%**

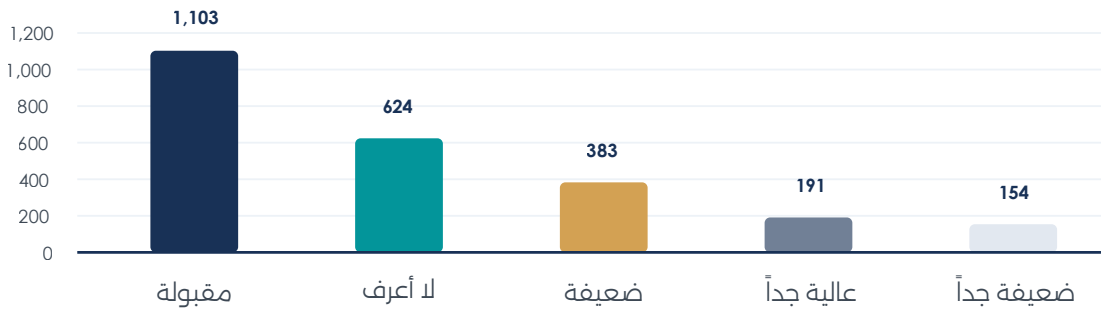

ثانياً: وضوح مهام الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

أفاد 43.96% بأن مهام الهيئة "واضحة جزئياً"، مقابل 32.37% اعتبروها غير واضحة، و10.35% فقط رأوا أنها واضحة جداً. وتعكس هذه النتائج وجود أزمة تواصل معرفي ومؤسسي بين الهيئة والمجتمع، حيث لا تزال قطاعات واسعة من السوريين غير قادرة على تكوين تصور واضح حول طبيعة أدوار الهيئة واختصاصاتها وآليات عملها.

وتشير هذه النتيجة إلى أن مفهوم العدالة الانتقالية نفسه ما يزال مفهوماً جديداً ومعقداً بالنسبة لشرائح واسعة من المجتمع السوري، خاصة بعد عقود من تغييب الثقافة الحقوقية والسياسية، وضعف المشاركة العامة في الشأن العام. ولذلك، فإن ضعف وضوح مهام الهيئة لا يرتبط فقط بأدائها الإعلامي، بل أيضاً بطبيعة البيئة الانتقالية وتعقيداتها.

كما تكشف النتائج أن جزءاً من المشاركين يخلط بين أدوار الهيئة وبين أدوار القضاء أو الحكومة أو الأجهزة الأمنية، ما يعكس غياب خطاب تفسيري واضح ومبسط يشرح حدود صلاحيات الهيئة ووظيفتها داخل منظومة العدالة الانتقالية.

وتحمل هذه النتيجة دلالة مهمة تتعلق بشرعية المؤسسات الانتقالية؛ فالمؤسسات التي لا يستطيع المجتمع فهم وظائفها بصورة واضحة تجد صعوبة في بناء الثقة الشعبية أو الحصول على دعم مجتمعي واسع.

كما تشير النتائج إلى أن الهيئة ما تزال تعتمد بصورة محدودة على أدوات التوعية المجتمعية، وأنها بحاجة إلى تطوير خطاب أكثر قرباً من الناس، يربط العدالة الانتقالية بالقضايا اليومية الملموسة التي تمس حياة السوريين، مثل الحقوق، والملكية، والمفقودين، والمحاسبة، وجبر الضرر.

وضوح مهام الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

مستوى الوضوح	عدد المشاركين	النسبة المئوية
واضحة جزئياً	1,075	**44.0%**
غير واضحة	806	**33.0%**
لا أعلم	318	**13.0%**
واضحة جداً	244	**10.0%**
الإجمالي	**2,443**	**100.0%**

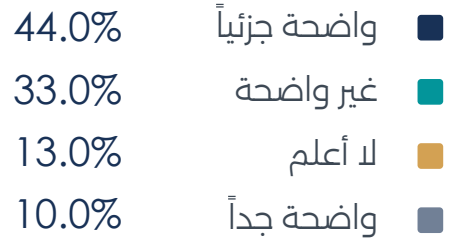

ثالثاً: قنوات التواصل بين الهيئة والمجتمع

اعتبر 46.51% من المشاركين أن قنوات التواصل بين الهيئة والمجتمع ضعيفة أو معدومة، وهي نتيجة تعكس أزمة واضحة في الوصول المجتمعي ونشر المعلومات المتعلقة بعمل الهيئة وأدوارها.

وتكشف هذه النتيجة أن الهيئة لم تتمكن بعد من بناء حضور مجتمعي واسع أو خلق شبكات تواصل فعالة مع المواطنين والفئات المتضررة، وهو ما يضعف قدرتها على إنتاج شرعية شعبية مستقرة.

كما تشير النتائج إلى أن المجتمع السوري، بعد سنوات طويلة من الانقطاع بين الدولة والمجتمع، أصبح أكثر حساسية تجاه مسألة الوصول إلى المعلومات وإمكانية التواصل مع المؤسسات العامة. ولذلك، فإن ضعف التواصل لا يُقرأ فقط بوصفه خللاً إعلامياً، بل يُنظر إليه كمؤشر على ضعف الشفافية والانفتاح المؤسسي.

وتعكس هذه النتيجة أيضاً الطبيعة المتشظية للجغرافيا السورية، وتفاوت مستويات الوصول إلى المعلومات والخدمات بين المناطق، ما يجعل بناء قنوات تواصل فعالة تحدياً معقداً يحتاج إلى مقاربات محلية ومجتمعية متنوعة.

كما تكشف النتائج أن العدالة الانتقالية في سورية لا يمكن أن تنجح عبر نموذج مركزي مغلق، بل تحتاج إلى مقاربة تشاركية قائمة على الحوار المجتمعي، والانفتاح على المجتمعات المحلية، وإشراك الضحايا ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية في عملية التواصل والتوعية.

قنوات التواصل بين الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمجتمع ومدى كفايتها

مدى كفاية ومعرفة قنوات التواصل	عدد المشاركين	النسبة المئوية
مقبولة	813	**46.5%**
لا أتابع	312	**17.8%**
ضعيفة	285	**16.3%**
معدومة	258	**14.7%**
كافية جداً	81	**4.6%**
الإجمالي	**1,749**	**99.9%**

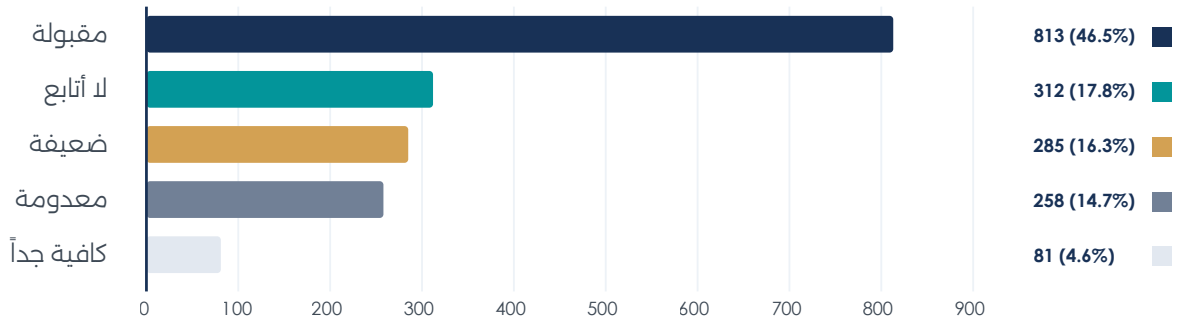

رابعاً: الشفافية الإعلامية للهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

رأى 46.3% أن الشفافية الإعلامية للهيئة ضعيفة أو معدومة، مقابل 40.55% اعتبروها مقبولة أو كافية جداً. وتعكس هذه النتيجة استمرار أزمة الثقة المرتبطة بالإعلام والتواصل المؤسسي في المرحلة الانتقالية.

وتشير النتائج إلى أن جزءاً كبيراً من السوريين لا يشعر بوجود تدفق كافٍ للمعلومات المتعلقة بعمل الهيئة، أو بوضوح في القرارات والخطط والإجراءات التي تقوم بها. وفي مجتمع عاش لعقود تحت أنظمة مغلقة أمنياً وإعلامياً، تصبح الشفافية معياراً أساسياً للحكم على صدقية المؤسسات الجديدة.

كما تعكس هذه النتيجة أن المجتمع السوري لا يكتفي بوجود المؤسسة بحد ذاته، بل يريد أن يرى آليات عمل واضحة، وتقارير دورية، وإفصاحاً عاماً عن السياسات والإجراءات والنتائج، بما يسمح ببناء الثقة التدريجية.

وتكشف النتائج أيضاً أن ضعف الشفافية قد يؤدي إلى انتشار الشائعات والتفسيرات المتناقضة، وإضعاف الثقة بالمسار الانتقالي نفسه، خاصة في ظل حساسية الملفات التي تتعامل معها الهيئة.

مدى كفاية الشفافية الإعلامية التي تقدمها الهيئة حول دورها وخدماتها

الشفافية الإعلامية	عدد المشاركين	النسبة المئوية
مقبولة	828	**30.3%**
ضعيفة	794	**29.0%**
معدومة	330	**12.1%**
لا أتابع	318	**11.6%**
كافية جداً	155	**5.7%**
الإجمالي	**2,425**	**88.7%**

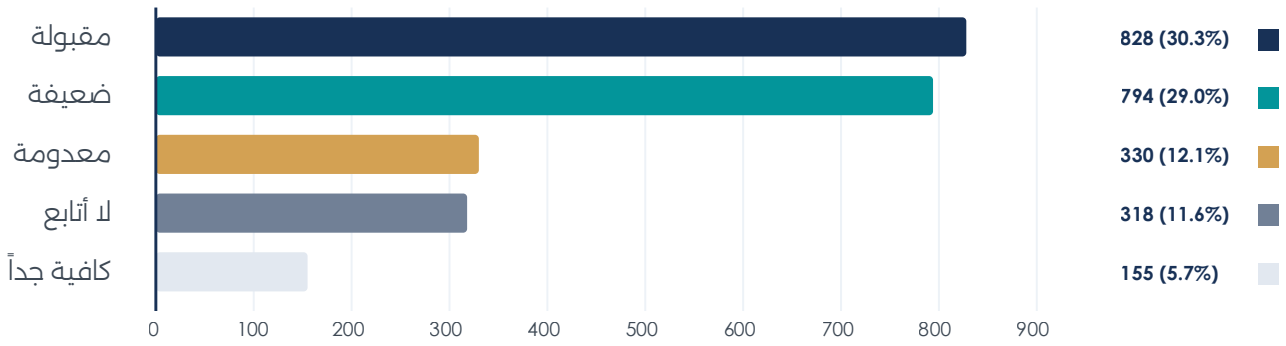

خامساً: تشاركية الهيئة مع الإعلام ومنظمات المجتمع المدني

أيد 50.37% فكرة أن التشاركية مع الإعلام ومنظمات المجتمع المدني تمثل مبدأ رئيسياً لدى الهيئة، بينما عارض 23.01% ذلك، و26.62% لا يعلمون. وتكشف هذه النتيجة أن صورة الهيئة ما تزال غير مستقرة بالكامل لدى قطاع واسع من السوريين.

وتشير النتائج إلى أن المجتمع السوري ينظر إلى الشراكة مع المجتمع المدني والإعلام باعتبارها معياراً أساسياً لجدية أي مؤسسة انتقالية. فبعد عقود من احتكار الدولة للمجال العام، أصبح الانفتاح على الفاعلين المدنيين والإعلاميين مؤشراً على التغيير والتحول الديمقراطي.

إلا أن ارتفاع نسبة من "لا يعلمون" يكشف أن الهيئة لم تنجح بعد في إبراز طبيعة علاقاتها مع الفاعلين المجتمعيين، أو في تحويل هذه التشاركية إلى ممارسة واضحة ومرئية مجتمعياً.

كما تعكس النتائج إدراكاً متزايداً لأهمية الرقابة المجتمعية والإعلامية في منع احتكار الحقيقة أو تسييس العدالة الانتقالية، خاصة في بيئة انتقالية معقدة كالسياق السوري.

تقييم مستوى تشاركية الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية مع الإعلام ومنظمات المجتمع المدني

مستوى التشاركية والتعاون	العداد التقريبي (بناءً على النسبة)	النسبة المئوية
أتفق (توجد مشاركة وتعاون فعال مع الإعلام والمجتمع المدني)	954	**39.0%**
لا أعلم (لا أملك معلومات كافية للحكم)	660	**27.0%**
لا أتفق (مستوى مشاركة وتعاون محدود أو غير كافٍ)	391	**16.0%**
لا أتفق (مستوى مشاركة وتعاون محدود أو غير كافٍ)	269	**11.0%**
لا أتفق بشدة (لا توجد مشاركة أو التعاون شبه معدوم)	171	**7.0%**
الإجمالي	**2,445**	**100.0%**

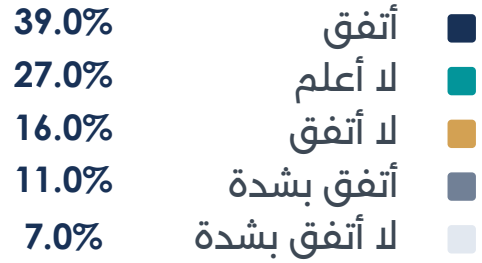

سادساً: الرضا عن أداء الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

عالٍ جداً	أداء متوسط	ضعيف أو معدوم
7.27%	36.32%	42.16%

قيّم 36.32% أداء الهيئة بأنه "متوسط"، بينما اعتبر 42.16% أن رضاهم "ضعيف أو معدوم"، مقابل 7.27% فقط أعطوا تقييماً عالياً جداً. وتعكس هذه النتائج أن الهيئة لم تتمكن حتى الآن من بناء ثقة مجتمعية قوية أو تحقيق إنجازات ملموسة قادرة على إقناع شريحة واسعة من السوريين بفعاليتها.

وتكشف النتائج أن التوقعات المجتمعية تجاه العدالة الانتقالية مرتفعة للغاية، خاصة في ظل حجم الانتهاكات والضحايا والملفات العالقة. ولذلك، فإن أي بطء أو غموض أو ضعف في الإنجاز يُقرأ مجتمعياً باعتباره مؤشراً على محدودية الفعالية أو غياب الإرادة السياسية.

كما تعكس هذه النتيجة أن المجتمع السوري ما يزال يقيم الهيئة بناء على "النتائج الملموسة" أكثر من الخطابات أو الوعود، خاصة في ملفات حساسة مثل المحاسبة، والمفقودين، واسترداد الحقوق، والإصلاح المؤسسي.

مدى الرضا عن أداء الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية بشكل عام

مستوى الرضا	العداد التقريبي (بناءً على النسبة)	النسبة المئوية
متوسط (أداء مقبول، يحتاج إلى مزيد من التحسين والتطوير)	880	**36.0%**
ضعيف (أداء دون المستوى المطلوب، لا يحقق التطلعات)	660	**27.0%**
معدوم (لا يوجد رضا على الإطلاق عن أداء الهيئة)	391	**16.0%**
لا أعلم (غير متأكد أو لا أملك معلومات كافية للحكم)	342	**14.0%**
عالٍ جداً (أداء متميز يفوق التوقعات ويستحق الثناء)	171	**7.0%**
الإجمالي	**2,444**	**100.0%**

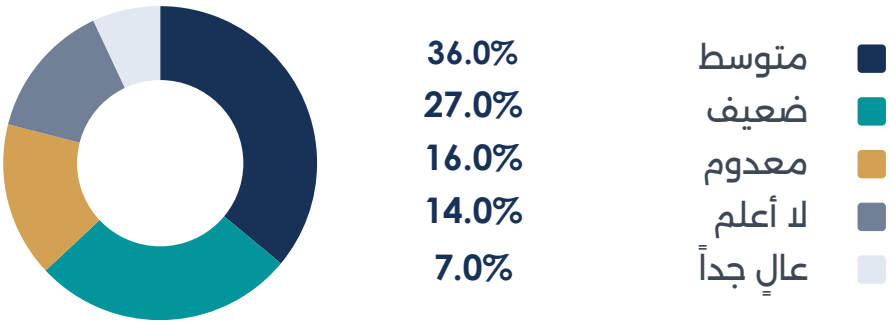

سابعاً: الاستعداد للجوء إلى الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

14.79%	39.36%	37.27%
استعداد عالٍ جداً	استعداد متوسط	استعداد ضعيف أو معدوم

أبدى 39.36% استعداداً "متوسطاً" للجوء إلى الهيئة في حال وجود قضية تتعلق بالعدالة الانتقالية، مقابل 37.27% كان استعدادهم ضعيفاً أو معدوماً، بينما أبدى 14.79% فقط استعداداً عالياً جداً.

وتكشف هذه النتائج أن الثقة المجتمعية بالهيئة ما تزال "وظيفية ومحدودة"، بمعنى أن جزءاً كبيراً من السوريين لم يصل بعد إلى قناعة كاملة بقدرتها على معالجة القضايا الحساسة بصورة فعالة وعادلة وآمنة.

كما تشير النتائج إلى أن قرار اللجوء إلى الهيئة لا يرتبط فقط بالثقة القانونية، بل أيضاً بعوامل نفسية وأمنية واجتماعية، خاصة في مجتمع عاش لفترة طويلة تحت الخوف من المؤسسات الرسمية والأجهزة الأمنية.

وتعكس هذه النتيجة أن بناء الثقة بالمؤسسات الانتقالية يحتاج إلى وقت، وإنجازات عملية، وضمانات واضحة للحياد والحماية والشفافية، إضافة إلى قدرة الهيئة على إثبات استقلاليتها وفعاليتها في الملفات الأكثر حساسية وتعقيداً.

مدى استعداد المواطنين للجوء إلى الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية في حال الحاجة

مستوى الاستعداد	العداد التقريبي (بناءً على النسبة)	النسبة المئوية
متوسط (مستعد إلى حد ما للجوء إلى الهيئة)	954	**39.0%**
ضعيف (غير مستعد للجوء إلى الهيئة)	587	**24.0%**
عالي جداً (مستعد جداً للجوء إلى الهيئة)	367	**15.0%**
متحفظ (مستعد بشكل محدود)	318	**13.0%**
لا أعلم (غير متأكد أو لا أعلم)	220	**9.0%**
الإجمالي	**2,446**	**100.0%**

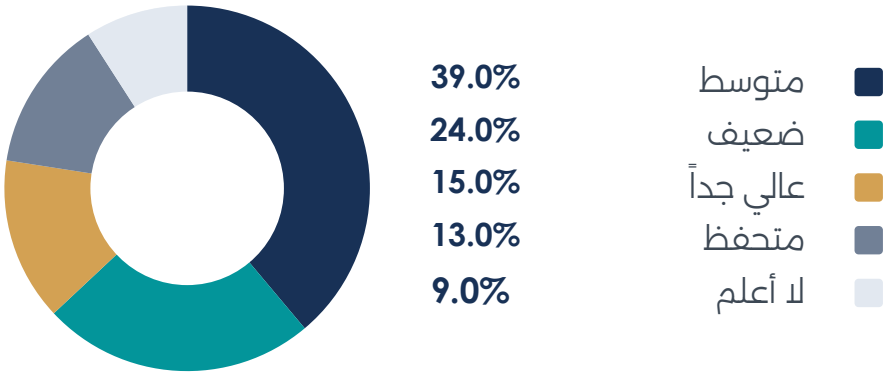

المحور الرابع:
الإصلاح المؤسسي والحوكمة

تكشف نتائج هذا المحور أن السوريين ينظرون إلى الإصلاح المؤسسي بوصفه أحد الأعمدة المركزية للمرحلة الانتقالية، وليس مجرد عملية إدارية أو تقنية لإعادة تنظيم المؤسسات. وتوضح النتائج أن المجتمع السوري يربط بصورة مباشرة بين إصلاح المؤسسات وبين العدالة والمساءلة والشفافية، ويرى أن أي عملية إعادة بناء للدولة لا يمكن أن تكتسب الشرعية أو تحقق الاستقرار إذا أعادت إنتاج البنى الأمنية والسياسية التي ارتبطت بالقمع والتمييز والانتهاكات خلال العقود السابقة.

كما تشير النتائج إلى أن تجربة السوريين الطويلة مع الأجهزة الأمنية والعسكرية والقضائية جعلت الثقة بالمؤسسات الجديدة مشروطة بقدرتها على إظهار تحول حقيقي في الوظيفة والسلوك والبنية والثقافة المؤسسية، وليس فقط في الأسماء أو الهياكل الشكلية. ولذلك، فإن الإصلاح المؤسسي في المخيال المجتمعي لا يُفهم باعتباره تحديثاً بيروقراطياً، بل باعتباره عملية إعادة تأسيس للعلاقة بين الدولة والمجتمع.

وتكشف النتائج أيضاً عن وجود مفارقة لافتة: فمن جهة، هناك تفاؤل نسبي تجاه بعض التحولات الحاصلة في المؤسسات الجديدة، خاصة على مستوى الخطاب والإجراءات الأولية، لكن من جهة أخرى ما تزال المخاوف المجتمعية مرتفعة تجاه احتمالات إعادة إنتاج التمييز، وضعف الشفافية، وغياب الرقابة المدنية، أو عودة المركزية الأمنية بصيغ جديدة.

وفي السياق السوري، يكتسب هذا المحور أهمية مضاعفة لأن مؤسسات الأمن والجيش والقضاء لم تكن مجرد أجهزة وظيفية، بل شكلت لعقود العمود الفقري للسلطة السياسية وأداة الضبط والسيطرة وإعادة إنتاج الولاءات والانقسامات. ولذلك، فإن أي حديث عن الانتقال السياسي أو العدالة الانتقالية يبقى ناقصاً دون معالجة عميقة لمسألة الإصلاح المؤسسي وإعادة تعريف دور الدولة ومؤسساتها.

أولاً: ربط الإصلاح المؤسسي بتحقيق المساءلة أولاً

أيد 84.97% من المشاركين ربط الإصلاح المؤسسي بتحقيق المساءلة أولاً، بواقع 45.73% "أتفق" و39.24% "أتفق بشدة". وتعكس هذه النتيجة وجود قناعة مجتمعية واسعة بأن إعادة بناء مؤسسات الأمن والجيش والقضاء لا يمكن أن تكون فعالة أو شرعية دون محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات السابقة.

وتكشف هذه النتيجة أن السوريين لا يريدون إعادة إنتاج نموذج "الإصلاح الشكلي" الذي يغيّر الهياكل والأسماء دون معالجة جذور الانتهاكات أو محاسبة المتورطين فيها. فبالنسبة لقطاع واسع من المجتمع، لا يمكن بناء مؤسسات جديدة فوق إرث غير معالج من الجرائم والانتهاكات، لأن ذلك سيؤدي إلى استمرار انعدام الثقة وإعادة إنتاج ثقافة الإفلات من العقاب.

كما تعكس النتائج إدراكاً مجتمعياً عميقاً للعلاقة بين العدالة والإصلاح المؤسسي؛ إذ لا يُنظر إلى المحاسبة باعتبارها إجراءً انتقامياً، بل كشرط لإعادة بناء الشرعية والثقة بالمؤسسات العامة. فالمؤسسات التي تضم أفراداً متورطين في الانتهاكات أو لم تخضع للمراجعة والمساءلة تُفقد، في نظر المجتمع، قدرتها على التحول إلى مؤسسات حيادية وعادلة.

من المشاركين أيدوا الربط

وتعكس هذه النتيجة وجود قناعة مجتمعية واسعة بأن إعادة بناء مؤسسات الأمن والجيش والقضاء لا يمكن أن تكون فعالة أو شرعية دون محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات السابقة.

درجة التأييد والموافقة
" أتفق "
45.73%

درجة التأييد والموافقة
" أتفق بشدة "
39.24%

مجموع كتل التأييد المتوافقة:
%84.97 = %39.24 + %45.73

وتشير النتائج أيضاً إلى أن السوريين باتوا أكثر وعياً بمفهوم "الضمانات المؤسسية لعدم التكرار"، أي أن الإصلاح الحقيقي لا يتحقق فقط عبر تغيير القوانين أو إعادة الهيكلة، بل عبر تفكيك الشبكات التي أنتجت الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها، وبناء ثقافة مؤسساتية جديدة قائمة على الحقوق والحماية والمساءلة.

وفي السياق السوري، تكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة لأن الأجهزة الأمنية والعسكرية والقضائية ارتبطت تاريخياً بالهيمنة السياسية والأمنية، ما جعل الثقة بأي عملية إصلاح مرتبطة بمدى جدية المساءلة وقدرتها على إحداث قطيعة فعلية مع الماضي.

مدى تأييد ربط الإصلاح المؤسسي بتحقيق المساءلة أولاً

درجة الموافقة والتأييد	عدد المشاركين	النسبة المئوية
أتفق	1,110	**45.6%**
أتفق بشدة	950	**39.1%**
لا أتفق	190	**7.8%**
لا أتفق بشدة	90	**3.7%**
لا أعلم	80	**3.3%**
الإجمالي	**2,420**	**99.5%**

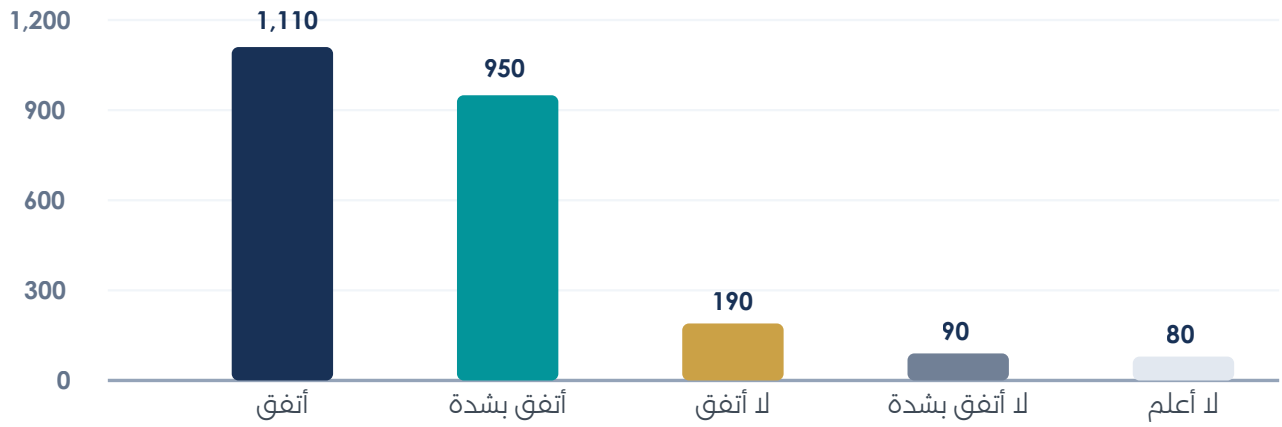

ثانياً: تفكيك الأجهزة الأمنية السابقة وإعادة الهيكلة

أظهر 80.28% رضاهم بدرجات مختلفة عن تفكيك الأجهزة الأمنية السابقة، إلا أن 37.72% منهم أبدوا تحفظات أو عدم رضا عن طريقة إعادة الهيكلة الحالية.

وتعكس هذه النتيجة وجود دعم مجتمعي واسع لمبدأ تفكيك المؤسسات المرتبطة بالقمع، يقابله في الوقت نفسه حذر واضح تجاه طبيعة المؤسسات البديلة وآليات بنائها.

وتكشف النتائج أن المجتمع السوري يحمل موقفاً مركباً تجاه الملف الأمني؛ فمن جهة، هناك شبه إجماع على رفض الأجهزة الأمنية السابقة بسبب ارتباطها بالانتهاكات والقمع والخوف والفساد، لكن من جهة أخرى هناك قلق من أن تؤدي عملية التفكيك غير المدروسة أو إعادة البناء غير الواضحة إلى إنتاج فراغ أمني أو مؤسسات ضعيفة وغير مهنية.

كما تعكس النتائج إدراكاً مجتمعياً بأن نجاح الإصلاح الأمني لا يتوقف عند إزالة المؤسسات السابقة، بل يتطلب بناء أجهزة جديدة تمتلك الكفاءة والاحترافية والحياد، وتعمل وفق عقيدة أمنية مختلفة قائمة على حماية المواطن لا السيطرة عليه.

وتشير هذه النتيجة أيضاً إلى أن السوريين لا يرفضون فكرة وجود مؤسسات أمنية قوية، بل يرفضون نموذج "الأمن السلطوي" الذي ارتبط بالمراقبة والقمع والإقصاء. ولذلك، فإن التحدي الأساسي أمام الدولة الجديدة لا يتمثل فقط في إعادة الهيكلة، بل في إعادة تعريف وظيفة الأمن وعلاقته بالمجتمع والقانون.

كما تكشف النتائج أن جزءاً من المخاوف المجتمعية يرتبط ببطء عملية الإصلاح، أو غياب الوضوح حول معايير التعيين والتدريب والرقابة، إضافة إلى التخوف من تسلل الولاءات السياسية أو المناطقية إلى البنية الأمنية الجديدة.

تفكيك الأجهزة الأمنية السابقة وإعادة الهيكلة

س: إلى أي مدى تؤيد الرأي القائل بأن تفكيك الأجهزة الأمنية السابقة وإعادة هيكلتها ضرورة لتحقيق العدالة الانتقالية؟

الاستجابة	عدد المشاركين	النسبة المئوية
نعم، أؤيد تماماً	1,030	**42.3%**
أؤيد إلى حد ما، وأعتبر إعادة الهيكلة عن طريق إعادة هيكلتها	920	**37.8%**
لا، لا أؤيد، يجب إصلاحها وإعادة هيكلتها	380	**15.6%**
لا أعلم	90	**3.7%**
الإجمالي	**2,420**	**99.4%**

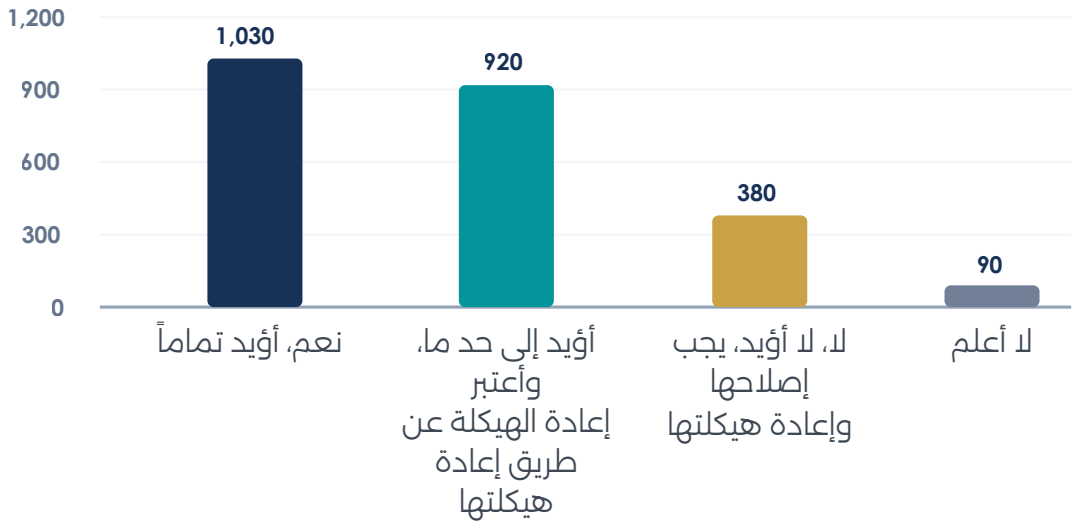

ثالثاً: التحول في السياسات الأمنية: من القمع إلى الحماية

رأى 74.94% وجود تغيير إيجابي بدرجات مختلفة في السياسات الأمنية الجديدة، بواقع 46.06% "نوعاً ما" و28.88% "نعم تماماً".

وتعكس هذه النتيجة وجود تفاؤل حذر تجاه التحولات الأمنية الجارية، مع استمرار حالة الترقب المجتمعي حول مدى استدامة هذه التحولات وعمقها الحقيقي.

وتكشف النتائج أن جزءاً مهماً من السوريين بدأ يلمس اختلافاً نسبياً في الخطاب والممارسة الأمنية مقارنة بالمرحلة السابقة، خاصة على مستوى تراجع بعض أنماط القمع المباشر، أو اتساع هامش الحركة المجتمعية، أو تغير لغة المؤسسات الأمنية تجاه المواطنين.

إلا أن الغالبية"نوعاً ما" يشير إلى أن هذا التحول ما يزال يُنظر إليه بوصفه "انتقالاً غير مكتمل"، حيث لم تصل قطاعات واسعة من المجتمع بعد إلى قناعة بأن المؤسسات الأمنية تحولت فعلياً إلى مؤسسات حماية مدنية قائمة على الحقوق وسيادة القانون.

كما تعكس النتائج الإرث النفسي العميق المرتبط بالأجهزة الأمنية في الوعي السوري؛ فبعد عقود من الخوف والرقابة والانتهاكات، يصبح بناء الثقة بالمؤسسات الأمنية عملية طويلة ومعقدة لا تتحقق عبر التغيير الخطابي فقط، وإنما عبر الممارسات اليومية، والشفافية، والمحاسبة، واحترام الحقوق.

وتشير النتائج أيضاً إلى أن المجتمع السوري يراقب بشكل دقيق قدرة المؤسسات الجديدة على ضبط الانتهاكات، والتعامل المهني مع المواطنين، ومنع عودة السلوكيات السلطوية القديمة بأشكال جديدة.

التحول في السياسات الأمنية: من القمع إلى الحماية

س: إلى أي مدى تؤيد التحول في السياسات الأمنية من النهج القمعي إلى نهج قائم على حماية الحقوق وحفظ الأمن؟

الاستجابة	النسبة المئوية
نوعاً ما (أؤيد التحول إلى حد ما)	**46.0%**
نعم تماماً (أؤيد التحول تماماً)	**29.0%**
لم أحسم أي فرق (لا أرى فرقاً واضحاً)	**14.0%**
لا أبدأ (لا أؤيد التحول إطلاقاً)	**8.0%**
لا أؤيد (لا أؤيد التحول)	**3.0%**

توزيع آراء المشاركين حول التحول في السياسات الأمنية

- نوعاً ما (أؤيد التحول إلى حد ما)
- نعم تماماً (أؤيد التحول تماماً)
- لم أحسم أي فرق (لا أرى فرقاً واضحاً)
- لا أبدأ (لا أؤيد التحول إطلاقاً)
- لا أؤيد (لا أؤيد التحول)

رابعاً: دور الأكاديمية الشرطية للنساء في تطوير العمل الأمني وحماية المرأة

اعتبر 71.61% أن الأكاديمية الشرطية للنساء يمكن أن تؤدي دوراً متوسطاً أو عالياً في رفع سوية العمل الأمني وحماية المرأة.

وتعكس هذه النتيجة وجود قبول اجتماعي متزايد لفكرة مشاركة النساء في المؤسسات الأمنية، وربط ذلك بتحسين الحماية المجتمعية وتعزيز الحساسية تجاه قضايا المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وتكشف النتائج عن تحول تدريجي في التصورات المجتمعية تجاه دور المرأة في القطاع الأمني، خاصة بعد سنوات الحرب التي دفعت النساء إلى لعب أدوار اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية أكثر حضوراً واتساعاً.

كما تشير النتائج إلى أن المجتمع السوري بات أكثر إدراكاً لأهمية وجود كوادر نسائية داخل المؤسسات الأمنية، خاصة في الملفات المرتبطة بالعنف الأسري، والانتهاكات الجندرية، وحماية النساء والأطفال، والتعامل مع الفئات الأكثر هشاشة.

وتحمل هذه النتيجة بعداً رمزياً أيضاً؛ إذ إن إدماج النساء في المؤسسات الأمنية يُنظر إليه باعتباره جزءاً من التحول من نموذج أمني ذكوري سلطوي إلى نموذج أكثر مدنية وتنوعاً وحساسية للمجتمع.

وفي الوقت نفسه، تكشف النتائج أن قبول مشاركة النساء لا يعني بالضرورة اختفاء جميع التحفظات الاجتماعية والثقافية، بل يعكس بداية تشكل وعي جديد يرى أن التنوع داخل المؤسسات الأمنية يمكن أن يسهم في رفع المهنية وتعزيز الثقة المجتمعية.

دور الأكاديمية الشرطية للنساء في تطوير العمل الأمني

س: كيف تقيم دور الأكاديمية الشرطية للنساء في تطوير العمل الأمني وحماية المرأة في المجتمع؟

التقييم	عدد الاستجابات	النسبة المئوية
متوسطة	961	**47.9%**
إمكانية عالية	779	**38.8%**
ضعيفة	341	**17.0%**

تقييم دور الأكاديمية الشرطية للنساء (عدد الاستجابات)

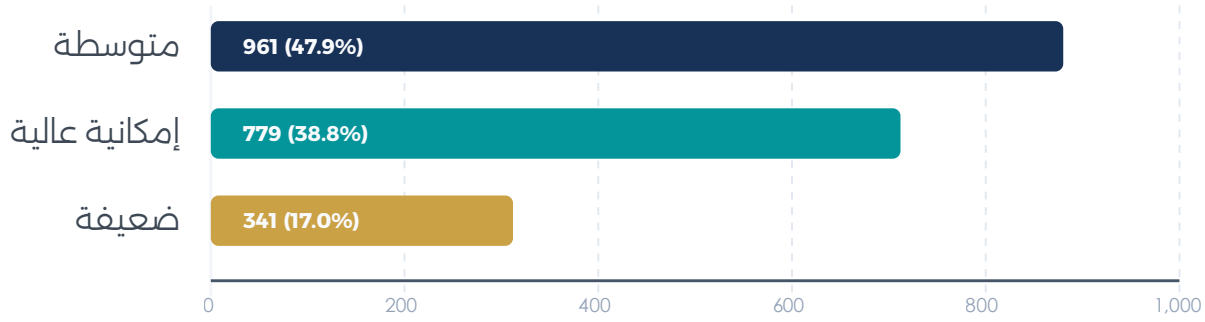

عدد الاستجابات للمشاركين

خامساً: الثقة بحيادية المؤسسات الحكومية الجديدة

أبدى 71.48% مستوى ثقة متوسط أو عالٍ تجاه حيادية المؤسسات الحكومية الجديدة، بينما رأى 26.05% أن الثقة ضعيفة أو معدومة.

وتعكس هذه النتائج وجود تفاؤل نسبي تجاه المؤسسات الجديدة، لكنه تفاؤل ما يزال مشروطاً ومصحوباً بمخاوف واضحة من استمرار التمييز السياسي أو الطائفي أو المناطقي أو الجندري.

وتكشف النتائج أن المجتمع السوري يريد رؤية مؤسسات "تتعامل مع المواطنين بوصفهم مواطنين"، وليس وفق الانتماءات أو الولاءات السياسية والمناطقية والطائفية التي ارتبطت تاريخياً ببنية الدولة السابقة.

كما تشير النتائج إلى أن السوريين باتوا أكثر حساسية تجاه مفهوم الحياد المؤسسي، خاصة بعد سنوات من استخدام مؤسسات الدولة كأدوات للإقصاء والسيطرة وإعادة توزيع الامتيازات والموارد وفق الاعتبارات السياسية والأمنية.

إلا أن استمرار نسبة التشكيك المرتفعة نسبياً يكشف أن المخاوف المرتبطة بإعادة إنتاج التمييز ما تزال حاضرة بقوة، خاصة في ظل الطبيعة المعقدة للمجتمع السوري، والانقسامات التي عمقتها سنوات النزاع.

كما تعكس النتائج أن بناء الثقة بالمؤسسات الجديدة يحتاج إلى أكثر من الخطاب السياسي، بل يتطلب سياسات واضحة في التوظيف والخدمات والتمثيل، وإجراءات ملموسة تمنع التمييز وتضمن تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون.

الثقة بحيادية المؤسسات الحكومية الجديدة

س: إلى أي مدى تثق بأن المؤسسات الحكومية الجديدة تتعامل بجدية مع جميع المواطنين دون تمييز أو انحياز؟

مستوى الثقة	عدد المشاركين	النسبة المئوية
متوسطة	1,050	**43.1%**
ثقة عالية	670	**27.5%**
ضعيفة	430	**17.6%**
معدومة	200	**8.2%**
لا أعلم	60	**2.5%**

مستوى الثقة بحيادية المؤسسات الحكومية الجديدة (عدد المشاركين)

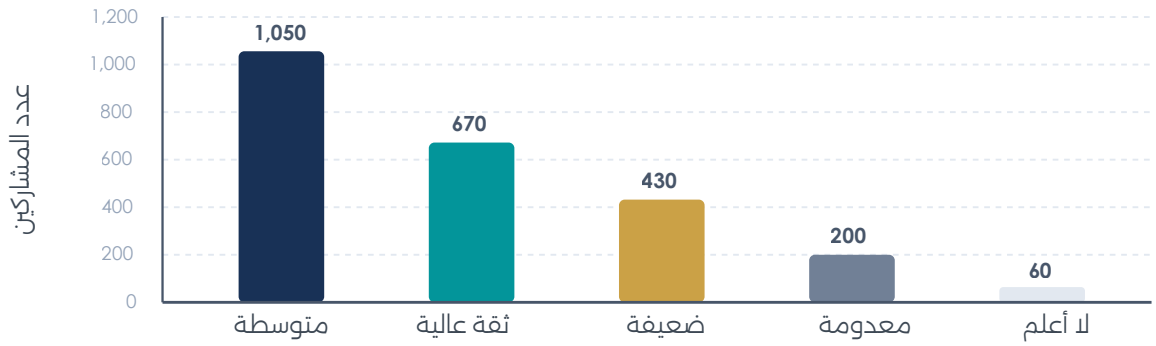

سادساً: الشفافية الحكومية في قرارات إعادة الهيكلة والإصلاح

اعتبر 50.86% أن شفافية الحكومة الجديدة "متوسطة"، بينما رأى 23.79% أنها "غائبة كلياً"، و17.91% فقط وصفوها بأنها "كافية جداً".

وتشير النتائج إلى أن الشفافية الحكومية ما تزال إحدى النقاط الإشكالية في المرحلة الانتقالية.

وتكشف هذه النتيجة أن المجتمع السوري لا يشعر بوجود تدفق كافٍ للمعلومات المتعلقة بقرارات إعادة الهيكلة والإصلاح، أو بوضوح في آليات اتخاذ القرار والسياسات العامة، ولذلك، فإن بناء الثقة بالسلطة الجديدة يرتبط بصورة مباشرة بقدرتها على إنتاج نموذج أكثر انفتاحاً وإفصاحاً.

وتشير النتائج أيضاً إلى أن الشفافية أصبحت مطلباً مجتمعياً أساسياً، ليس فقط لضمان الرقابة والمساءلة، بل أيضاً لمنع انتشار الشائعات والتفسيرات المتناقضة، خاصة في القضايا الحساسة المتعلقة بالأمن والإصلاح المؤسسي.

الشفافية الحكومية في قرارات إعادة الهيكلة والإصلاح

س: إلى أي مدى ترى أن قرارات إعادة الهيكلة والإصلاح في المؤسسات الحكومية تُتخذ بشفافية ووضوح أمام الرأي العام؟

مستوى الشفافية	عدد الاستجابات	النسبة المئوية
متوسطة	1,060	**43.6%**
عالية كلياً	680	**27.9%**
شفافية كافية جداً	520	**21.4%**
لا أعلم	180	**7.1%**

تقييم مستوى الشفافية الحكومية

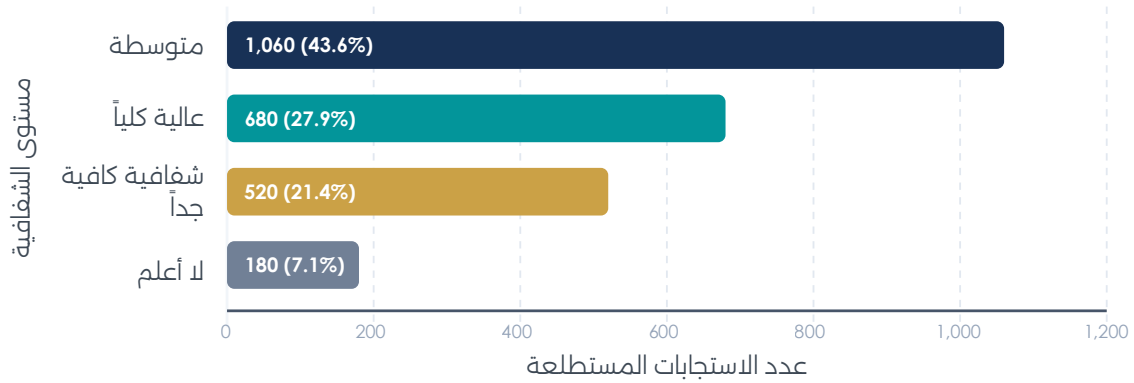

سابعاً: الرقابة المدنية على المؤسسات الأمنية والشرطية

أيد 73.91% منح منظمات المجتمع المدني حق مراقبة وتقييم أداء المؤسسات الأمنية والشرطية الجديدة، مقابل 15.37% رفضوا ذلك.

وتعكس هذه النتيجة وجود رغبة مجتمعية قوية في تعزيز الرقابة المدنية على المؤسسات الأمنية باعتبارها أحد الضمانات الأساسية لمنع عودة الانتهاكات.

وتكشف النتائج عن تحول مهم في الوعي السياسي والاجتماعي السوري؛ إذ لم يعد الأمن يُنظر إليه بوصفه مجالاً مغلقاً أو محصناً ضد الرقابة المجتمعية، بل باعتباره جزءاً من المجال العام الخاضع للمساءلة والرقابة المدنية.

كما تشير النتائج إلى أن السوريين باتوا أكثر اقتناعاً بأن غياب الرقابة على المؤسسات الأمنية كان أحد الأسباب الرئيسية لتحولها سابقاً إلى أدوات قمع وهيمنة، وأن بناء مؤسسات أمنية مهنية يتطلب وجود آليات مستقلة للمتابعة والتقييم والمساءلة.

وتعكس هذه النتيجة أيضاً تنامي أهمية المجتمع المدني والإعلام بوصفهما شريكين في بناء الحوكمة الديمقراطية، وليس مجرد فاعلين هامشيين أو معارضين للسلطة.

وفي السياق السوري، تمثل هذه النتيجة مؤشراً مهماً على التحول التدريجي في العلاقة بين المجتمع والدولة، حيث تتشكل تصورات جديدة ترى أن الأمن الحقيقي لا يتحقق عبر السرية المطلقة أو السلطة غير المقيدة، بل عبر التوازن بين القوة، والمساءلة، والشفافية، واحترام الحقوق العامة.

الرقابة المدنية على المؤسسات الأمنية والشرطية

س: إلى أي مدى تؤيد تطبيق الرقابة المدنية الفعالة على المؤسسات الأمنية والشرطية لضمان الشفافية وحماية الحقوق والحريات؟

الاستجابة	النسبة المئوية
نعم	**46.0%**
نعم بشدة	**28.0%**
لا	**15.0%**
لا أعلم	**11.0%**

تأييد تطبيق الرقابة المدنية

- نعم **46.0%**
- نعم بشدة **28.0%**
- لا **15.0%**
- لا أعلم **11.0%**

المحور الخامس: المصالحة المجتمعية ومنع التكرار

تكشف نتائج هذا المحور أن السوريين ينظرون إلى المصالحة المجتمعية بوصفها عملية معقدة ومتعددة الأبعاد، لا يمكن اختزالها في التسويات السياسية أو الخطابات الرمزية، بل ترتبط بصورة مباشرة بتحقيق العدالة، وإعادة بناء الثقة، ومعالجة آثار العنف والانقسام، وتوفير شروط الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وتوضح النتائج أن المجتمع السوري يمتلك استعداداً نسبياً للانفتاح على المصالحة والتعايش، لكنه يربط ذلك بمجموعة من الشروط الأساسية، وفي مقدمتها العدالة والمحاسبة والإصلاح المؤسسي وضبط البيئة الأمنية.

كما تشير النتائج إلى أن السوريين باتوا أكثر وعياً بالطبيعة المركبة للصراع السوري، وبأن الانقسامات التي خلفتها الحرب لا تقتصر على البعد السياسي أو العسكري، بل تمتد إلى المجال الاجتماعي والثقافي والنفسي والاقتصادي، وهو ما يجعل المصالحة عملية طويلة الأمد تتطلب إعادة بناء العلاقات والثقة داخل المجتمع، وليس فقط إنهاء المواجهات المسلحة.

وتكشف النتائج أيضاً أن المجتمع السوري لا يتبنى تصوراً رومانسياً أو تبسيطياً للمصالحة، بل يدرك أن السلم الأهلي الحقيقي يحتاج إلى بيئة مؤسساتية وقانونية عادلة، وإلى معالجة خطاب الكراهية، وتحسين الظروف الاقتصادية، وتعزيز التعليم والوعي السياسي، إضافة إلى وجود ضمانات تمنع تكرار الانتهاكات مستقبلاً.

وفي السياق السوري، تكتسب هذه النتائج أهمية مضاعفة لأن الحرب لم تنتج فقط دماراً مادياً، بل أعادت تشكيل العلاقات والهويات والانتماءات، وخلقت مستويات غير مسبوقة من الخوف وعدم الثقة والاستقطاب، ما يجعل ملف المصالحة ومنع التكرار أحد أكثر الملفات حساسية وتعقيداً في المرحلة الانتقالية.

أولاً: إمكانية المصالحة المجتمعية رغم الخلافات حول الماضي

رأى 65.33% من المشاركين أن المصالحة المجتمعية ممكنة حالياً رغم استمرار الخلافات حول الماضي، بواقع 50.33% "أتفق" و15% "أتفق بشدة".

وتعكس هذه النتيجة وجود استعداد اجتماعي نسبي لتجاوز الصراع والانقسامات، رغم استمرار الجراح والذاكرة الثقيلة المرتبطة بسنوات الحرب والانتهاكات.

وتكشف النتائج أن جزءاً مهماً من السوريين بدأ يدرك أن استمرار الانقسام والصراع لم يعد خياراً قابلاً للاستدامة، وأن التعايش وإعادة بناء الحد الأدنى من الثقة المجتمعية يمثلان ضرورة وجودية لإعادة الاستقرار والحياة العامة.

إلا أن هذه النتيجة لا تعني بالضرورة تحقق المصالحة الفعلية، بل تشير إلى وجود "استعداد أولي" أو "قابلية اجتماعية" للمصالحة، وهي قابلية تبقى مشروطة بتحقيق العدالة، وتحسين الأوضاع المعيشية، ووجود ضمانات تحول دون تكرار الانتهاكات أو إعادة إنتاج الإقصاء والتمييز.

كما تعكس النتائج أن السوريين باتوا يميزون بصورة متزايدة بين "الخلاف السياسي" و"إمكانية التعايش المجتمعي"، أي أن وجود روايات مختلفة حول الماضي أو المواقف السياسية لا يعني بالضرورة استحالة العيش المشترك أو إعادة بناء العلاقات الاجتماعية.

وفي الوقت نفسه، تكشف النتائج أن المصالحة في السياق السوري ليست مجرد عملية سياسية مركزية، بل ترتبط بالحياة اليومية والعلاقات المحلية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يفسر أهمية المقاربات المجتمعية والمحلية في إدارة هذا الملف.

إمكانية المصالحة المجتمعية رغم الخلافات حول الماضي

س: إلى أي مدى ترى أن المصالحة المجتمعية ممكنة في بلدنا رغم الخلافات حول الماضي؟

الاستجابة	النسبة المئوية
أوافق	50.0%
لا أوافق	22.0%
أوافق بشدة	15.0%
لا أوافق بشدة	8.0%
لا أعلم	5.0%

مدى إمكانية تحقيق المصالحة المجتمعية

- أوافق 50.0%
- لا أوافق 22.0%
- أوافق بشدة 15.0%
- لا أوافق بشدة 8.0%
- لا أعلم 5.0%

ثانياً: خطاب الكراهية بوصفه عائقاً أمام المصالحة والسلم الأهلي

اعتبر 90.55% من المشاركين أن خطاب الكراهية يمثل أحد أبرز عوائق المصالحة والسلم الأهلي، وهي من أعلى نسب الإجماع في الدراسة.

وتعكس هذه النتيجة إدراكاً مجتمعياً واسعاً لخطورة التحريض والانقسام المجتمعي والإعلامي والطائفي، وتأثيره العميق على فرص إعادة بناء الثقة الوطنية.

وتكشف النتائج أن السوريين باتوا أكثر وعياً بالدور الذي لعبه الخطاب التحريضي خلال سنوات النزاع في تعميق الانقسامات وإعادة إنتاج الخوف والكراهية والشيطنة المتبادلة بين المكونات والمناطق والانتماءات السياسية والاجتماعية.

كما تشير النتائج إلى أن المجتمع السوري لا يرى المصالحة مجرد اتفاقات سياسية أو أمنية، بل يعتبر أن معالجة اللغة والخطاب والثقافة العامة شرط أساسي لإعادة بناء التعايش والسلم الأهلي.

وتعكس هذه النتيجة أيضاً إدراكاً متزايداً لخطورة وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي في تكريس الانقسامات أو تهدئتها، خاصة في ظل انتشار المحتوى التحريضي والسرديات الانتقامية والتعبئة الطائفية والمناطقية خلال سنوات الحرب.

وفي السياق السوري، يحمل خطاب الكراهية بعداً شديد الحساسية لأنه ارتبط ليس فقط بالتحريض السياسي، بل أيضاً بتبرير العنف والانتهاكات والإقصاء الجماعي. ولذلك، فإن معالجة هذا الخطاب تصبح جزءاً أساسياً من ضمانات عدم التكرار، ومن إعادة بناء الثقافة السياسية والاجتماعية في مرحلة ما بعد النزاع.

خطاب الكراهية بوصفه عائقاً أمام المصالحة والسلم الأهلي

س: إلى أي مدى ترى أن خطاب الكراهية يُعد عائقاً أمام تحقيق المصالحة والسلم الأهلي في بلدنا؟

الاستجابة	عدد المشاركين	النسبة المئوية
أوافق بشدة	1,150	**46.9%**
أوافق	950	**38.8%**
لا أوافق	180	**7.3%**
لا أعلم	110	**4.5%**
لا أوافق بشدة	40	**1.6%**

خطاب الكراهية كعائق أمام المصالحة

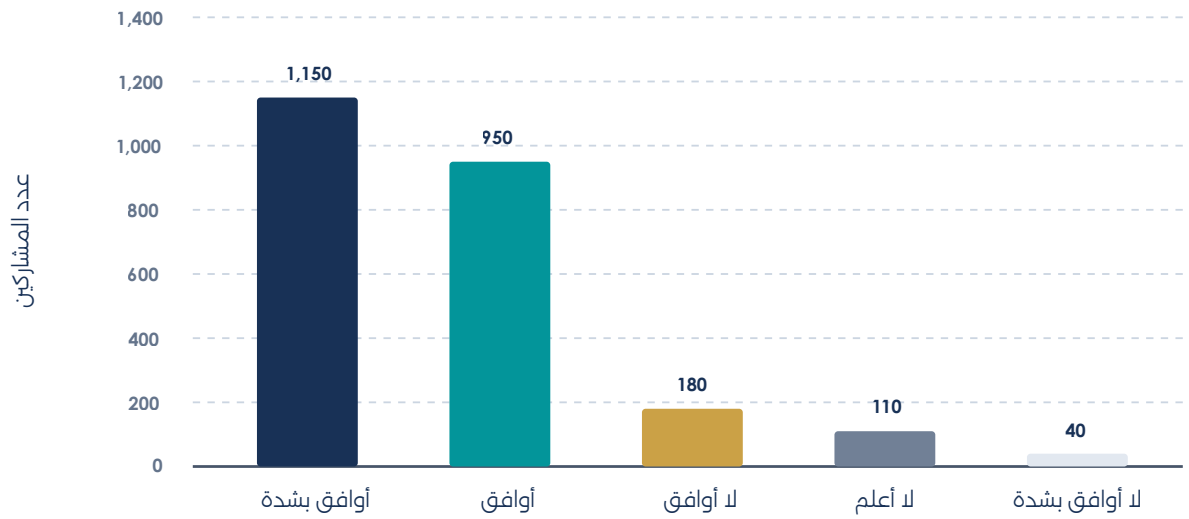

ثالثاً: أولوية المصالحة المحلية قبل المصالحة الوطنية

أيد 82.86% التركيز على المصالحة المحلية قبل المصالحة الوطنية الشاملة، بواقع 50.9% "أتفق" و31.96% "أتفق بشدة".

وتعكس هذه النتيجة وجود قناعة مجتمعية بأن بناء الثقة يجب أن يبدأ من المجتمعات المحلية الصغيرة والمناطق المتضررة مباشرة قبل الانتقال إلى تسويات وطنية أوسع.

وتكشف النتائج أن السوريين ينظرون إلى المصالحة بوصفها عملية "تراكمية من الأسفل إلى الأعلى"، أي أن إعادة بناء العلاقات اليومية داخل القرى والمدن والأحياء تمثل المدخل الحقيقي لأي استقرار وطني مستدام.

كما تعكس النتائج إدراكاً لطبيعة الانقسام السوري الذي تشكل بصورة غير متجانسة بين المناطق والمجتمعات المحلية، حيث تختلف طبيعة العنف والانتهاكات والخبرات الاجتماعية من منطقة إلى أخرى، ما يجعل المصالحة المحلية أكثر قدرة على التعامل مع خصوصيات كل سياق محلي.

وتشير النتائج أيضاً إلى أن المجتمع السوري يمتلك قدراً من الشك تجاه الحلول الوطنية المركزية السريعة أو الرمزية، ويميل بدلاً من ذلك إلى المقاربات التدريجية التي تعالج الانقسامات على مستوى المجتمعات المحلية والعلاقات اليومية.

وفي السياق السوري، تكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة لأن الحرب أعادت تشكيل الجغرافيا الاجتماعية، وخلقت مستويات عالية من التوتر بين المجتمعات المحلية، وهو ما يجعل أي مصالحة وطنية غير مرتبطة بعمل محلي ومجتمعي عميق معرضة للهشاشة أو الانهيار.

أولوية المصالحة المحلية قبل المصالحة الوطنية

س: إلى أي مدى ترى أن المصالحة المحلية يجب أن تكون أولوية قبل المضي في المصالحة الوطنية الشاملة؟

الخيار	عدد المشاركين	النسبة المئوية
أتفق	1,230	**50.6%**
أتفق بشدة	770	**31.6%**
لا أتفق	230	**9.5%**
لا أتفق بشدة	70	**2.9%**
لا أعلم	90	**3.7%**
الإجمالي	**2,390**	**98.3%**

أولوية المصالحة المحلية قبل المصالحة الوطنية

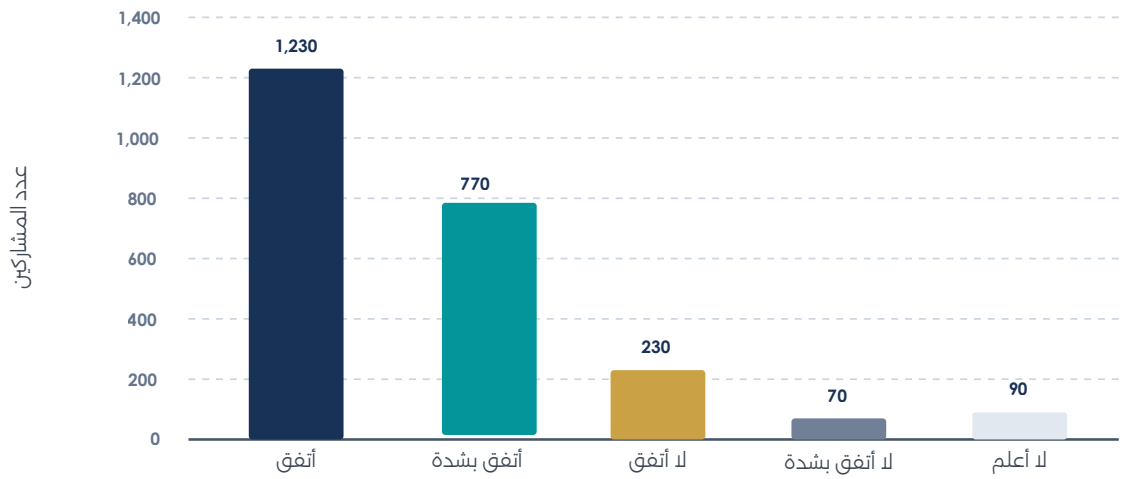

رابعاً: تضمين مبادئ العدالة الانتقالية في المناهج التعليمية

أكد 85.62% أهمية تضمين مبادئ العدالة الانتقالية في المناهج التعليمية الجديدة، بواقع 47.12% "ضروري جداً" و38.5% "مهم جزئياً".

وتعكس هذه النتيجة وعياً مجتمعياً متزايداً بأهمية التعليم في بناء ثقافة حقوقية جديدة ومنع تكرار الانتهاكات.

وتكشف النتائج أن السوريين باتوا يدركون أن العدالة الانتقالية لا تقتصر على القضاء أو السياسة، بل تشمل أيضاً إعادة بناء الوعي والقيم العامة والذاكرة الوطنية، وهو ما يجعل التعليم أحد أهم أدوات التحول المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع.

كما تشير النتائج إلى وجود إدراك متزايد بأن جزءاً من أسباب العنف والانقسام يعود إلى غياب التربية المدنية والحقوقية، وهيمنة الخطابات السلطوية والإقصائية داخل المؤسسات التعليمية خلال العقود السابقة.

وتعكس هذه النتيجة أيضاً رغبة مجتمعية في بناء أجيال جديدة أكثر وعياً بقيم المواطنة والتعددية وحقوق الإنسان والتنوع، بما يحد من إعادة إنتاج ثقافة العنف والإقصاء مستقبلاً.

وفي السياق السوري، يمثل التعليم أحد أهم ميادين إعادة بناء الدولة والمجتمع، خاصة بعد سنوات من الانقسام الجغرافي والتسييس والتفاوت في المناهج والخبرات التعليمية بين المناطق المختلفة.

تضمين مبادئ العدالة الانتقالية في مناهج التعليم

الخيار	عدد المشاركين	النسبة المئوية
نعم، ضروري جداً	1,146	**44.8%**
مهم جزئياً	935	**36.6%**
غير ضروري	202	**7.9%**
لا أعلم	148	**5.8%**

مدى ضرورة تضمين العدالة الانتقالية في المناهج (مخطط أفقي)

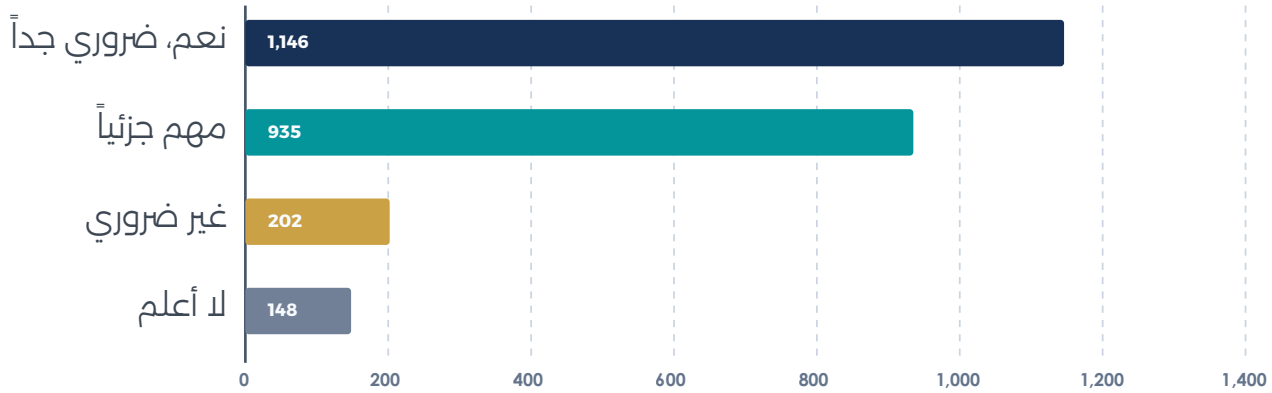

خامساً: التمكين الاقتصادي بوصفه مدخلاً للاستقرار والمصالحة

أيد 91.95% فكرة أن التمكين الاقتصادي وتوفير فرص العمل يمثلان أفضل وسيلة لتحقيق الاستقرار والمصالحة، وهي أعلى نسب الإجماع في هذا المحور.

وتعكس هذه النتيجة الترابط القوي في الوعي المجتمعي السوري بين الاقتصاد والسلم الأهلي.

وتكشف النتائج أن السوريين لا ينظرون إلى المصالحة باعتبارها عملية سياسية أو رمزية فقط، بل يربطونها بصورة مباشرة بتحسين الظروف المعيشية وتخفيف الفقر والبطالة والهشاشة الاقتصادية التي تفاقمت خلال سنوات الحرب.

كما تشير النتائج إلى إدراك واسع بأن الأزمات الاقتصادية قد تتحول إلى مصدر دائم للتوتر والعنف وإعادة إنتاج الانقسامات، خاصة في البيئات الخارجة من النزاع حيث تتراجع فرص العمل والخدمات والاستقرار.

وتعكس هذه النتيجة أن المجتمع السوري بات أكثر وعياً بالعلاقة بين العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي، وأن غياب التنمية وفرص العمل قد يهدد أي مسار للمصالحة أو الانتقال السياسي مهما كان متقدماً على المستوى القانوني أو السياسي.

وفي السياق السوري، تكتسب هذه القضية أهمية استثنائية بسبب الحجم الهائل للدمار الاقتصادي، وتفكك الأسواق، واتساع الفقر، وارتفاع معدلات البطالة والنزوح، ما يجعل إعادة بناء الاقتصاد جزءاً لا يتجزأ من بناء السلم الأهلي.

التمكين الاقتصادي بوصفه مدخلاً للاستقرار والمصالحة

الخيار	عدد المشاركين	النسبة المئوية
أتفق بشدة	1,286	**51.4%**
أتفق	934	**37.3%**
لا أتفق	126	**5.0%**
لا أعلم	38	**1.5%**
لا أتفق بشدة	22	**0.9%**
الإجمالي المؤشر	**2,406**	**96.1%**

التمكين الاقتصادي كمدخل للمصالحة

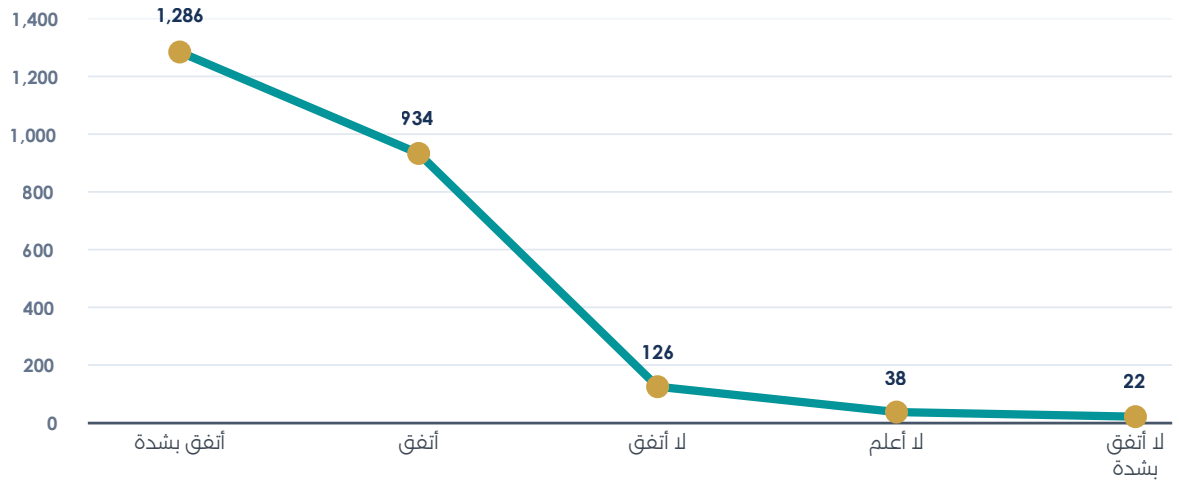

سادساً:
التقبل المجتمعي للتنوع والإدماج

رأى 67.75% أن المجتمع السوري يظهر تقبلاً للتنوع والإدماج "إلى حد ما" أو "بدرجة كبيرة"، بينما اعتبر 32.25% أن الإقصاء ما يزال غالباً أو مستمراً.

وتعكس هذه النتائج أن المجتمع السوري يعيش حالة انتقالية بين الرغبة في الانفتاح والتعايش، وبين استمرار آثار الانقسامات والصراعات الاجتماعية والسياسية.

وتكشف النتائج أن سنوات الحرب، رغم ما حملته من استقطاب وانقسام، دفعت في الوقت نفسه قطاعات من السوريين إلى إعادة التفكير في قضايا الهوية والتنوع والعيش المشترك.

إلا أن استمرار نسبة التشكيك المرتفعة نسبياً يكشف أن التوترات والهواجس المرتبطة بالتمييز والإقصاء ما تزال حاضرة، خاصة في ظل الإرث الثقيل للعنف والانقسامات الطائفية والمناطقية والسياسية.

كما تشير النتائج إلى أن المجتمع السوري ما يزال في مرحلة اختبار حقيقية لقدرته على الانتقال من "التسامح القلق" إلى "القبول الفعلي بالتنوع"، وهي عملية تحتاج إلى وقت وسياسات تعليمية وثقافية ومؤسساتية طويلة الأمد.

التقبل المجتمعي للتنوع والإدماج

الخيار	عدد المشاركين	النسبة المئوية
إلى حد ما	1,201	**46.0%**
لا يزال الإقصاء عالياً	489	**18.7%**
نعم بدرجة كبيرة	447	**17.1%**
لا أبداً	276	**10.6%**

مدى تقبل المجتمع للتنوع والإدماج

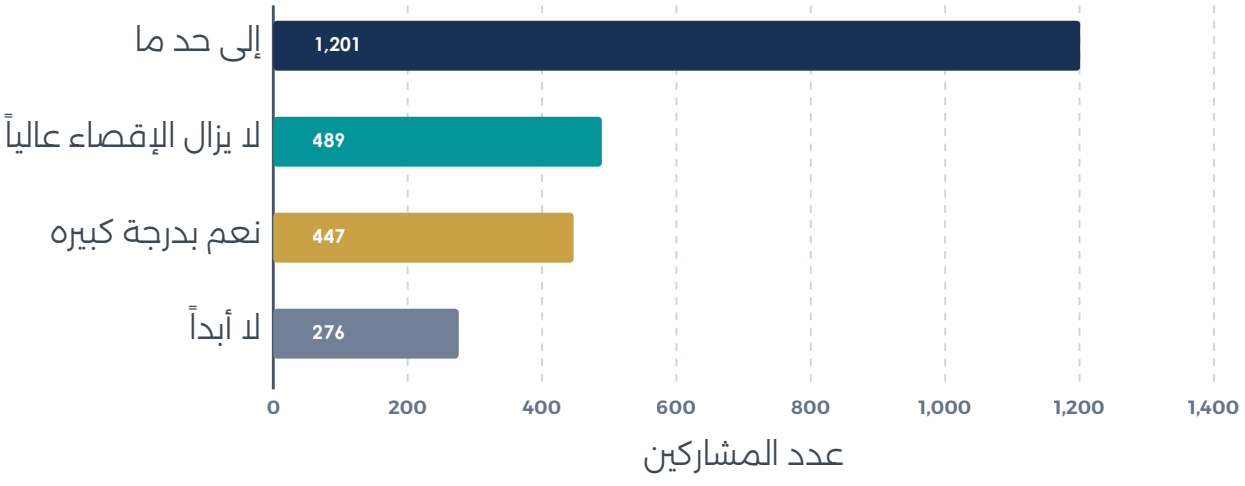

سابعاً: العلاقة بين المصالحة والعدالة الانتقالية

أيد 81.06% فكرة أن المصالحة والسلم الأهلي لا يمكن أن ينجحا دون تحقيق تقدم ملموس في العدالة الانتقالية.

وتعكس هذه النتيجة وجود قناعة مجتمعية واسعة بأن المصالحة لا يمكن أن تقوم على التجاهل أو النسيان أو التسويات السطحية.

وتكشف النتائج أن السوريين يرفضون بصورة متزايدة المقاربات التي تفصل بين السلم الأهلي والعدالة، أو التي ترى أن الاستقرار يمكن تحقيقه عبر تأجيل المحاسبة أو تجاوز الانتهاكات دون معالجة.

كما تشير النتائج إلى أن المجتمع السوري بات يدرك أن غياب العدالة قد يؤدي إلى تراكم الغضب والمظلومية وفقدان الثقة، وهو ما يهدد أي استقرار طويل الأمد.

وفي السياق السوري، تحمل هذه النتيجة أهمية مركزية لأنها تعكس رفضاً مجتمعياً لفكرة "السلام مقابل الصمت"، وتؤكد أن العدالة أصبحت جزءاً من التصور العام للاستقرار والشرعية المستقبلية.

العلاقة بين المصالحة والعدالة الانتقالية

الخيار	عدد المشاركين	النسبة المئوية
أتفق	1,298	**54.0%**
أتفق بشدة	649	**27.0%**
لا أتفق	216	**9.0%**
لا أعلم	168	**7.0%**
لا أتفق بشدة	72	**3.0%**

نسبة المساهمة في تحقيق المصالحة وبناء سلام دائم

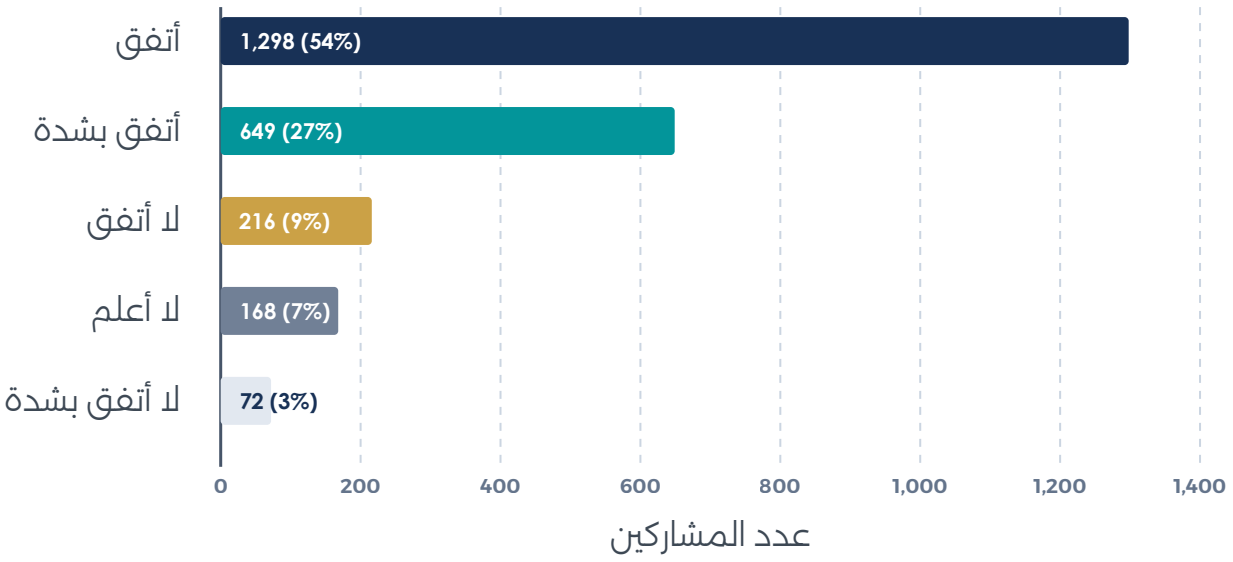

ثامناً: العراقيل السياسية أمام العدالة الانتقالية

تكشف النتائج أن "ضعف الوعي السياسي الشعبي" جاء كأكبر عائق سياسي أمام مسار العدالة الانتقالية بنسبة قاربت 70%،

ما يعكس شعوراً واسعاً بأن المجتمع السوري ما يزال يفتقر إلى المعرفة الكافية بمفاهيم العدالة الانتقالية، والمشاركة السياسية، وآليات المحاسبة والمصالحة.

وتشير هذه النتيجة إلى أن نجاح أي عملية انتقالية لا يعتمد فقط على المؤسسات والقوانين، بل أيضاً على وجود مجتمع يمتلك وعياً سياسياً وحقوقياً قادراً على دعم التحول الديمقراطي والمشاركة فيه.

كما جاءت "التدخلات الإقليمية والدولية" في المرتبة الثانية بنسبة 48.73%، ما يعكس إدراكاً مجتمعياً لحجم التأثير الخارجي على الملف السوري، والخشية من توظيف العدالة الانتقالية ضمن صراعات النفوذ الإقليمية والدولية.

أما "تأثير العدالة الانتقالية على السلم الأهلي" فقد حصل على 39.65%، وهو مؤشر مهم على وجود مخاوف من أن تؤدي المحاسبة أو فتح ملفات الانتهاكات إلى تجدد التوترات والانقسامات، خاصة في مجتمع تعرض لاستقطابات حادة وعنف ممتد.

وفي الوقت نفسه، اعتبر 36.73% أن "غياب الإرادة السياسية للسلطة" يمثل عائقاً رئيسياً، ما يعكس استمرار الشكوك بمدى جدية السلطة الحالية في المضي بمسار عدالة انتقالية شامل وعميق.

كما أظهرت النتائج أن مركزية القرار السياسي وضعف الحياة المدنية والسياسية ما يزالان من التحديات البنيوية المؤثرة على فرص نجاح العدالة الانتقالية.

وبشكل عام، تكشف النتائج أن التحديات السياسية في سورية ليست مرتبطة فقط بالنظام القانوني أو المؤسسات، بل أيضاً بالثقافة السياسية، وضعف المشاركة المجتمعية، والانقسامات الداخلية، والتشابكات الإقليمية والدولية المعقدة.

العلاقة بين المصالحة والعدالة الانتقالية

العائق السياسي	عدد المشاركين	النسبة المئوية
ضعف الوعي السياسي المجتمعي	1,698	**28.9%**
التدخلات الإقليمية والدولية	1,168	**19.9%**
تسييس العدالة الانتقالية في السلم الأهلي	950	**16.2%**
غياب الإدارة السياسية للسلطة	875	**14.9%**
مركزية القرار السياسي	840	**14.3%**
تعطيل/تكييف الحياة السياسية والمدنية	815	**13.8%**

أهم العراقيل السياسية

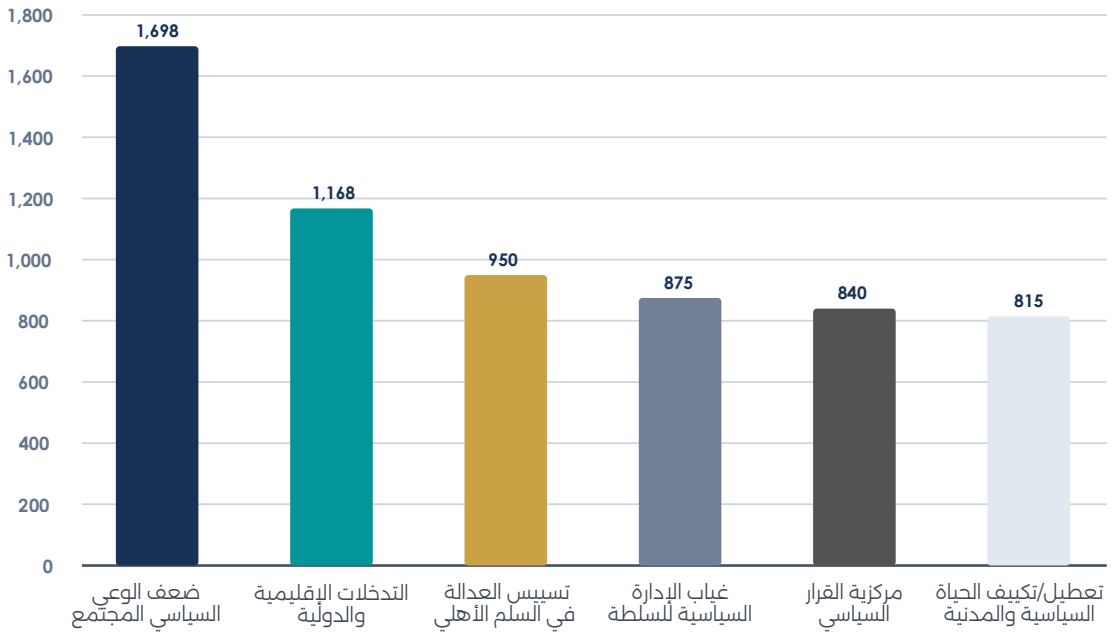

تاسعاً: العراقيل الأمنية أمام العدالة الانتقالية

كشفت النتائج أن "صعوبة الضبط الأمني والسلاح المنفلت" تمثل العائق الأمني الأكبر أمام العدالة الانتقالية بنسبة بلغت 69.39%،

ما يعكس إدراكاً واسعاً بأن غياب الاحتكار الرسمي للسلاح واستمرار الفوضى الأمنية يهددان أي عملية استقرار أو محاسبة فعالة.

وتشير النتائج إلى أن المجتمع السوري ما يزال يرى الأمن أولوية مركزية في المرحلة الانتقالية، وأن غياب الاستقرار الأمني قد يؤدي إلى تعطيل المحاكمات، وإضعاف الثقة بالمؤسسات، وتعريض الضحايا والشهود للخطر.

كما تعكس النتائج إدراكاً متزايداً للعلاقة الوثيقة بين العدالة والأمن؛ إذ لا يمكن بناء منظومة عدالة فعالة في بيئة يسودها السلاح المنفلت أو تعدد مراكز القوة أو ضعف سلطة القانون.

وفي السياق السوري، يحمل هذا التحدي أبعاداً مركبة بسبب انتشار الفصائل المسلحة، وتعدد المرجعيات الأمنية والعسكرية، والتداخل بين المحلي والإقليمي والدولي في الملف الأمني.

العراقيل الأمنية أمام العدالة الانتقالية

العائق الأمني	النسبة المئوية
صعوبة الضبط الأمني والسلاح المنفلت	**27.7%**
عدم كفاءة البنية الإدارية والتنظيمية لأجهزة الأمن	**19.9%**
تعدد التحديات الأمنية	**17.6%**
خطر الانزلاق إلى حروب داخلية	**16.7%**
استمرار الانتهاكات من قبل بعض عناصر الأجهزة الأمنية الحالية	**13.9%**
التدخلات الإسرائيلية	**10.4%**

أهم العراقيل الأمنية

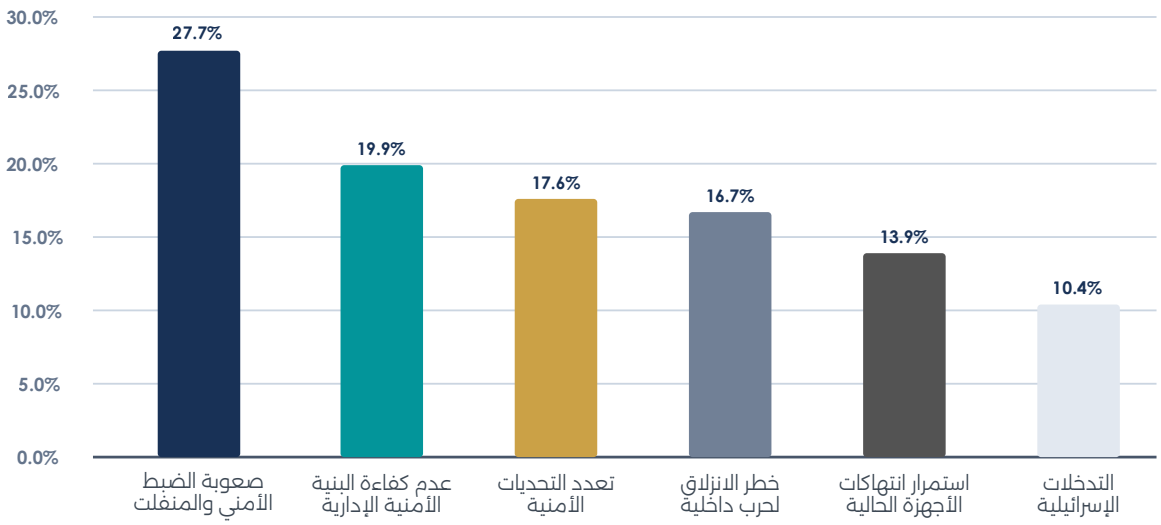

عاشراً: التحديات العامة أمام تطبيق العدالة الانتقالية

إن التقارب الكبير بين نسب الخيارات الثلاثة الأولى يحمل دلالات مهمة؛ إذ حصل "التهاون في شمول ملف المحاسبة وعدم بدئها" على 57.03%، و"صعوبة التعايش السلمي بعد الانتهاكات" على 53.94%، و"عدم جهوزية البيئة القانونية والدستورية" على 53.78%.

ويشير هذا التقارب الواضح إلى أن المشاركين لا ينظرون إلى تحديات العدالة الانتقالية بوصفها تحديات منفصلة، بل كعوامل مترابطة تؤثر في بعضها البعض. فغياب المحاسبة يؤدي إلى إضعاف فرص التعايش والسلم الأهلي، كما أن ضعف البيئة القانونية والدستورية يحدّ من إمكانية تحقيق محاسبة عادلة وفعالة.

وتكشف النتائج أن السوريين باتوا يدركون الطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد للعدالة الانتقالية، وأن نجاحها يتطلب معالجة متزامنة للمستويات القضائية والاجتماعية والسياسية والمؤسساتية، وليس التركيز على جانب واحد فقط.

التحديات العامة أمام تطبيق العدالة الانتقالية

التحدي العام	النسبة المئوية
التهاون في شمول ملف المحاسبة وعدم بذلها	**17.4%**
صعوبة التعايش السلمي بعد الانتهاكات	**16.4%**
عدم جاهزية البنية القانونية والمؤسسية	**16.4%**
نسبة الدمار الكبيرة ومخلفات الحرب	**16.1%**
حجم الانتهاكات المرتكبة واتساع رقعتها	**14.0%**
عدم وضوح إجراءات عمل هيئة العدالة الانتقالية وضبابية رؤيتها	**11.2%**

التحديات العامة الرئيسية

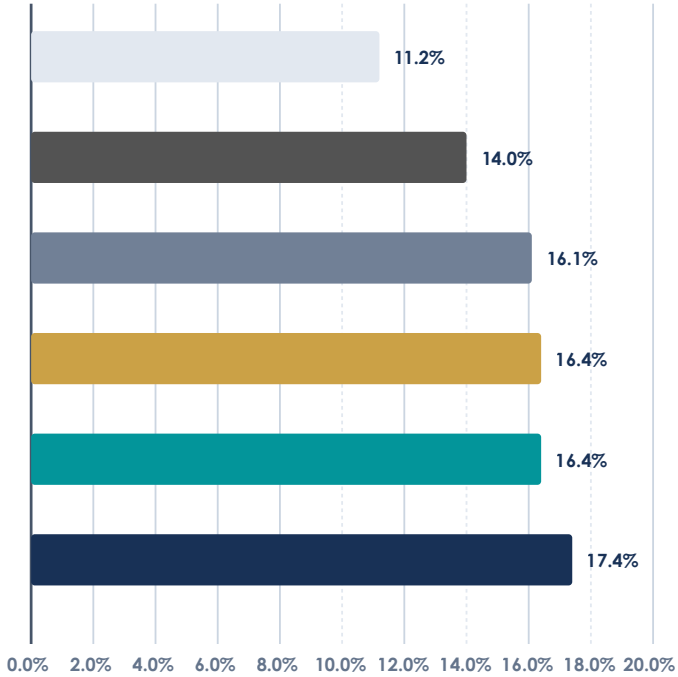

عدم وضوح إجراءات عمل هيئة العدالة الانتقالية وضبابية رؤيتها

حجم الانتهاكات المرتكبة واتساع رقعتها

نسبة الدمار الكبيرة ومخلفات الحرب

عدم جاهزية البنية القانونية والمؤسسية

صعوبة التعايش السلمي بعد الانتهاكات

التهاون في شمول ملف المحاسبة وعدم بذلها

حادي عشر: دور المؤسسات الدولية في دعم العدالة الانتقالية

رأى 85.78% أن دور المؤسسات الدولية في دعم العدالة الانتقالية ضروري أو مهم جزئياً، مقابل 14.22% رفضوا هذا التدخل.

وتعكس النتائج إدراكاً مجتمعياً واسعاً لصعوبة نجاح العدالة الانتقالية محلياً دون وجود دعم وخبرات وضمانات دولية.

وتكشف النتائج أن السوريين، رغم حساسيتهم تجاه التدخلات الخارجية، يميزون بين "التدخل السياسي" و"الدعم الحقوقي والمؤسساتي"، حيث يُنظر إلى المؤسسات الدولية باعتبارها مصدراً للخبرة والضغط والضمانات في الملفات المعقدة.

كما تعكس هذه النتيجة حجم الشكوك المرتبطة بقدرة المؤسسات المحلية وحدها على إدارة مسار العدالة الانتقالية بصورة مستقلة ومحايدة، خاصة في ظل هشاشة البيئة القانونية والسياسية الحالية.

دور المؤسسات الدولية في دعم العدالة الانتقالية في سوريا

النتائج بالتفصيل

الخيار	العدد	النسبة مئوية
ضروري جداً	1,307	**54.0%**
مهم جزئياً	775	**32.0%**
لا يجب أن تتدخل	194	**8.0%**
غير ضروري	146	**6.0%**
الإجمالي	**2,422**	**100.0%**

مدى مساهمة المؤسسات الدولية في دعم العدالة الانتقالية

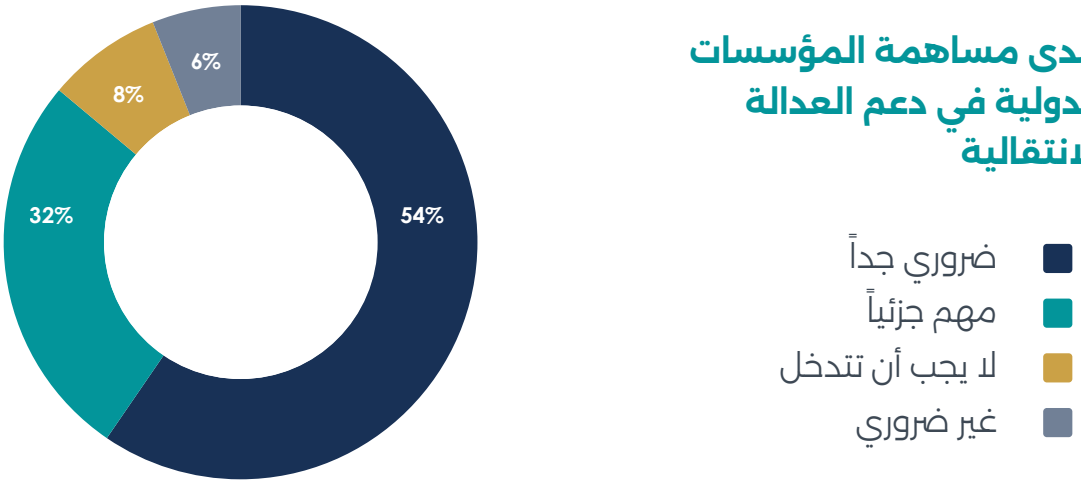

ثاني عشر : العدالة الانتقالية والاستقرار طويل الأمد

أبدى 91.99% إيمانهم بأن تطبيق العدالة الانتقالية بآلياتها الخمس سيسهم في تحقيق الاستقرار طويل الأمد في سورية، بواقع 66.72% "نعم تماماً" و25.27% "جزئياً".

وتعكس هذه النتيجة وجود قناعة مجتمعية واسعة بأن العدالة الانتقالية ليست مجرد مطلب حقوقي أو أخلاقي، بل تمثل شرطاً أساسياً لإعادة بناء الدولة والمجتمع ومنع تكرار العنف والانهيار مستقبلاً.

كما تكشف النتائج أن السوريين باتوا ينظرون إلى العدالة الانتقالية بوصفها مشروعاً شاملاً لإعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبناء مؤسسات أكثر شرعية وحياداً، وتحقيق السلم الأهلي والاستقرار السياسي والاجتماعي على المدى الطويل.

العدالة الانتقالية والاستقرار طويل الأمد في سوريا

النتائج بالتفصيل

درجة الموافقة	العدد	النسبة مئوية
نعم تماماً	1,620	**61.8%**
جزئياً	620	**23.6%**
لا أعلم	130	**5.0%**
لا	50	**1.9%**
الإجمالي	**2,420**	**92.3%**

نسبة آراء المشاركين حول تحقيق الاستقرار طويل الأمد

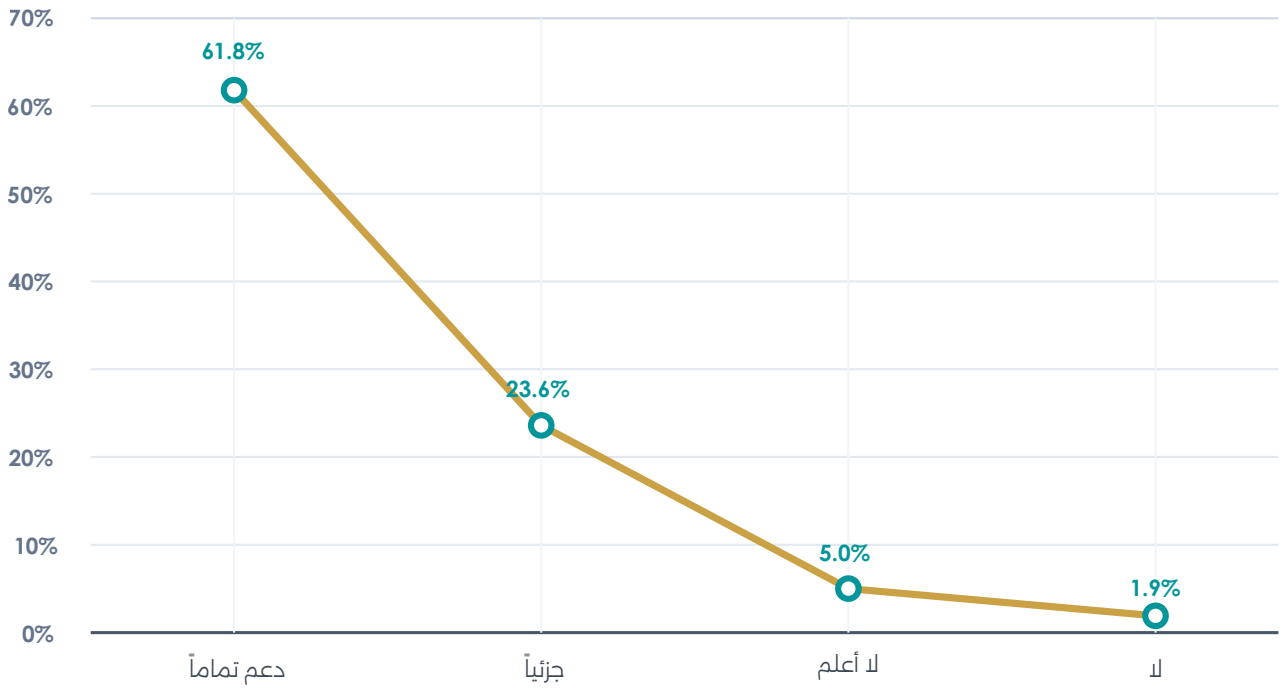

تحليل العلاقات بين المؤشرات

تم اختيار العلاقات الإحصائية في هذا التقرير بناءً على مجموعة من المعايير المنهجية والإحصائية التي تهدف إلى ضمان أن تكون العلاقات المعروضة ذات دلالة علمية وقيمة تفسيرية حقيقية، وليست مجرد تقاطعات عشوائية بين المتغيرات. وقد استند التحليل إلى قياس قوة العلاقة بين المؤشرات باستخدام معاملات ارتباط مناسبة لطبيعة البيانات، مثل معامل سبيرمان (Spearman's rho) للمتغيرات الرتبية، ومعامل كرامير (Cramér's V) للمتغيرات الفئوية، وذلك لأن معظم أسئلة الاستبيان كانت تعتمد على خيارات ترتيبية أو تصنيفية وليست بيانات رقمية مستمرة.

كما تم التركيز فقط على العلاقات التي أظهرت دلالة إحصائية واضحة من خلال قيم (p-value)، بما يؤكد أن العلاقة بين المتغيرات ليست ناتجة عن الصدفة الإحصائية، بل تعبّر عن نمط فعلي داخل البيانات. بالإضافة إلى ذلك، لم يعتمد اختيار العلاقات على القوة الرقمية للارتباط فقط، وإنما أيضاً على أهميتها التحليلية وقدرتها على تفسير سلوك واتجاهات المشاركين تجاه قضايا العدالة الانتقالية، مثل العلاقة بين التعرض للانتهاكات والمطالبة بالمحاسبة، أو العلاقة بين الوضع الاقتصادي والموقف من إعادة الإعمار.

أولاً: العلاقة بين المشاركة السياسية/المدنية والرضا عن هيئة العدالة الانتقالية

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن العلاقة الأقوى في الدراسة كانت بين "درجة المشاركة السياسية/المدنية" و"مستوى الرضا عن هيئة العدالة الانتقالية"، حيث بلغ معامل سبيرمان حوالي 0.63 مع دلالة إحصائية مرتفعة جداً مما يشير إلى وجود علاقة طردية قوية نسبياً بين المتغيرين.

وتعني هذه العلاقة أن الأفراد الأكثر اهتماماً ومتابعة للشأن العام، أو المنخرطين في النشاط المدني والسياسي، كانوا أكثر ميلاً لتقييم أداء هيئة العدالة الانتقالية بشكل إيجابي أو متوسط، مقارنة بالفئات الأقل اهتماماً أو غير المشاركة سياسياً.

العلاقة بين المشاركة السياسية/المدنية والرضا عن هيئة العدالة الانتقالية

النتائج بالتفصيل

مستوى المشاركة	عالي جداً	متوسط	ضعيف	معدوم	لا أعلم
غير مهتم/ة	3%	18%	42%	27%	0%
أهم/أتابع/أشارك	18%	4%	2%	0%	0%
ناشط مدني	42%	2%	3%	0%	0%
ناشط سياسي	27%	3%	5%	0%	0%

مستوى الرضا حسب نوع ومستوى المشاركة

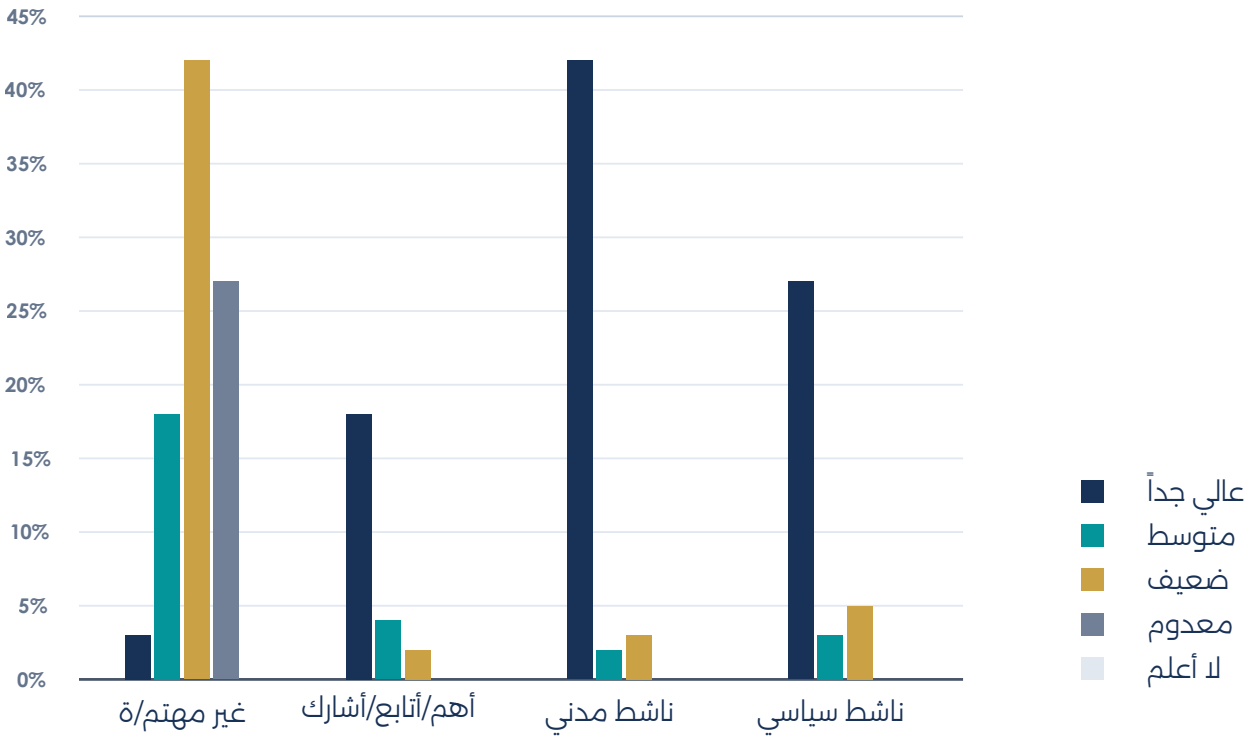

ثانياً: العلاقة بين المستوى التعليمي ودعم إنشاء محاكم دولية/مختلطة لمحاكمة مجرمي الحرب

تكشف نتائج العلاقة بين المستوى التعليمي ودعم إنشاء محاكم دولية/مختلطة أن تأييد هذه المحاكم يرتفع بشكل واضح كلما ارتفع المستوى التعليمي للمشاركين. فقد بلغت نسبة المؤيدين (أتفق + أتفق بشدة) بين حملة الدراسات العليا 87.85%، وبين الجامعيين 82.58%، مقارنة بـ 56.76% فقط لدى غير المتعلمين. وتشير هذه النتائج إلى أن الفئات الأعلى تعليماً تمتلك ثقة أكبر بالآليات القضائية الدولية، وترى فيها ضمانة أعلى للنزاهة والاستقلالية في محاكمة مرتكبي الانتهاكات.

وفي المقابل، ارتفعت نسب "لا أعلم" و"لا أتفق" نسبياً لدى الفئات الأقل تعليماً، حيث بلغت نسبة غير المتأكدين أو الرافضين بين غير المتعلمين حوالي 45.95%، مقارنة بـ 12.15% فقط بين حملة الدراسات العليا. ويعكس ذلك وجود علاقة واضحة بين مستوى التعليم والوعي القانوني والسياسي المرتبط بمفاهيم العدالة الدولية والمحاكم المختلطة.

العلاقة بين المستوى التعليمي ودعم إنشاء محاكم دولية/مختلطة لمحاكمة مجرمي الحرب

النتائج بالتفصيل

المستوى التعليمي	أتفق	أتفق بشدة	لا أتفق	لا أعلم	لا أتفق بشدة	إجمالي المشاركين	نسبة التأييد
دراسات عليا	75	110	25	12	5	227	**81.5%**
متوسط	150	120	35	15	10	330	**81.8%**
إعدادي	110	90	30	18	12	260	**76.9%**
ثانوي	170	180	60	20	15	445	**78.7%**
غير متعلم/ة	60	40	10	10	10	145	**69.0%**
جامعي	390	440	125	35	25	1,015	**81.8%**
الإجمالي	**955**	**980**	**285**	**110**	**77**	**2,422**	**79.9%**

عدد المشاركين وتوزيع الآراء حسب المستوى التعليمي

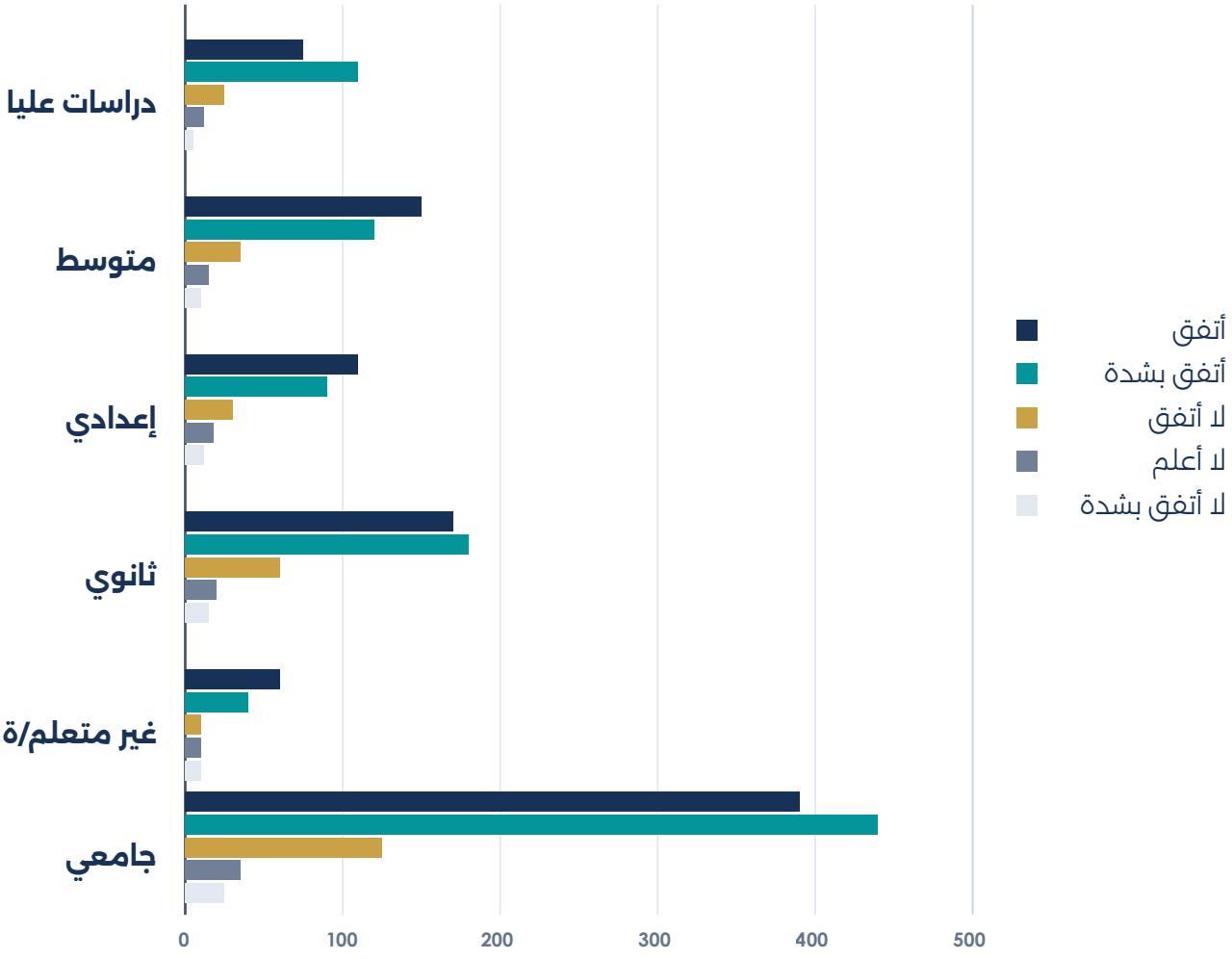

ثالثاً: العلاقة بين الخلفية الإثنية/القومية والموقف من تفكيك الأجهزة الأمنية السابقة

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة واضحة بين "الخلفية الإثنية/القومية" و"الموقف من تفكيك الأجهزة الأمنية السابقة وإعادة هيكلتها" ، حيث بلغ معامل الارتباط حوالي 0.54 مع دلالة إحصائية .

تكشف النتائج وجود اختلافات واضحة بين المشاركين العرب والكرد في تقييم عملية تفكيك الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها، ما يشير إلى أن المواقف تجاه الإصلاح الأمني تتأثر بالتجارب السياسية والأمنية المختلفة خلال سنوات النزاع.

فقد أظهر المشاركون العرب أعلى نسبة تأييد كامل لعملية التفكيك، حيث بلغت نسبة "نعم، راضٍ تماماً" 44.67%، مقابل 23.16% فقط لدى الكرد. وتشير هذه النتيجة إلى أن جزءاً كبيراً من المشاركين العرب يرى أن عملية تفكيك الأجهزة الأمنية الحالية تمثل خطوة إيجابية ومقبولة ضمن مسار التغيير المؤسسي.

في المقابل، سجّل المشاركون الكرد أعلى نسبة ضمن فئة "راضٍ عن التفكيك وغير راضٍ عن طريقة إعادة الهيكلة" بواقع 42.37%، مقارنة بـ 37.81% لدى العرب، ما يعكس وجود موقف أكثر تحفظاً تجاه شكل إعادة بناء المؤسسات الأمنية الحالية، وليس تجاه مبدأ التفكيك بحد ذاته.

كما أظهرت النتائج أن نسبة الكرد الذين يرون أنه "كان يجب إصلاح الأجهزة وإعادة هيكلتها" بلغت 29.94%، وهي أكثر من ضعف النسبة لدى العرب التي بلغت 14.04%. وتدل هذه الفجوة على وجود اختلافات في التصورات المتعلقة بطبيعة الإصلاح الأمني المطلوب، ومستوى الثقة بالمؤسسات الأمنية الجديدة وآليات إعادة بنائها.

العلاقة بين الخلفية الإثنية/القومية والموقف من تفكيك الأجهزة الأمنية السابقة

النتائج بالتفصيل

الخلفية الإثنية/القومية	نعم، راضي تماماً	راضي عن تفكيكها وغير راضي عن طريقة هيكلتها	لا، لكن يجب إصلاحها وإعادة هيكلتها	لا أعلم	إجمالي المشاركين
أخرى (حدد)	30	40	30	10	**110**
آشوري/سريان	15	20	15	5	**55**
تركمان	20	15	10	5	**50**
عرب	960	820	300	70	**2,150**
كرد	40	80	50	10	**180**
الإجمالي	**1,065**	**975**	**405**	**100**	**2,545**

الموقف من تفكيك الأجهزة الأمنية حسب الخلفية الإثنية

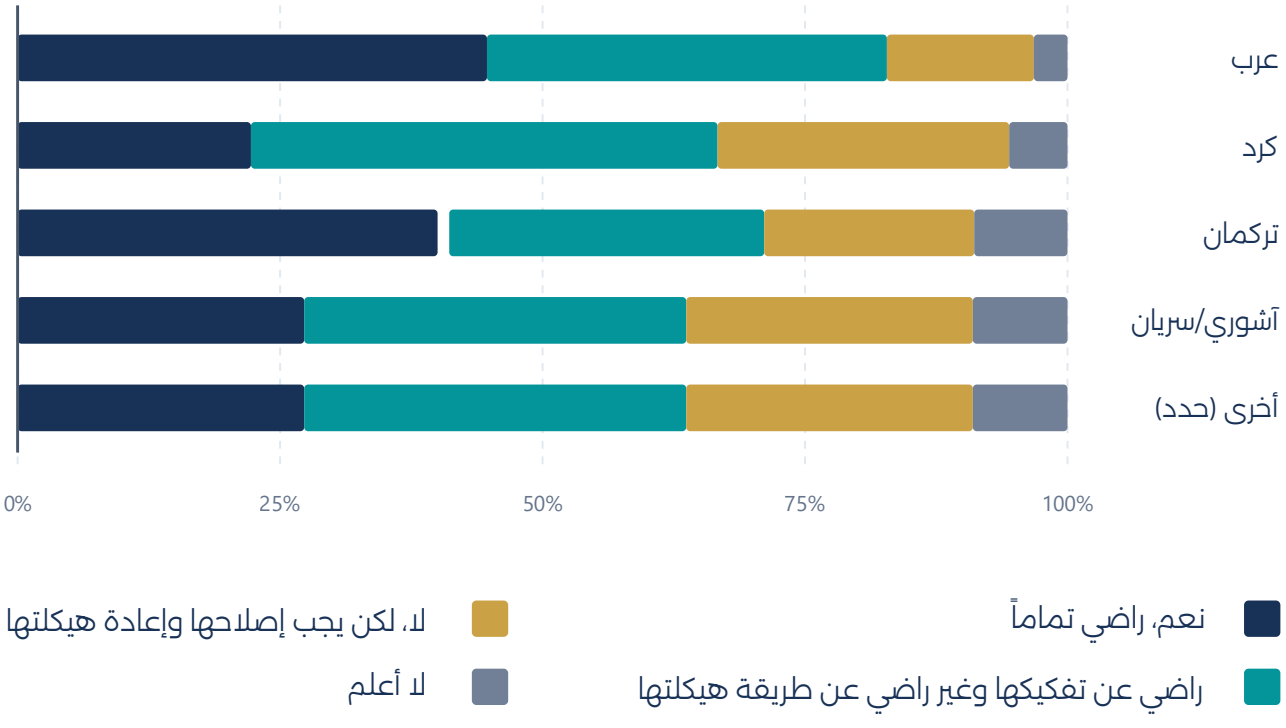

رابعاً: العلاقة بين التجربة الشخصية مع الانتهاكات وأولوية الملف الأمني على الفساد

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة واضحة بين "التجربة الشخصية مع الانتهاكات" و"تحديد أولوية العمل بين الملف الأمني والفساد المالي" حيث بلغ معامل سيبرمان حوالي 0.49 مع دلالة إحصائية وتشير هذه العلاقة إلى أن الأفراد الذين تعرضوا لانتهاكات مباشرة أو لديهم أفراد من العائلة تعرضوا للانتهاكات يميلون بدرجة أكبر إلى اعتبار الملف الأمني أولوية على ملفات الفساد المالي خلال المرحلة الانتقالية.

تكشف النتائج أن المشاركين الذين تعرضوا لانتهاكات مباشرة أظهروا أعلى نسبة في اعتبار الملف الأمني أولوية، حيث بلغت 48.12%، مقارنة بـ 21.73% فقط لدى الذين لم يتعرضوا لانتهاكات مباشرة. وتشير هذه النتيجة إلى أن الفئات الأكثر تضرراً من العنف والانتهاكات تنظر إلى الأمن والمحاسبة باعتبارهما الحاجة الأكثر إلحاحاً قبل أي إصلاحات اقتصادية أو إدارية أخرى.

العدالة الانتقالية والاستقرار طويل الأمد في سوريا

النتائج بالتفصيل

التجربة الشخصية مع الانتهاكات	الملف الأمني أولوية	العمل عليهما بالتوازي	الفساد المالي أولوية	إجمالي المشاركين
لم أتعرض لانتهاكات مباشرة	21.8%	63.6%	14.6%	**1,250**
شاهد على الانتهاكات	34.8%	56.2%	9.0%	**980**
أحد أفراد العائلة ضحية	42.6%	48.7%	8.7%	**760**
ضحية مباشرة	47.7%	43.2%	9.1%	**610**
الإجمالي	**34.1%**	**55.0%**	**10.9%**	**3,600**

أولويات الملف الأمني والمالي حسب التجربة مع الانتهاكات

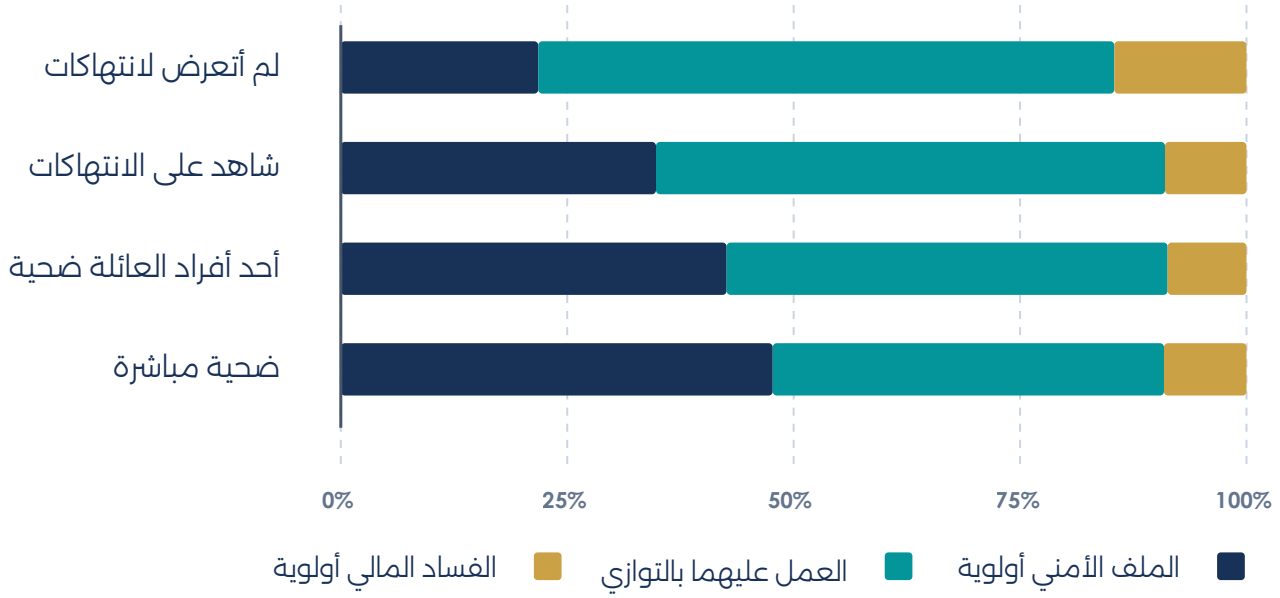

خامساً: العلاقة بين الجنس والموقف من إنشاء أكاديمية شرطية نسائية

تكشف النتائج أن النساء أظهرن مستوى أعلى من التأييد لفكرة الأكاديمية الشرطية النسائية مقارنة بالذكور، حيث بلغت نسبة من اعتبرن أن دورها "عالي" 48.32% لدى الإناث، مقابل 31.74% لدى الذكور. ورغم وجود هذا الفارق، إلا أنه يبقى محدوداً نسبياً ولا يعكس انقساماً حاداً بين الجنسين، خاصة أن غالبية الذكور أيضاً اختاروا "إمكانية عالية" أو "متوسطة". وتشير هذه النتيجة إلى وجود تقبل مجتمعي عام لفكرة تعزيز حضور النساء في المؤسسات الأمنية، مع إدراك متزايد لدور المرأة في تحسين الحماية المجتمعية والتعامل مع قضايا المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن المؤسسات الأمنية الجديدة.

العلاقة بين الجنس والموقف من إنشاء أكاديمية شرطية نسائية

النتائج بالتفصيل

الجنس	إمكانية عالية	متوسطة	ضعيفة	معدوم	لا أعلم	إجمالي المشاركين
إناث	48.1%	34.3%	8.1%	3.2%	5.3%	**1,820**
ذكور	31.6%	39.4%	13.4%	7.7%	7.0%	**1,774**
الإجمالي	**40.0%**	**36.8%**	**10.7%**	**5.4%**	**6.1%**	**3,594**

توزيع الآراء حول الأكاديمية الشرطية النسائية حسب الجنس

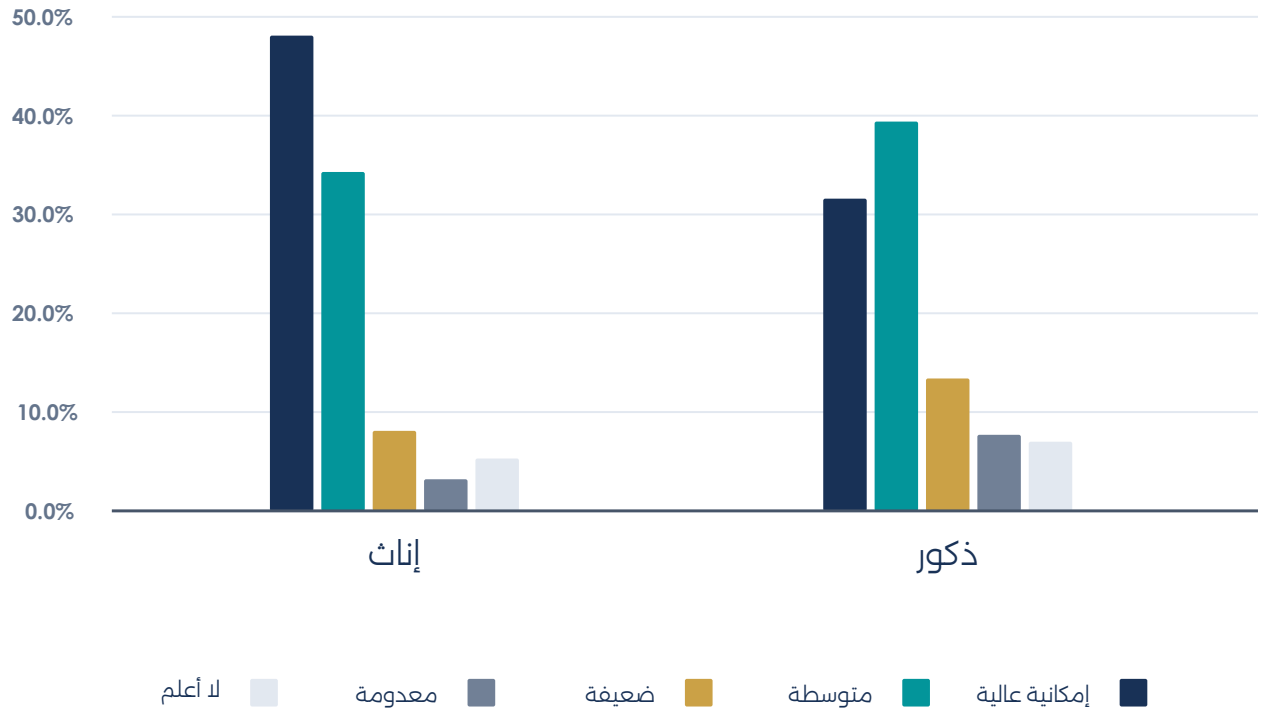

سيناريوهات العدالة الانتقالية في ســورية

تُظهر نتائج الاستبيان، إلى جانب التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها سورية بعد سقوط نظام الأسد، أن العدالة الانتقالية لم تعد مجرد ملف حقوقي أو قانوني، بل تحولت إلى أحد المفاصل الاستراتيجية المرتبطة بإعادة تشكيل الدولة والمجتمع والعلاقة بين السلطة والمواطن. وفي ضوء تعقيد الحالة السورية، وتشابك العوامل الداخلية والخارجية، وتعدد الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين، فإن مسار العدالة الانتقالية يبقى مفتوحاً على عدة سيناريوهات متباينة، تتراوح بين النجاح التدريجي القادر على إنتاج استقرار مستدام، وبين الفشل أو التجميد الذي قد يعيد إنتاج العنف والانقسام بأشكال جديدة.

وتنبع أهمية تحليل السيناريوهات من أن العدالة الانتقالية في سورية لا تتحرك في فراغ قانوني أو أخلاقي، بل ضمن بيئة انتقالية شديدة الهشاشة، تتداخل فيها ملفات الأمن، والاقتصاد، والشرعية السياسية، والتوازنات الدولية، والانقسامات المجتمعية، وإعادة بناء المؤسسات. ولذلك، فإن مستقبل العدالة الانتقالية لن يتحدد فقط بوجود القوانين أو الهيئات، وإنما بمدى قدرة الفاعلين السياسيين والمؤسسات الجديدة والمجتمع السوري على إدارة هذا الملف بوصفه جزءاً من مشروع إعادة تأسيس الدولة ومنع تكرار الانهيار والعنف.

وفي هذا السياق، يمكن تصور أربعة سيناريوهات رئيسية لمسار العدالة الانتقالية في سورية خلال السنوات القادمة.

السيناريو الأول: عدالة انتقالية شاملة وتدريجية

الوصف العام

مسار تدريجي ومتوازن يجمع بين المحاسبة، والإصلاح المؤسسي، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر.

الفرص / المزايا الرئيسية

- بناء شرعية وطنية وثقة في المؤسسات
- دعم دولي مستدام لمسار العدالة
- توحيد النسيج الاجتماعي
- إنهاء الإفلات من العقاب

المخاطر الرئيسية

- مقاومة بقايا النظام القديم
- بطء العملية نتيجة التعقيد والحساسية
- ضغوط ملفات الفصائل والاعتبارات السياسية
- التحديات الاقتصادية وضعف القدرات

السيناريو الثاني: عدالة انتقالية مرتبطة بالتوازنات السياسية

الوصف العام

تطبيق جزئي أو انتقائي للعدالة الانتقالية مرتبط بالتوازنات السياسية والتحالفات.

الفرص / المزايا الرئيسية

- تجنب الصدام السياسي واسع النطاق
- تسهيل إدارة المرحلة الانتقالية بأمانها في المدى القصير
- تقليل احتمالات الانهيار والصراع المفتوح

المخاطر الرئيسية

- تكريس الإفلات من العقاب
- إضعاف ثقة المجتمع بالعدالة الانتقالية
- تعميق الانقسامات والتوترات المجتمعية
- احتمال تجدد الاحتجاجات وعدم الاستقرار

السيناريو الثالث: تجميد العدالة مقابل الاستقرار

الوصف العام

تأجيل أو تجميد مسار العدالة الانتقالية بالحفاظ على الاستقرار وإعادة بناء الدولة وتجنب الفوضى.

الفرص / المزايا الرئيسية

- استقرار أمني نسبي لبدء إعادة الإعمار
- تسريع إعادة بناء المؤسسات والخدمات
- تحسين مؤشرات النمو والاقتصادي

المخاطر الرئيسية

- تأجيل الحقيقة والمحاسبة الحقيقية
- تراكم المظالم وغياب الإنصاف
- خطر إعادة فتح ملفات الانتهاكات مستقبلاً
- إضعاف شرعية الدولة داخلياً وخارجياً

السيناريو الرابع: فشل العدالة وعودة العنف المجتمعي

الوصف العام

فشل الدولة والمؤسسات في إدارة ملف العدالة، مما يؤدي إلى فقدان الشرعية وتزايد مشاعر الظلم.

الفرص / المزايا الرئيسية

- لا توجد فرص (تؤدي إلى تدهور المسار والعودة للمربع الأول)

المخاطر الرئيسية

- انهيار الثقة بالنظام والدولة ومؤسساتها
- عودة الانتهاكات والعنف في أشكال أوسع
- تفكك النسيج الاجتماعي وتفشي الكراهية
- تدخلات خارجية تستغل الفوضى والانقسام

1

السيناريو الأول: عدالة انتقالية شاملة وتدريجية

يقوم هذا السيناريو على نجاح الدولة السورية الجديدة في بناء مسار تدريجي ومتوازن للعدالة الانتقالية، يجمع بين المحاسبة، والإصلاح المؤسسي، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر، وضمانات عدم التكرار، ضمن رؤية وطنية طويلة الأمد تراعي هشاشة المرحلة الانتقالية وتعقيدات الواقع السوري. ويفترض هذا السيناريو وجود إرادة سياسية حقيقية لدى السلطة الجديدة للمضي في عملية إصلاح عميقة، بالتوازي مع بناء توافقات مجتمعية وسياسية واسعة، ودعم دولي وإقليمي يركز على استقرار سورية وإعادة بناء مؤسساتها بصورة مستدامة.

في هذا المسار، تصبح العدالة الانتقالية أداة لإعادة بناء الشرعية السياسية، وليس مجرد عملية انتقامية أو تصفية حسابات. ويتم التعامل مع المحاسبة ضمن إطار قانوني ومؤسساتي واضح، يميز بين المسؤوليات الفردية والجماعية، ويمنع الانزلاق نحو العقوبات الجماعية أو الثأر المجتمعي. كما يفترض هذا السيناريو نجاح الدولة في تنفيذ إصلاح تدريجي للأجهزة الأمنية والقضائية، وبناء قضاء أكثر استقلالاً، وتعزيز دور المجتمع المدني، وفتح المجال أمام المشاركة المجتمعية في صياغة السياسات الانتقالية.

وتتمثل أهم فرص هذا السيناريو في: وجود رغبة مجتمعية واسعة في تحقيق العدالة والاستقرار معاً، وجود دعم دولي محتمل لمسارات العدالة والإصلاح، تزايد الوعي المجتمعي بأهمية بناء مؤسسات شرعية ومستقرة، الإرهاق المجتمعي من الحرب والرغبة في تجاوز الانقسام.

إلا أن هذا السيناريو يواجه تحديات كبيرة، أبرزها:هشاشة البيئة الأمنية، ضعف الإمكانات الاقتصادية والمؤسساتية، تعقيد ملفات المفقودين والملكية والانتهاكات الجماعية، خطر تضارب المصالح بين الفاعلين السياسيين والعسكريين.

أما الفاعلون الرئيسيون المؤثرون في هذا السيناريو فهم: الحكومة السورية الجديدة، هيئة العدالة الانتقالية، منظمات المجتمع المدني، القضاء الوطني، المؤسسات الدولية الداعمة، المجتمعات المحلية والنخب الاجتماعية.

وفي حال تحقق هذا السيناريو، فمن المرجح أن تنجح سورية تدريجياً في بناء استقرار طويل الأمد قائم على الشرعية والثقة المؤسسية، مع انخفاض احتمالات العودة إلى العنف أو التفكك المجتمعي.

2

السيناريو الثاني: عدالة "انتقائية" مرتبطة بالتوازنات السياسية

يقوم هذا السيناريو على تطبيق جزئي أو انتقائي للعدالة الانتقالية، بحيث تستخدم المحاسبة والإصلاح بصورة مرتبطة بالتوازنات السياسية والتحالفات الداخلية والخارجية، وليس وفق معايير قانونية ومؤسساتية شاملة.

وفي هذا المسار، قد يتم التركيز على محاسبة شخصيات أو شبكات معينة مرتبطة بالنظام السابق أو ببعض الانتهاكات، مع تجاهل أو تحييد ملفات أخرى ترتبط بفاعلين نافذين أو قوى تمتلك تأثيراً سياسياً أو أمنياً داخل المرحلة الانتقالية.

ويُعد هذا السيناريو من أكثر السيناريوهات احتمالاً في البيئات الانتقالية الهشة، خاصة عندما تكون الدولة الجديدة مضطرة لإدارة توازنات معقدة بين متطلبات العدالة من جهة، ومتطلبات الاستقرار السياسي والأمني من جهة أخرى.

وتكمن خطورة هذا السيناريو في أنه قد يؤدي إلى إنتاج "عدالة تفاوضية" تفقد تدريجياً مشروعيتها المجتمعية، حيث يبدأ المواطنون بالنظر إلى العدالة باعتبارها أداة سياسية انتقائية، وليست منظومة قائمة على المساواة وسيادة القانون.

كما قد يخلق هذا المسار شعوراً متزايداً بالتمييز أو الغبن لدى بعض الفئات والمناطق، خاصة إذا شعر الضحايا بأن بعض المتورطين يحصلون على الحماية أو الحصانة السياسية.

وتتمثل فرص هذا السيناريو في قدرته على تخفيف الصدام المباشر مع بعض مراكز القوة، تسهيل إدارة المرحلة الانتقالية سياسياً وأمنياً على المدى القصير، تقليل احتمالات الانفجار السريع أو المواجهة المفتوحة.

إلا أن مخاطره بعيدة المدى تبدو مرتفعة، ومن أبرزها تآكل الثقة المجتمعية بالعدالة الانتقالية، إعادة إنتاج ثقافة الإفلات من العقاب، تعميق الانقسامات والهويات المتصارعة، إضعاف شرعية المؤسسات الجديدة.

أما أبرز الفاعلين المؤثرين فيه فهم القوى السياسية، الفاعلون العسكريون والأمنيون، القوى الإقليمية والدولية، شبكات المصالح الاقتصادية والسياسية.

وعلى مستوى الاستقرار، قد يحقق هذا السيناريو استقراراً نسبياً ومؤقتاً، لكنه يبقى استقراراً هشاً معرضاً للاهتزاز مع أي أزمة سياسية أو أمنية جديدة.

3

السيناريو الثالث: تجميد العدالة مقابل الاستقرار

يقوم هذا السيناريو على تأجيل أو تجميد مسار العدالة الانتقالية بحجة الحفاظ على الاستقرار ومنع الانهيار الأمني أو السياسي، بحيث تُعطى الأولوية لإعادة بناء مؤسسات الدولة وضبط الأمن وتحسين الاقتصاد، مقابل إرجاء ملفات المحاسبة والإصلاح العميق إلى مراحل لاحقة.

وغالباً ما يظهر هذا السيناريو في البيئات الخارجة من النزاعات عندما تخشى السلطة الجديدة أو القوى الدولية من أن يؤدي فتح ملفات الانتهاكات إلى تفجير التوترات أو تعطيل إعادة بناء الدولة. وفي الحالة السورية، قد يجد هذا السيناريو دعماً من بعض القوى المحلية أو الإقليمية التي ترى أن أولوية المرحلة تتمثل في تثبيت الاستقرار الأمني وإعادة الإعمار، حتى لو جاء ذلك على حساب العدالة والمحاسبة.

إلا أن هذا المسار يحمل تناقضاً بنيوياً؛ إذ إن تأجيل العدالة قد يمنح شعوراً مؤقتاً بالاستقرار، لكنه يراكم في الوقت نفسه الغضب والاحتقان والشعور بالظلم لدى الضحايا والمجتمعات المتضررة.

كما أن تجميد العدالة قد يؤدي إلى إعادة دمج شبكات النفوذ والانتهاك داخل المؤسسات الجديدة دون مساءلة حقيقية، ما يهدد بإعادة إنتاج البنية السلطوية السابقة بأشكال مختلفة.

وتتمثل فرص هذا السيناريو في تقليل احتمالات الانفجار الأمني السريع، تسريع إعادة بناء المؤسسات والخدمات، تسهيل جذب الدعم الدولي والاستثمارات.

لكن مخاطره تبدو عميقة على المدى البعيد، ومنها تآكل الثقة بالمؤسسات الجديدة، ترسيخ الإفلات من العقاب، خلق ذاكرة غضب جماعية قابلة للانفجار مستقبلاً، إضعاف فرص المصالحة الحقيقية.

أما أبرز الفاعلين المؤثرين فيه فهم:السلطة التنفيذية، المؤسسات الأمنية والعسكرية، بعض القوى الدولية الداعمة للاستقرار السريع، النخب الاقتصادية المرتبطة بإعادة الإعمار.

وعلى مستوى الاستقرار، قد يحقق هذا السيناريو تهدئة مؤقتة، لكنه لا يؤسس لاستقرار مستدام، لأن جذور الصراع والانقسام تبقى دون معالجة فعلية.

4

السيناريو الرابع: فشل العدالة وعودة العنف المجتمعي

يمثل هذا السيناريو المسار الأكثر خطورة، ويقوم على فشل الدولة والمؤسسات الانتقالية في إدارة ملف العدالة الانتقالية، سواء بسبب ضعف الإرادة السياسية، أو الانهيار الأمني، أو تفاقم الانقسامات، أو عجز المؤسسات عن تحقيق الحد الأدنى من العدالة والمحاسبة والإصلاح.

وفي هذا السيناريو، تتحول العدالة الانتقالية إلى ملف معطل أو فاقد للشرعية، بينما تتزايد مشاعر الظلم والثأر وفقدان الثقة، ما يؤدي تدريجياً إلى عودة العنف المجتمعي أو تشكل أنماط جديدة من الانتقام الأهلي والانقسام.

كما قد يسهم غياب العدالة في تعزيز الجماعات الراديكالية أو الخطابات المتطرفة التي تستثمر في مشاعر الإقصاء والغضب وفقدان الثقة بالدولة.

وتتمثل أبرز مؤشرات هذا السيناريو في: استمرار الإفلات من العقاب، بطء اجراءات هيكلة القضاء والمؤسسات المعنية بالعدالة الانتقالية، تصاعد خطاب الكراهية والانقسام، تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية.

أما أبرز مخاطره فتتمثل في: عودة العنف الأهلي، انهيار الثقة بالدولة، تصاعد النزعات الانتقامية، تفكك السلم الأهلي، إعادة إنتاج الصراع بأشكال جديدة.

وفي حال تحقق هذا السيناريو، فإن سورية قد تدخل في دورة جديدة من عدم الاستقرار، حتى لو توقفت الحرب التقليدية، لأن العنف المجتمعي والسياسي سيبقى قابلاً للتجدد بصورة مستمرة.

توصيات سياسياتية لدعم العدالة الانتقالية في سورية

تشير نتائج الدراسة، بمختلف محاورها المتعلقة بالمساءلة، وكشف الحقيقة، والإصلاح المؤسسي، والمصالحة المجتمعية، إلى أن نجاح العدالة الانتقالية في سورية لا يرتبط فقط بوجود مؤسسات أو قوانين جديدة، بل بقدرة الدولة والمجتمع على إنتاج عقد سياسي واجتماعي جديد يقوم على الثقة، والشفافية، وسيادة القانون، ومنع تكرار الانتهاكات. وفي هذا السياق، لا يمكن النظر إلى التوصيات بوصفها إجراءات تقنية منفصلة، بل باعتبارها جزءاً من رؤية استراتيجية متكاملة تهدف إلى إعادة بناء الدولة والمجتمع معاً بعد سنوات طويلة من النزاع والانهيار المؤسسي والاستقطاب الاجتماعي.

وتكشف نتائج الاستطلاع أن شريحة واسعة من السوريين تنظر إلى العدالة الانتقالية بوصفها مدخلاً ضرورياً للاستقرار طويل الأمد، وليس مجرد ملف حقوقي أو قضائي. كما تعكس النتائج وجود إدراك متزايد للعلاقة البنيوية بين الإصلاح المؤسسي، والعدالة، والسلم الأهلي، وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع. ومن هنا، تصبح الحاجة ملحّة لصياغة مقاربة سياساتية متكاملة تراعي تعقيدات الحالة السورية، وتوازن بين ضرورات الاستقرار ومتطلبات العدالة، دون التضحية بأي منهما.

توصيات سياساتية لدعم العدالة الانتقالية والاستقرار

المستهدف الاستراتيجي النشط:

استقرار وسلام مستدام | عدم تكرار الانتهاكات | مؤسسات قوية | مشاركة مجتمعية | عدالة ومساءلة

1. الحكومة السورية

1

- إصلاح القضاء
- قانون كشف الحقيقة
- حماية الشهود والضحايا
- إعادة هيكلة القطاع الأمنّي

2. هيئة العدالة الانتقالية

2

- بناء قواعد بيانات وطنية
- توسيع المشاركة المجتمعية
- تعزيز الشفافية والتواصل

3. المجتمع المدني

3

- التوعية المجتمعية
- دعم المصالحات المحلية
- التوثيق وحفظ الذاكرة

4. المجتمع الدولي

4

- الدعم التقني والمؤسساتي
- حماية المسار القضائي
- التمويل والاستدامة

مبادئ مشتركة

التدرج والاستدامة | عدم التمييز | الشفافية والمساءلة
الشراكة والتعاون | سيادة القانون | تركيز على الضحايا

النتيجة المتوقعة

- استقرار طويل الأمد ومستقبل آمن
- حماية الحقوق وكرامة الإنسان
- مؤسسات شرعية وقادرة
- ثقة متبادلة بين الدولة والمجتمع
- تنمية اقتصادية وتماسك اجتماعي

الجهة الفاعلة

- الحكومة السورية
- هيئة العدالة الانتقالية
- المجتمع المدني
- المجتمع الدولي

توزيع عدد التوصيات حسب الجهات الفاعلة

أولاً: توصيات للحكومة السورية ولمجلس الشعب

تتمثل الأولوية الأساسية أمام الحكومة السورية الجديدة في بناء مؤسسات شرعية وقادرة على استعادة ثقة المجتمع، وهو ما يتطلب الانتقال من منطق السيطرة الأمنية إلى منطق الدولة القانونية والمؤسساتية. وفي هذا السياق، يبرز إصلاح القضاء بوصفه حجر الأساس في أي مسار عدالة انتقالية ناجح، نظراً لأن غياب قضاء مستقل وفعّال سيجعل بقية المسارات عرضة للتسييس أو فقدان الشرعية.

وينبغي أن تبدأ عملية الإصلاح القضائي بإعادة تعريف العلاقة بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية، بما يضمن استقلال القضاء عن التدخلات السياسية والأمنية التي طبعت بنية الدولة السورية لعقود طويلة. كما يتطلب الأمر إعادة هيكلة المجلس القضائي الأعلى وفق معايير الاستقلال والكفاءة والنزاهة، وإبعاد الشخصيات المرتبطة بالانتهاكات أو شبكات النفوذ السابقة عن المواقع الحساسة داخل الجهاز القضائي.

ومن المهم أيضاً إنشاء دوائر ومحاكم متخصصة بجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة، بحيث تمتلك كوادر مدربة على التعامل مع الجرائم المعقدة المرتبطة بالنزاعات المسلحة والانتهاكات الواسعة. فالتعامل التقليدي مع هذه الملفات قد يؤدي إلى ضعف الإجراءات أو ضياع الحقوق أو إطالة أمد التقاضي بصورة تفقد العدالة فعاليتها المجتمعية.

وفي سياق كشف الحقيقة، تحتاج سورية إلى إصدار قانون وطني خاص بلجان الحقيقة والذاكرة، يحدد صلاحياتها، وآليات عملها، وضمانات استقلالها، وعلاقتها بالقضاء والمؤسسات الرسمية. إذ إن غياب إطار قانوني واضح قد يحول لجان الحقيقة إلى مؤسسات رمزية محدودة التأثير، أو يجعلها عرضة للتجاذبات السياسية.

كما ينبغي ضمان حق الضحايا وذويهم بالوصول إلى المعلومات والأرشيفات الرسمية، وخاصة المتعلقة بالمعتقلين والمفقودين والانتهاكات الجماعية. وتمثل قضية المفقودين إحدى أكثر القضايا حساسية في الحالة السورية، ليس فقط بسبب حجمها الإنساني، بل لأنها ترتبط أيضاً بإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

ولهذا، يصبح إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة للمفقودين والانتهاكات ضرورة استراتيجية، بما يضمن توحيد المعلومات، ومنع تضارب البيانات، وحماية الأدلة والشهادات من الضياع أو التلاعب.

أما على مستوى حماية الضحايا والشهود، فإن نجاح أي عملية محاسبة يتوقف إلى حد كبير على قدرة الدولة على توفير بيئة آمنة للمشاركين في مسارات العدالة الانتقالية. ولذلك، ينبغي إصدار قانون متكامل لحماية الشهود والضحايا والمبلغين، يشمل الحماية الأمنية والقانونية والاجتماعية والنفسية، خاصة في البيئات التي ما تزال تشهد هشاشة أمنية أو انقسامات مجتمعية حادة.

وفي الملف الأمني، تظهر الدراسة أن السوريين يربطون بصورة واضحة بين الإصلاح الأمني وتحقيق العدالة. ومن هنا، فإن إعادة هيكلة القطاع الأمني يجب ألا تقتصر على تغيير البنية التنظيمية أو تبديل القيادات، بل ينبغي أن تشمل إعادة تعريف العقيدة الأمنية نفسها، بحيث تصبح حماية المواطن وحقوقه أساساً لعمل المؤسسات الأمنية، بدلاً من منطق السيطرة والقمع الذي حكم عملها لعقود.

كما ينبغي إخضاع الأجهزة الأمنية لرقابة مدنية وقضائية فعلية، مع تطوير آليات واضحة للمساءلة والمحاسبة داخل المؤسسات الأمنية، واعتماد معايير مهنية وحقوقية في التوظيف والتدريب والترقيات.

وفيما يخص مجلس الشعب فإنه من المهم أن يبدأ بمسار " الإصلاح التشريعي" وأن يكون له دور مهم في "الاصلاح القضائي"، وأن تكون القوانين الخاصة بمسار العدالة الانتقالية على رأس الأولويات التشريعيى، إضافة إلى قوننة الرقابة البرلمانية على عمل الأجهزة الأمنية وتعزيز العلاقة والشفافية مع المجتمع المحلي وأن يضمن رقابة المجتمع المدني على عمله

ثانياً: توصيات للهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

تكشف نتائج الدراسة أن هيئة العدالة الانتقالية ما تزال تواجه تحديات تتعلق بالثقة المجتمعية، والوضوح المؤسسي، والتواصل مع المواطنين. ولذلك، فإن تعزيز شرعية الهيئة يتطلب انتقالها من العمل النخبوي أو المركزي إلى العمل المجتمعي التشاركي واسع النطاق.

وتتمثل إحدى أهم الأولويات في بناء أرشيف وطني رقمي شامل للانتهاكات والضحايا والمفقودين، يعتمد على معايير مهنية موحدة في التوثيق، ويضمن حماية البيانات والشهادات من الضياع أو الاختراق أو التسييس. كما ينبغي توحيد منهجيات التوثيق بالتعاون مع المنظمات السورية والدولية، لأن تعدد المرجعيات والمنهجيات قد يضعف القيمة القانونية والحقوقية للأدلة.

وفي جانب المشاركة المجتمعية، تحتاج الهيئة إلى إشراك الضحايا والمجتمعات المحلية بصورة مباشرة في تصميم السياسات الانتقالية، بدلاً من الاقتصار على المقاربات المركزية أو النخبوية. فنجاح العدالة الانتقالية يرتبط بقدرتها على التعبير عن الاحتياجات المحلية المختلفة، خاصة في مجتمع متعدد ومتأثر بأنماط متباينة من الانتهاكات والصراعات.

ولهذا، يصبح من الضروري إنشاء مكاتب محلية للهيئة في المحافظات والمناطق المتضررة وهو أمر بدأت به الهيئة، بما يسمح بتقريب الخدمات، وتسهيل الوصول إلى الضحايا، وتعزيز الثقة المجتمعية.

كما ينبغي للهيئة تطوير سياسة إعلامية أكثر شفافية ووضوحاً، تقوم على إصدار تقارير دورية علنية حول أنشطتها ونتائج أعمالها، مع تطوير منصات إعلامية وتوعوية تشرح مفهوم العدالة الانتقالية وأهدافها وإجراءاتها بلغة مبسطة ومفهومة للمجتمع.

ثالثاً: توصيات للمجتمع المدني

يحتل المجتمع المدني دوراً محورياً في إنجاح مسارات العدالة الانتقالية، خاصة في البيئات الخارجة من النزاعات، حيث تكون الثقة بالمؤسسات الرسمية محدودة أو هشة. وفي الحالة السورية، تبدو الحاجة ملحة لتطوير دور المجتمع المدني بوصفه جسراً بين الدولة والمجتمع، وليس مجرد فاعل حقوقي أو إغاثي. وكونه يمارس أداور رقابية على عمل هيئة العدالة الانتقالية وكذلك على عمل كل المؤسسات الحكومية

وفي هذا السياق، ينبغي تنفيذ برامج توعية مجتمعية واسعة حول مفاهيم العدالة الانتقالية والسلم الأهلي والمصالحة المجتمعية، لأن جزءاً كبيراً من التوترات والانقسامات يرتبط بسوء الفهم أو الخلط بين العدالة والانتقام.

كما يجب تطوير مبادرات خاصة لمواجهة خطاب الكراهية والتحريض، سواء عبر الإعلام أو المنصات الرقمية أو الأنشطة المجتمعية، لأن استمرار الخطابات الإقصائية والطائفية يمثل أحد أكبر التهديدات أمام فرص المصالحة والاستقرار.

وعلى مستوى المصالحات المحلية، ينبغي دعم الوساطة المجتمعية والحوار المحلي داخل المناطق المتضررة، مع التركيز على بناء الثقة التدريجية بين المجتمعات المحلية والفئات المتضررة المختلفة. فالمصالحة في السياق السوري لا يمكن أن تُفرض مركزياً، بل تحتاج إلى مسارات محلية تراعي خصوصية كل منطقة وسياقها الاجتماعي والسياسي.

كما يتحمل المجتمع المدني مسؤولية كبيرة في مجال التوثيق وحفظ الذاكرة، من خلال تطوير معايير مهنية موحدة للتوثيق، وحماية الأرشيفات والشهادات والذاكرة المجتمعية من الضياع أو التسييس أو الاستخدام الانتقائي.

رابعاً: توصيات للمجتمع الدولي

لا يمكن فصل مسار العدالة الانتقالية في سورية عن البيئة الإقليمية والدولية المحيطة، نظراً لتداخل الفاعلين الدوليين والإقليميين في الملف السوري. ولذلك، فإن المجتمع الدولي يمتلك دوراً مهماً في دعم فرص العدالة والاستقرار، بشرط أن يركز على بناء المؤسسات الوطنية، وليس فرض نماذج خارجية جاهزة.

وفي هذا السياق، ينبغي تقديم دعم تقني ومؤسساتي طويل الأمد للخبرات القضائية والإدارية السورية، بما يشمل التدريب، وبناء القدرات، وتطوير النظم القانونية والتقنية الخاصة بالتوثيق والمحاكمات وحماية الشهود.

كما يجب على المجتمع الدولي دعم استقلال القضاء الوطني ومنع التدخلات السياسية في ملفات المحاسبة والانتهاكات، لأن تسييس العدالة سيؤدي إلى تقويض شرعية العملية الانتقالية بأكملها. وعلى المستوى الاقتصادي، تحتاج سوريا إلى دعم مالي مستدام لبرامج جبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، وإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، وبرامج التنمية الاقتصادية المرتبطة بمنع تكرار النزاع. فالفقر والانهيار الاقتصادي يشكلان بيئة خصبة لإعادة إنتاج العنف والتطرف والانقسام.

وفي النهاية، فإن نجاح العدالة الانتقالية في سورية لن يعتمد فقط على عدد المحاكمات أو القوانين الصادرة، بل على قدرة مختلف الفاعلين على تحويل العدالة إلى مشروع وطني جامع يعيد بناء الثقة، ويؤسس لدولة أكثر شرعية وعدالة واستقراراً.

الخاتمة

تكشف نتائج هذه الدراسة، بما تضمنته من مؤشرات كمية وتحليلات نوعية، أن المجتمع السوري يقف اليوم أمام لحظة تاريخية شديدة التعقيد والحساسية، تتجاوز مجرد الانتقال السياسي أو إعادة تشكيل السلطة، لتلامس سؤالاً أعمق يتعلق بكيفية إعادة بناء الدولة والمجتمع بعد واحدة من أكثر التجارب عنفاً وتشظياً في التاريخ السوري المعاصر. فبعد عقود من السلطوية، وما تبعها من حرب طويلة وانتهاكات واسعة النطاق وانقسامات سياسية ومجتمعية وجغرافية عميقة، لم تعد العدالة الانتقالية بالنسبة للسوريين مفهوماً قانونياً مجرداً، بل تحولت إلى إطار شامل لإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والمواطن، وبين الذاكرة والمستقبل.

وتوضح نتائج الدراسة أن السوريين، رغم حجم الإرهاق الاجتماعي والنفسي والاقتصادي الذي خلفته سنوات النزاع، ما يزالون يمتلكون قدراً ملحوظاً من الإيمان بإمكانية بناء مسار انتقالي جديد قائم على العدالة والمساءلة والإصلاح المؤسسي والسلم الأهلي. فقد أظهرت النتائج وجود توافق مجتمعي واسع على مركزية المحاسبة وعدم إمكانية تحقيق مصالحة حقيقية دون تقدم ملموس في العدالة الانتقالية، كما أظهرت إدراكاً متزايداً للعلاقة العضوية بين الإصلاح المؤسسي، والاستقرار، ومنع تكرار الانتهاكات.

وفي الوقت نفسه، تكشف الدراسة أن المجتمع السوري لا يتبنى تصوراً انتقامياً أو تبسيطياً للعدالة، بل يطرح فهماً مركباً يوازن بين ضرورات المحاسبة ومتطلبات الاستقرار وإعادة بناء الدولة. فالسوريون، كما أظهرت النتائج، يدركون أن العدالة الانتقالية لا يمكن أن تقوم على العقاب وحده، كما لا يمكن أن تنجح عبر المصالحة الرمزية أو التسويات السياسية المجردة من المساءلة. ولذلك، فإن الوعي المجتمعي السوري يبدو متجهاً نحو تصور أكثر نضجاً للعدالة بوصفها عملية شاملة تشمل المحاكمات، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، وإعادة بناء الثقة المجتمعية.

كما أظهرت الدراسة أن ملفات العدالة الانتقالية في سورية لا تنفصل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي والأمني العام. فالمجتمع السوري يربط بصورة واضحة بين العدالة والاستقرار الاقتصادي، وبين المصالحة وفرص العمل، وبين السلم الأهلي وإصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية. وهذا يعني أن العدالة الانتقالية في الحالة السورية لا يمكن اختزالها في المسار القضائي فقط، بل يجب أن تُفهم باعتبارها جزءاً من مشروع وطني أوسع لإعادة بناء الدولة والمجتمع والاقتصاد والفضاء العام.

وتشير نتائج الدراسة أيضاً إلى أن قضية الثقة تشكل أحد أكثر التحديات حساسية في المرحلة الانتقالية. فبالرغم من وجود تفاؤل نسبي تجاه بعض التحولات والمؤسسات الجديدة، ما تزال قطاعات واسعة من السوريين تحمل مخاوف مرتبطة بضعف الشفافية، واستمرار المركزية، واحتمالات إعادة إنتاج التمييز أو الإفلات من العقاب. كما تكشف النتائج عن استمرار الفجوة بين المؤسسات الانتقالية والمجتمع، سواء على مستوى التواصل أو المشاركة أو وضوح الأدوار، وهو ما يفرض على الفاعلين السياسيين والمؤسساتيين إدراك أن بناء الشرعية لا يتحقق فقط عبر القرارات الرسمية، بل عبر بناء ثقة تدريجية قائمة على الإنجاز والشفافية والحياد والقدرة على الاستجابة لمطالب الضحايا والمجتمع.

وفي السياق نفسه، تؤكد الدراسة أن المصالحة المجتمعية في سورية لا يمكن أن تُفرض من الأعلى أو تُختزل في اتفاقات سياسية مركزية، بل تحتاج إلى مسار طويل ومتدرج يبدأ من المجتمعات المحلية، ويعالج آثار العنف والانقسام على المستوى الاجتماعي والثقافي والنفسي. كما تُظهر النتائج أن المجتمع السوري بات أكثر إدراكاً لخطورة خطاب الكراهية والتحريض، وأكثر اقتناعاً بأهمية التعليم والوعي المجتمعي في منع تكرار الانتهاكات وبناء ثقافة جديدة قائمة على المواطنة والتعددية والحقوق.

ومن جهة أخرى، تكشف الدراسة أن العدالة الانتقالية في سورية ستظل مرتبطة بدرجة كبيرة بطبيعة البيئة السياسية والأمنية والإقليمية المحيطة. فالتدخلات الخارجية، وضعف البيئة القانونية، واستمرار الهشاشة الأمنية، وتعدد الفاعلين المحليين والدوليين، كلها عوامل تؤثر بصورة مباشرة على فرص نجاح أي مسار عدالة انتقالية. ولذلك، فإن نجاح هذا المسار يتطلب إرادة سياسية حقيقية، ورؤية وطنية جامعة، ودعماً دولياً مسؤولاً يركز على بناء المؤسسات وضمان استقلال القضاء وحماية المسار الانتقالي من التسييس أو التوظيف ضمن الصراعات الإقليمية والدولية.

وتحمل هذه الدراسة، في أحد أبعادها الأساسية، رسالة تتعلق بطبيعة التحول الذي يعيشه المجتمع السوري نفسه. فبعد سنوات طويلة من القمع والعنف والانقسام، تكشف النتائج أن السوريين بدأوا ينتقلون تدريجياً من التفكير بمنطق "النجاة الفردية" إلى التفكير بأسئلة الدولة والحقوق والعدالة والمستقبل المشترك. وهذا التحول، رغم هشاشته وتعقيداته، يمثل أحد أهم المؤشرات على إمكانية بناء مسار وطني جديد إذا ما توفرت الإرادة السياسية والمؤسساتية القادرة على استيعاب هذا التحول وترجمته إلى سياسات وإصلاحات حقيقية.

وفي المحصلة النهائية، تؤكد الدراسة أن العدالة الانتقالية في سورية ليست خياراً سياسياً هامشياً أو ملفاً يمكن تأجيله إلى أجل غير مسمى، بل تمثل أحد الشروط الجوهرية لإعادة بناء الاستقرار ومنع تكرار العنف والانهيار مستقبلاً. فالمجتمعات التي تخرج من النزاعات دون معالجة جراحها وانتهاكاتها وإصلاح مؤسساتها تبقى معرضة لإعادة إنتاج الصراع بأشكال جديدة، حتى لو توقفت الحرب المباشرة. ولذلك، فإن مستقبل سورية لن يتحدد فقط بقدرتها على إعادة الإعمار أو ضبط الأمن، بل بقدرتها على بناء عقد اجتماعي جديد قائم على العدالة، والمواطنة، والكرامة الإنسانية، وسيادة القانون.

ومن هنا، تبدو العدالة الانتقالية في الحالة السورية ليست نهاية للصراع فحسب، بل بداية محتملة لتأسيس دولة مختلفة؛ دولة لا تقوم على الخوف أو الإقصاء أو السيطرة الأمنية، وإنما على الثقة، والحقوق، والمشاركة، والاعتراف المتبادل، وضمان ألا تتحول المأساة السورية مرة أخرى إلى قدر دائم للأجيال القادمة.

2026
© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي